البحث الرابع والثلاثون

# الآراء النحوية لأبي على الفارسي وموقف ابن مالك منها في كتابه شرح التسهيل دراسة وتحليل

إعداد


**أ. د/ محمد طه حسانين سلطان**

أستاذ اللغويات المساعد فى الكلية


لجنة التحكيم

**أ.د / على أحمد أحمد طلب** عضو اللجنة العلمية الدائمة

**أ.د / فايز زكى دياب** عضو اللجنة العلمية الدائمة

# مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير من نطق بالضاد فكان أفصح العرب منطقاً ، وأبينهم عبارة ، وأوتيى جوامع الكلم فأعيا كل فصيح ، وأعجز كل بليغ ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن أهتدى بهديه إلى يوم الدين

## وبعد :

فهذه الدراسة تنطلق من التسليم بعبقرية ابي على الفارسى ، ومهارته الفائقة فى الدرس النحوى ، حيث كان يتصدى لعويص المسائل وغامضها ، فيدلى بدلوه فيها ، فيوافق ويخالف ، ويناقش وينتقد ، وممن عنى بأراء ابي على الفارسى ابن مالك ، فى كتابه شرح التسهيل ، فصور هذه اللقطات ، على صفحات كتابه وأبرز موقفه منها مستحسنا وناقدا ، عارضا إياها على القواعد النحوية مستعينا بأراء القدماء كسيبويه والأخفش والكسائى والفراء وغيرهم من أعلام النحويين .

وقد سعيت فى التركيز على أبراز حجم هذه المسائل ، مبتدئا رأى ابي على ومن معه ، ومثنيا برأى ابن مالك ، أضافة الى الوقوف على وجه الصواب لدى كل من الطرفين كلما أمكن ذلك .

وقد تضافرت أسباب عدة شدتنى لهذا الموضوع ، وتجشم صعاب الخوض فيه ، لعل من أهمها ما يلى :

- تأثر النحويين الأندلسين ومنهم ابن مالك بما ساد عند أهل البصرة ومن ذهب مذهبهم فى المسائل الفرعية والأصولية كأبي على الفارسى .
- تلك الإشارات المتناثرة على صفحات كتاب شرح التسهيل ، الى أراء ابى على الفارسى ، واحتفال ابن مالك بها فعقد حولها المناظرات والمحاورات .
- حيدة ابن مالك فى الحوار والمناقشة حيث حاول فى كثير من المسائل إنصاف ابى على والاذعان له بالدليل والبرهان .

والبحث أشتمل على مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة وفهرس للمراجع وفهرس للموضوعات

والله أسال أن يجنبنا الذلل ، وأن يهبنا الإخلاص فى القول والعمل ، وأن يهدينا سبيل الرشاد انه اكرم مسؤل وخير مأمول

# تمهيد

## المبحث الأول

### ابن مالك ، حياته وآثاره

هو: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني الشافعي النحوي اللغوى ، نزيل دمشق [1]

ينتسب ابن مالك إلى طئ بن أدود ، والطائيون معروفون بالأندلس ، ونسبهم ثابت معروف فى بطون الكتب ، ومترلهم كان قريباً من جيان مسقط رأس ابن مالك ، فنسب أبي عبدالله ونسبته على هذا الوضع يمكن الاطمئنان إلى صحتها[2] .

ولد سنة ستمائة على أكثر الروايات وأقربها من الصحة ، بمدينة[3] جيّان من مدن الأندلس الوسطى ، بينها وبين قرطبة سبعة عشر فرسخاً[4] .

رحل ابن مالك من الأندلس بعد حفظ القرآن ، ودراسة القراءات وعلوم الدين والنحو واللغة إلى دمشق ، حيث كانت الرحلة فى ذلك الحين شيئاً معروفاً، وأمراً مألوفاً بين العلماء ، ولا نبالغ إذا قلنا إن هذه الرحلة قد غيرت ابن مالك الأندلسى تغييراً كلياً فطبعته بطابع شرقى في كل شئ فى خلقه ومذهبه وثقافته ومسلكه .

وقد تتلمذ على أساتذة علماء منهم مكرم بن محمد المعروف بابن أبي الصقر (ت ٦٣٥هـ) ، وابن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)، وابن صباح المخزومي (ت ٦٣٢هـ)، وأبو الحسن السخاوي (ت

---

(١) ينظر: ترجمته فى فوات الوفيات ، لابن شاكر الكتبى ٢/ ٤٥٢، ومرآة الجنان لليافعى ٤/ ١٧٣، وطبقات الشافعية للأسنوي ٢/ ٤٥٤، والنهاية لابن كثير ٢٦٧/١٣.

(٢) ينظر: نفح الطيب ٢/ ٢٨٥.

(٣) ينظر: نفح الطيب ٢/ ٤٢، وطبقات الشافعية للسبكي ٨/ ٦٧، وطبقات الشافعية للأسنوي ٢/ ٤٥٤، وشذرات الذهب ٥/ ٣٣٩.

(٤) ينظر: معجم البلدان ٣/ ١٨٥، والعروض المعطار في خبر الأقطار لأبي عبدالله الحميدي ص(٧٠) وما بعدها .

٦٤٣هـ)، وأبو الحسن الشلوبين (ت ٦٤٥هـ)، وابن عمرون (ت ٦٤٩هـ)، وغيرهم جمع غفير[١].

تصدر للتدريس بحلب ، وأمَّ بالسلطانية ، ثم تحول إلى دمشق وتكاثر عليه الطلبة، وحاز قصب السبق، وصار يضرب به المثل في دقائق النحو وغوامض التصريف، وغريب اللغات وأشعار العرب ، مع الحفظ والذكاء والتحرى لما ينقله والتحرير فيه[٢] ، تتلمذ على يديه جمع غفير من طلبة العلم في كل بلد نزل بها ، وكان من أبرز هؤلاء :-

الإمام بدر الدين ( ت ٦٨٦هـ ) وتقي الدين الأسد ( ت ٦٥٩هـ ) .

تنوعت مؤلفات ابن مالك بين النحو والصرف واللغة والقراءات ومن أهمها

١- الألفية في النحو والصرف ، المطبعة النموذجية بالقاهرة - ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م

٢- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، حققه وقدم له محمد كامل بركات ، بدار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٩٦٨م

٣- شرح الكافية الشافية ، تحقيق عبد المنعم هريدي - الطبعة الأولى - دار المأمون للتراث ١٩٨٢م

٤- عمدة الحافظ وعدة اللافظ (شرح العمدة) تحقيق عدنان الدوري بغداد ١٩٧٧م

٥- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح تحقيق الدكتور فؤاد عبد الباقي - مكتبة المقدس بالقاهرة من دون تاريخ .

٦- إيجاز التعريف فى علم التصريف ، الأسكوريال ثان ٨٦ رقم (٣)

٧- شرح لامية الأفعال ، أو المفتاح فى أبنية الأفعال ، وقد شرحها ابنه بدر الدين ، وشرحها الشيخ العلامة محمد بن عمر بن مبارك المعروف ببحرق وهى بمكتبة الأزهر شرح ابن الناظم على لامية الأفعال مخطوطات بأرقام (٢٠٢، ٢٩١) صرف (٨٣٤) حليم ، (٩٠٠) عروس (٢٥٩، ٩٠٦، ٩٩٥) صرف ، والشرح الكبير لبحرق بأرقام (١٢٢، ٢٨٣) (٢٨٤، ٢٨٥، ٨٦٥، ٩٠٣) عروس

---

(١) ينظر: النجوم الزاهرة ٦/٢٣٣ وما بعدها، وبغية الوعاة ٢/٢٢٤، ومقدمة التسهيل ص(٥) .

(٢) ينظر: نفح الطيب ٢/ ٤٢٧ وما بعدها .

٨- ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة فى المفصل : أشار إليه بروكلمان وفيه نسخة بالظاهرية بدمشق: (ل ٥٥) .

٩- إيجاز التعريف فى علم التصريف مخطوط بدار الكتب المصرية بعنوان تصريف ابن مالك ، منه نسختان إحداهما مصورة برقم (٥٠٥١هـ) والأخرى مخطوطة بالتيمورية برقم (٣٧ صرف)

١٠- نظم الكافية فى علم اللغة وهو مخطوط بدار إحياء المخطوطات العربية برقمى ٧٧٣ ، ٢٨٧ لغة فى مكتبة الأزهر نسخة من هذا المصنف برقم (١٩٨ لغة)

١١- المالكية فى القراءات نص ابن الجزري على أن ابن مالك قد نظم فى القراءات قصيدتين ، إحداهما دالية ، والأخرى لامية.

ونلحظ أن مؤلفات ابن مالك اتسمت بسمات قل تحقيقها فى مؤلفات غيره ، منها التفاوت بين الطول والقصر، والاطناب والإيجاز،والسهولة، ووعورة المسلك، وكان العدول عن رأيه إلى رأي غيره، أو رجوعه إلى الحق من أبرز صفاته .

توفي (رحمه الله تعالى) بدمشق ، وصلي عليه بالجامع الأموي، ودفن بسفح قاسيون بتربة القاضي عز الدين بن الصائغ ،وذلك في سنة ٦٧٢هـ[1] .

---

(١) ينظر: العبر للذهبي ٣٠٠/٥ ، ونفح الطيب ٢٧٣/٧ وما بعدها ،والبلغة فى تاريخ أئمة اللغة ٢٢٩.

## المبحث الثاني

## شرح التسهيل وعناية النحاة به

أغفل كثير من كتب الطبقات شرح التسهيل لابن مالك ، فلم يذكره سوى السيوطي فى كتابه بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، فقد جاء ذكر شرح التسهيل فى المنظومة التى تضمنت كتبه فى قوله : ولا سيما التسهيل لو تم شرحه –كان كبحر ماج مسلسلاً وقال فى موضع آخر : وأما شرح التسهيل فقد وصل فيه إلى ... وذكر الصلاح الصفدى أنه كمله ، وكان عالماً عند شهاب الدين أبى بكر بن يعقوب الشافعى تلميذ ابن مالك ، فلما مات المصنف ظن أنهم يحسبونه مكانه ، فلما خرجت عنه الوظيفة تألم لذلك ، فأخذ الشرح معه وتوجه لليمن غضبًا على أهل دمشق ، وبقى الشرح معروفًا بين أظهر الناس فى هذه البلاد [1].

وذكر صاحب نفح الطيب مصنفات ابن مالك ثم قال وغير ذلك كشرح التسهيل ، دون أن يتوقف عنده ، كما يدل على أنه لم يره ، ولم يعرف قيمته[2] . ولعل السر فى ذلك ندرة وجود هذا الكتاب حيث لم توجد منه سوى نسخة واحدة فقط فى دار الكتب المصرية تحت رقم (١٠ ش نحو)

وقد ذكر ابن غازى أن نسخًا أخرى منه وجدت فى المغرب[3]

وموضوع كتاب شرح التسهيل : هو النحو والصرف ، تناول فيه ابن مالك مسائل النحو والتصريف فى أكثر من ثمانين بابًا ، تتضمن نحو مائتين وأحد عشر فصلاً منها خمسة أبواب ختم بها الكتاب للتصريف ومخارج الحروف والإمالة والوقف والهجاء وبقية الأبواب فى النحو ، وإن اشتملت على بعض الأبواب والفصول التى تذكر عادةً فى باب التصريف ، كباب أبنية الأفعال ومعانيها ، وباب مصادر الفعل الثلاثى ، وباب مصادر غير الثلاثى .

---

(١) ينظر: بغية الوعاة ٢٠٧/١.

(٢) ينظر : نفح الطيب ٢/ ٢٣٢.

(٣) ينظر: القسم الثاني من كتاب إتحاف ذوي الاستحقاق ، لابن غازي ، تحقيق مصطفى السمين ص( ٢٠٣) .

قد بدأ ابن مالك أبواب شرح تسهيله بباب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به، وأردفه بباب إعراب الصحيح الآخر ، فباب إعراب المعتل الآخر ، وباب إعراب المثنى والمجموع على حده ، وباب المضمر وباب كيفية التثنية وجمعي التصحيح ، وباب المعرفة والنكرة ، وباب المضمر وباب الاسم العلم ، وباب الموصول ، وباب اسم الاشارة ، وباب المعرف بالأداة ، وباب المبتدأ ، وباب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر ، وباب أفعال المقاربة ، وباب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر ، وباب (لا) العاملة عمل (إنّ) ، وباب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، وباب الفاعل ، وباب النائب عن الفاعل ، وباب اشتغال العامل .... إلخ .

وقد قسم الأبواب فصولاً ، ولعله من أوائل من صنعوا هذا التقسيم في النحو ، فقد قسم سيبويه مسائل النحو في كتابه على أبواب ، وقسمها الزمخشري في مفصله إلى فصول ، وجعل ابن مالك رءوس المسائل الكبرى أبواباً ، وفروعها فصولاً ، وكان يبدأ عبارة التسهيل بحرف (ص) ويبدأ عبارة الشرح بحرف (ش) ، فجاء هذا التقسيم فريداً في نوعه بين كتب النحو ، وهذه سمة من السمات التى تميز بها صنيع ابن مالك في كتابه التسهيل وشرحه .

واهتم ابن مالك في كتابه شرح التسهيل بذكر مسائل الخلاف بين النحويين ونصه في أكثر المواضع على أصحاب المذاهب من القدامى والمتأخرين من لدن أبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر إلى أساتذيه ومعاصريه كالشلوبين وابن عصفور ، ثم يدلي فيها بدلوه ، ويشارك فيها برأيه منصفاً غير مجحف ، الحق غايته ، والعدل مذهبه .

فهو ليس بصرياً خالصاً ، ولا كوفياً خالصاً، ولا بغدادياً ولا مغربياً خالصاً ،فهو يخالف في كثير من المسائل أعلام أولئك وهؤلاء ، وقد يرجح أو يصحح أو يرد ، وقد يتخذ لنفسه موقفاً خاصاً يخالف جمهور النحاة ..

لقد عنى النحاة بكتاب التسهيل أيما عناية، فقد شرحه أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) في كتابين الأول منها :التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل وهذا الشرح محق في كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر الشريف– والثاني : التنخيل الملخص من شرح التسهيل ثم شرح الألفية في كتاب منهج السالك في كلام على ألفية ابن مالك – ذكر شرح التسهيل لابن مالك في أثناء كلامه في كتبه ،فعند كلامه على الحال يقول : وإن كان حرف النفي (لما) فقال ابن مالك : هو كالمنفي بلم في القياس ، إلا أني لم أجده مستعملاً إلا بالواو كقوله تعالى : (ولما يأتكم مثل الذين خلوا من

فبلكم)[1] ونسي ابن مالك أنه أنشده للما ما فيه دليل على مجئ المنفي بلما حالاً دون الواو ، وذلك في أول شرحه لكتاب التسهيل وهو :

فقالت له العينان سمعاً وطاعة *** وحدرتا كالدر لمَّا يثقب[2]

١- وممن عنى به ابن عقيل المصري (ت ٧٦٩هـ) وقد قام بتحقيقه الأستاذ محمد كامل بركات - وطبع فى دار المدني ١٩٨٤م -١٤٠٥هـ

٢- وممن اهتم به أيضًا محب الدين محمد بن يوسف الحلبي المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ) فقد شرح التسهيل إلا قليلاً منه ، ورد فيه على اعتراضات أبي حيان ، وسماه (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) ، موجود منه بعض أجزاء بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٤٩ نحو ، وبدار إحياء المخطوطات العربية مصورة لجزء منه تحت رقم ٦٤ نحو وهو محقق بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر الشريف في رسائل عدة .

٣- وممن عني بكتاب التسهيل : الدماميني(ت ٨٣٧هـ) حيث جاء في كتابه : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد [3] الذي شرح به كتاب التسهيل ما يدل على أنه عرفه، واطلع عليه، ففي باب المعرفة والنكرة يذكر ما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل:

"فالمعرفة مضمر وعلم.... والنكرة ما سوى المعرفة" ثم يقول : سلك في تعريف المعرفة والنكرة هذه الطريقة ، فذكر أقسام المعرفة ، ثم جعل النكرة ما عداها ، وذلك أنه رأى تمييزها بالتعريف عسرا ، فقال في الشرح ما حاصله : من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه ، لأن منها ما هو معرفة معنى نكرة لفظًا نحو : عام أول ، وأول من أمس ، وعكسه ، كأسامة . وما فيه وجهان : كواحد أمه ، وعبد بطنه ، فأكثر العرب يجعلها معرفة ، وبعضهم يجعلها نكرة ، وينصبها على الحال ، وكذا ذو أل الجنسية فيه الوجهان ، ولذلك ينعت نعت المعرفة تارة، ونعت النكرة تارة أخرى، فأحسن ما بين به أن تذكر أقسام المعرفة ، ثم تقول : وما سوى ذلك نكرة .

وهناك شروح أخرى كثيرة للتسهيل تعطينا صورة واضحة عن مدى اهتمام النحويين بالتسهيل ومؤلفه ابن مالك في مختلف العصور والدهور .

---

(١) من الآية (٢١٤) من سورة البقرة .

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٦/١.

(٣) تعليق الفرائد تحقيق الدكتور / محمد المفدى ٣٧/١.

## المبحث الثالث

## أبو علي الفارسي : حياته وآثاره

هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي القارئ النحوي الصرفي المحدث العروضي [١] .

ولد سنة ثمان وثمانين ، ومائتين ، بمدينة "فسا " من بلاد فارس ، بينها وبين شيراز سبعة وعشرون فرسخًا ، كما نص على ذلك ياقوت [٢] .

ولم يقنع أبو علي بمدينة " فسا " مسقط رأسه ، بل رحل عنها إلى بغداد (٣٠٧هـ) عاصمة الخلافة الإسلامية ، آن ذاك ، ثم قدم حلب (٣٤١هـ) ، فأقام بها عند سيف الدولة الحمداني (٣٥٦هـ) وهناك دارت بينه وبين أبي الطيب المتنبي محاورات ، ومناظرات ، ثم عاد إلى بلاد فارس ، فصحب عضد الدولة بن بويه (٣٧٢هـ) ، وعلت منزلته عنده ، حتى قال فيه " أنا غلام أبي علي في النحو" وصنف له الإيضاح ، والتكملة [٣].

برع أبوعلي في علم النحو ، وانفرد به حتى قصده طلاب المعرفة من كل صوب ، وحدب ، فكان إمام وقته ، وعديم النظير في زمانه ، حتى رفعه بعض طلابه على المبرد فقال : " هو فوق المبرد وأعلم منه " [٤]. ونعته ابن جني بقوله : " كان فوق كل من نظر في هذا العلم ، ولو عاش أبو العباس ، وأبو بكر ، وطبقتهما لأخذوا عنه بلا أنفة ، ولو أدركه الخليل وسيبويه لكانا يقرآن له، ويتجملان به "[٥].

---

(١) ينظر: تاريخ بغداد ٢٧٥/٧، وما بعدها ، ونزهة الألباء ٣١٥، ومعجم الأدباء ٢٣٢/٧، وما بغداد ، ووفيات الأعيان ٨٠/٢، وما بعدها ، وأعيان الشيعة ٧/٥ ، وما بعدها .

(٢) ينظر: معجم الأدباء ٢٣٢/٧، وأنباه الرواة ٢٧٣/١.

(٣) ينظر: وفيات الأعيان ٨٠/٢ ، وأنباه الرواة ٢٧٣/١.

(٤) ينظر : المرجع السابق .

(٥) ينظر: بغية الطلب في تاريخ حلب ٢٢٧/٥.

ولمكانته العلمية عني العلماء بمؤلفاته، فنقل عنه النحاة المتأخرون كثيرًا من كلامه، وأصبح كلامه هو الحجة في ترجيح بعض مسائل الخلاف ، كما فعل صاحبنا ابن مالك في كتابه شرح التسهيل الذي نحن بصدد الحديث عنه ودراسته .

تتلمذ أبو علي لكوكبة جليلة من علماء العربية ، وأخذ عنهم مباشرة ، وقرأ كتبهم ، فأتى بالدرر وأعجز من أتى، ومن غبر، ومن هؤلا: أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ) [١] ، والأخفش الصغير (ت ٣١٥هـ) [٢] ، وأبو بكر السراج (ت ٣١٦هـ) [٣]، وأبو بكر بن الخياط (ت٣٢٠هـ) [٤]، وأبو بكر بن دريد(ت ٣٢١هـ ) [٥] ، وأبو بكر بن مجاهد (ت٣٢٤هـ) [٦]، وأبوبكر مبرمان (ت ٣٤٥هـ) [٧] ، فعلى هؤلاء الشيوخ قرأ أبو علي الفارسي أمهات كتب العربية، ويظهر أنه كان نابهًا جدًا ، وأثيرًا عندهم حتى إن ابن السراج خصه من بين تلاميذه بإكمال كتابه الموجز[٨] .

كما انتفع بعلمه تلاميذ كثر في كل بلدة نزل بها كالبصرة، وبغداد ، وحلب ، وشيراز، وغيرها من البلدان ، ومن هؤلاء: أبو الحسن الرماني (ت ٣٨٤هـ) [٩]، وابن جني (ت٣٩٢هـ) [١٠] والجوهري (ت٣٩٣هـ) [١١] ، وأبو طالب العبدي (ت ٤٠٦هـ) [١٢] ، وأبو الحسين الفارسي (ت٤٢١هـ) [١٣]،

---

(١) ينظر: معجم الأدباء ١٣٠/١. وبغية الوعاة ٤١١/١، وطبقات النحويين واللغويين ١١١.

(٢) ينظر: طبقات النحويين للزبيدي ١٢٥، وما بعدها، وإنباه الرواة ٢٧٦/٢، وبغية الوعاة ١٦٨/٢

(٣) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ١١٢، وتاريخ العلماء النحويين ٤٠، وبغية الوعاة ١٠٩/١.

(٤) ينظر: طبقات النحويين ١١٧. وإنباه الرواة ٥٤/٣، وبغية الوعاة ٤٨/١.

(٥) ينظر: طبقات الزبيدي ١٨٥، وبغية الوعاة ٧٦/١.

(٦) ينظر: ينظر: غاية النهاية ١٣٩/١، ومعرفة القراء الكبار ٢٦٩/١.

(٧) ينظر: إنباه الرواة ١٨٩/٣.

(٨) ينظر: معجم الأدباء ٢٤١/٧.

(٩) ينظر ترجمته في : معجم الأدباء ٢٣٨/٧، وما بعدها، والفهرست ٢٤٦.

(١٠) ينظر ترجمته في : أنباه الرواة ٣٣٥/٢، ووفيات الأعيان ٢٤٦/٣.

(١١) ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ١٩٤/١، ومعجم الأدباء ١٥١/٦.

(١٢) ينظر: أنباه الرواة ٣٨٦/٢.

(١٣) ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ١٨٦/١٨، وما بعدها، وبغية الوعاة ٩٤/١.

وأبو علي المرزوقي (ت٤٢١هـ) [١] .

ألف أبو علي في اللغة والأدب ، والنحو، والصرف، والقراءات، وهذه المؤلفات إن دلت على شئ فإنما تدل على غزارة علمه ، ورفعة شأنه [٢].

ويمكن تقسيمها قسمين :

الأول: مصنفات محققة ، ومنشورة : كالأغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني ، رسالة ماجستير بكلية آداب عين شمس ١٩٧٤هـ ، والإيضاح العضدي تحقيق حسن شاذلي فرهود طبعة الرياض ١٩٨٨م والتعليقة على كتاب سيبويه تحقيق د/ عوض القوزي ، مطبعة الأمانة ١٩٩٠م، والحجة في علل القراءات السبع طبعت كاملة بتحقيق بدر الدين قهوجي ، وآخرين ، ونشرته دار المأمون للتراث، في طبعتين : الأولى سنة ١٩٨٤م ، والثانية ١٩٩٣م، كما قام مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية بتحقيق بعض أجزائه ، وغيرها .

والقسم الثاني مخطوطات ، أو مفقودات : كأبيات المعاني[٣]، والأهوازيات، والأوليات[٤] ، والتذكرة[٥]، والترجمة[٦] ، وجواهر الأدب[٧] ، والعوامل المائة[٨] ، أو مختصر عوامل الإعراب[٩] وغيرها .

توفى أبو علي الفارسي بإجماع المصادر التي ترجمت له يوم الأحد السابع عشر من شهر ربيع الأول أو الثاني سنة سبع وسبعين وثلاثمائة ببغداد بعد أن تجاوز تسعة وثمانين عاماً ودفن بالشونيزية في الجانب الغربي من بغداد [١] .

---

(١) ينظر ترجمته في :أنباة الرواة ٢٠٦/١، والأعلام ٢١٢/١.

(٢) ينظر: مؤلفات أبي علي الفارسي في كتاب أبو علي الفارسي ص( ٤٦٦ ، ٥٨٧ ) .

(٣) ينظر: معجم الأدباء ٧/ ٢٤١، والوافي بالوفيات ١١/ ٣٧٩.

(٤) نص بركلمان في تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٦٣ أنه توجد نسخة منه بالخزانة العزوية بخط ابن الأفقه

(٥) ذكر حسن شاذلي فرهود في مقدمة تحقيقه لكتاب الإيضاح العضدي ص( ٥) وأن الكتاب موجود في زنجان ، نقلاً عن مجلة العرب ، السنة السادسة ، الجزء الثاني بغداد ١٩٢٨ .

(٦) ينظر: معجم الأدباء ٧/ ٢٤١ ، والوافي بالوفيات ١١/ ٣٧٩ .

(٧) ذكره بركلمان في تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٩٣.

(٨) ينظر : بغية الطلب ٥/ ٢٦٦ ، ووفيات الأعيان ٢/ ٨١ .

(٩) ينظر: معجم الأدباء ٧/ ٢٤٠ ، والوافي بالوفيات ١١/ ٣٧٩ .

## الفصل الأول

# الآراء التى وافق فيها ابن مالك أبا على الفارسى

(١) ينظر: أنباه الرواة ١/ ٢٧٢ ، ووفيات الأعيان ٤/ ١٥٥ .

# الفصل الأول

## الآراء التي وافق فيها ابن مالك أبا على الفارسى

### المبحث الأول

### باب الموصول

زعم أبو على الفارسي أن (ماذا) كله يكون نكرة موصوفة فى قول الشاعر :

*دعى ماذا علمت سأتقيه* *** *ولكن بالمغيب نبئيني* [1]

والتقدير عنده : دعى شيئًا معلومًا [2]. وجوز أيضًا أن تكون (ماذا) اسماً موصولاً بمعنى الذى ، واستدل على إجرائهم (ذا) مع (ما) بمنزلة اسم واحد بقول الله -عز وجل- (ماذا أنزل ربكم قالوا خيرًا)[3] فـ(ماذا) بمنزلة اسم واحد .

ألا ترى : نصب (خير) ؛ ولو كان بمنزلة (الذى) لكان الوجه الرفع ، واستدل أيضًا على إجرائها بمنزلة اسم واحد بقولهم : عماذا تسأل ، فقالوا : لو كان (ذا) لغوا ، لقالوا : عم ذا تسأل ؛ لأن (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر حذفت ألفها ، وأما إجراؤهم (ذا) مع (ما) بمنزلة الذى فنحو قوله تعالى (ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين[4]) كأنه قال ما الذى أنزل ربكم ، قالوا أساطير الأولين ، والتقدير الذى أنزله أساطير الأولين .

---

[1] - البيت من الوافر لسحيم بن وثيل الرياحى ، أو المثقب العبدى ، وهو فى ديوانه تحقيق حسن كامل الصيرفى ٢١٣ ، والكتاب ٤١٨/٢ ، ومعانى القرآن للأخفش ١٧٣/١ ، والمسائل المشكلة للفارسى ٣٧٢ ، وشرح التسهيل ١٩٧/١ .، وشرح الرضى على الكافية القسم الثانى ٢٧٠/١ ، والمغنى ٣٣٢ ، والدر المصون ٢٣٠/١ ، والخزانة ٥٥٤/٢ ، والدرر اللوامع ٦٠/١

[2] - ينظر المسائل المشكلة ٣٧١، وشرح التسهيل ١٩٧/١

[3] - من الآية ٣٠ من سورة النحل

[4] - من الآية ٢٤ من سورة النحل

قال الفارسي :" وأقول فى البيت الذى من الكتاب : إنه لا يخلو من أن تكون (ما) و(ذا) فيه اسمًا واحدًا ، أو يكون (ذا) بمنزلة (الذى) و(ما) أيضً بمنزلة (الذى)"[1] .

ورجح ابن مالك المذهب الثانى للفارسي فى أن تكون (ماذا) بمعنى الذى فقال :" وعندى أن جعل (ماذا) فى البيت الذى أوله (دعى) بمعنى الذى أولى من جعلها بمعنى شئ" [2].

ونلحظ أن ابن مالك ومن قبله الفارسي مخالفًان لمذهب سيبويه والأخفش حيث منعا أن تكون (ماذا) بمعنى (الذى) فى البيت السابق فقال سيبويه : " سمعنا بعض العرب يقوله :

دعى ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب نبئينى

(فالذى) لا يجوز فى هذا الموضع ، و(ما) لا يحسن أن تلغيها . " [3]

وقال الأخفش :" جعل (ما) و(ذا) بمنزلة (ما) وحدها ولا يجوز أن تكون (ذا) بمنزلة (الذى) فى هذا البيت ؛ لأنك لو قلت : دعى ما الذى علمت لم يكن كلامًا "[4] وأنشد : على أن (ذا) لا يكون مع (ما) بمنزلة الذى قول القائل :

يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم لا يشتفقن إلى الديرين تحنانا [5]

وقال ألا ترى : " أنك لو قلت ما الذى بال نسوتكم ، لم يكن كلامًا " [6]

والخلاصة أن (ماذا صنعت) ونحوه له فى كلام العرب ستة استعمالات :

**الأول** :- أن تكون (ما) اسم استفهام ، و(ذا) بمعنى الذى ، والجملة بعدها صلة وعائدها محذوف، والأجود حينئذ أن يرفع ما أجيب به أو أبدل منه ، كقوله تعالى : (ويسألونك ماذا

---

[1] - المسائل المشكلة ٣٧٣

[2] - شرح التسهيل ١٩٧/١

[3] - الكتاب ٤١٨/٢

[4] - معانى القرآن للأخفش تحقيق الدكتور فائز فارس ١٧٢/١ ط /٢ الكويت ١٩٨١م

[5] - البيت من الطويل لجدير عطية الخطفى ، وهو فى ديوانه ٥٩٨ ، ومعانى القرآن للأخفش ٢٥٣/١ ، والدر المصون ٢٣٠/١ ، ومغنى اللبيب ٣٠١ ، والهمع ٨٤/١

[6] - معانى القرآن للأخفش ٢٥٣/١

ينفقون قل العفو[1]) بالرفع فى قراءة أبى عمرو[2] على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، مناسبة بين الجواب والسؤال والتقدير : انفاقكم العفو .

الثانى :– أن تكون (ما) اسم استفهام فى محل رفع بالابتداء ، و(ذا) اسم إشارة خبره.

الثالث :– أن يغلب حكم (ما) على (ذا) فيتركبا ويصيرا بمنزلة اسم واحد ، فيكون فى محل نصب بالفعل بعده ، والأجود حينئذ أن ينصب جوابه والمبدل منه كقوله تعالى : (ماذا ينفقون قل العفو) بالنصب فى قراءة الجمهور [3]على أنهما بمنزلة واحدة ، فيكون مفعولاً مقدمًا ، تقديره : أى شئ ينفقون ؟ فوقع جوابها منصوبًا بفعل مقدر للمناسبة أيضًا ، والتقدير : أنفقوا العفو .

الرابع :–أن يجعل (ماذا) بمنزلة الموصول تغليبًا لـ(ذا) على (ما) عكس الوجه السابق وهو قليل جدًا ، وهو أحد وجهى أبى على الفارسي فى بيت الكتاب .

الخامس :– أن تكون (ماذا) كلها نكرة موصوفى ، وهو أحد رأيى أبى على الفارسي فى بيت الكتاب .

السادس :– (وهو أضعفها) أن تكون (ما) استفهامًا ، و(ذا) زائدة ، لكن زيادة الأسماء قليلة جدًا.[4]

---

[1] – من الاية ٢١٩ من سورة البقرة

[2] – فى السبعة ١٨٢ ، والكشاف ٢٩٢/١ ، والاتحاف ٤٣٧/١ ، والبحر المحيط ١٥٨/٢ ، والدر المصون ٤٠٨/٢

[3] – فى المراجع السابقة

[4] – ينظر شرح الراضى على الكافية القسم الثانى ٢٦٩/١ وما بعدها ، ومغنى اللبيب ٣٣١ ، والدر المصون ٢٢٩/١ وما بعدها

*المبحث الثانى*

## وقوع (الذى) مصدرية غير محتاجة إلى عائد

حكى أبو على الفارسي فى الشيرازيات والعضديات عن يونس بن حبيب وأبى معاذ الفراء[1] وقوع (الذى) مصدرية غير محتاجة إلى عائد ، وتأول على ذلك قول الله تعالى : "وخضتم كالذى خاضوا[2] " وقوله تعالى : (ذلك الذى يبشر الله عباده)[3]والتقدير وخضتم خوضًا كخوضهم ، وذلك بشارة الله عباده . [4]

قال أبو على : " ويجوز فى قوله :" (تمامًا على الذى أحسن)[5] وجه آخر على ما يراه البغداديون أيضًا ، وحكاه أبو الحسن عن يونس ، وهو أن يكون الذى مع ما بعده من الفعل فى تقدير المصدر ، كما رأى الجميع ذلك فى (ما) فى نحو (قوله: " (بما كانوا يكذبون)[6] أى بكذبهم ، وهكذا قال البغداديون أو من قال منهم فى قوله : ( وخضتم كالذى خاضوا)[7] إن المعنى وخضتم كخوضكم . وحكى أبو الحسن عن قوله : " (ذلك الذى يبشر الله به عباده الذين آمنوا[8]) كأنه ذلك تبشير الله عباده . " [9]

ونص ابن مالك على صحة كلام الفارسي وجعل منه قول عبدالله بن رواحة :

---

[1] – ينظر معانى القران للفراء ٤٤٦/١ ، وارتشاف الضرب ٩٩٦/٢ والمغنى ٥٤٧/٢

[2] – من الآية ٦٩ من سورة التوبة

[3] – من الاية ٢٣ من سورة الشورى

[4] – ينظر شرح التسهيل ٢١٨/١ ، وشرح الكافية الشافية ٢٦٥/١

[5] – من الاية ١٥٤ من سورة الانعام

[6] – من الاية ١٠ من سورة البقرة فى قراءة عاصم وحمزة بفتح الياء وتخفيف الدال ينظر الحجة فى علل القراءات السبع ٢٤٧/١ وحجة القراءات ٨٨ ، لعل قراءات التخفيف هى المقصودة والدليل على لك قولهم : أى بكذبهم .

[7] – من الاية ٦٩ من سورة التوبة

[8] – من الآية ٢٣ من سورة الشورى

[9] – المسائل العضديات ٢٠٧

فثبت الله ما آتاك من حسن *** في المرسلين ونصرًا كالذى نصروا [1]

أى ونصرًا كنصرهم . فقال : " وهذا المذهب أيضًا هو مذهب الفراء –رحمه الله – وهو الصحيح ، وبه أقول . " [2]

وهو اختيار ابن خروف حيث قال : " وهذا صريح فى ورود (الذى) مصدرية " [3]

وقال ابن عقيل : " وحصل من كلامه أن الذى تكون موصولة وموصوفة مستغنية بالصفة ، ومصدرية محكومًا بحرفيتها . قال المصنف : وهو حاصل كلام أبى على . وهو مذهب الفراء وهو صحيح ، وبه أقول " [4]

ونلحظ بعد ذلك أن الذى تستعمل على ثلاثة أضرب ، موصولة ، وموصوفة، ومصدرية محكومًا بحرفيتها، وهو مذهب يونس والفراء وأبى على الفارسي واختيار ابن خروف وقول ابن مالك[5] ، ومنع ذلك أبو حيان حيث قال : " والصحيح منع ذلك ، وهو مذهب البصريين . " [6]

---

١ – البيت من البسيط ، وهو فى ديوانه جمع وتحقيق الدكتور / وليد قصاب ٩٤ طبعة بيروت ، وشرح الكافية الشافية ٢٦٦/١ ، وشرح التسهيل ٢١٩/١ ، والبحر المحيط ٣١١/٢ ، والدر المصون ٥٩١/٢ ، ٨٤/٦

٢ – شرح التشهيل ٢١٩/١

٣ – ينظر شرح الكافية الشافية ٢٦٦/١ ، وتذكرة النحاه ٤٧٧ ، والمساعد ١٦٦/١

٤ – المساعد على تسهيل الفوائد ١٦٦/١ وما بعدها

٥ – ينظر معانى القرآن للفراء ٤٤٦/١ ، والكشاف ٢٠١/٢ والدر المصون ٨٣/٦ وما بعدها

٦ – ارتشاف الضرب ٩٩٦/٢

## المبحث الثالث

## "لو" المصدرية

ذهب أبو على الفارسى فى التذكرة – تبعاً للكوفيين – إلى أنّ "لو" من الحروف المصدرية، التى تؤول مع ما بعده. بمصدر، وعلاقتها أن تصلح فى موقعها "أنْ" وأكثر وقوعها بعد ما يدل علىتمت بشرط أن يكون متصرفاً، غير أمر، نحو ودّ ويودّ ويشهد له، ما وجد فى بعض مصاحف الأمصار (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ)[1] بالنصب على جواب التمنى[2] حملاً على المعنى، كأنه قال: ودّوا أن تدهن فيدهنوا[3] وذهب أيضاً إلى أن "لو" فى قول الشاعر:

سرينا إليهم فى جموع كأنها  ***  جبالُ شروري لوُنعانُ فُنْهدَا[4]

بمعنى الأمر وأن النصب بعدها كالنصب فى جواب الأمر، فقال فى التذكرة: "ويجوز أن تكون "لو" هذه أجريت مجرى "لو" التى بمعنى الأمر فى قوله: (لو نعان/ فننهدا) أى: أعنا يا الله (فننهدا). وقال أيضاً فى قوله تعالى: (فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ)[5] أى: أحدث لناكرة فنكون"[6]

---

[1] الآية ٩ من سورة القلم

[2] وردت بدون نسبة فى التبيان فى إعراب القرآن للعكبرى ١٢٣٤/٢، البحر المحيط ٣٠٩/٨، والدر المصون ٤٠٢/١٠

[3] ينظر شرح التسهيل ٢٢٩/١، وشرح الكافية الشافية ٣٠٢/١ وما بعدها والمعنى ٣٥٠

[4] البيت من الطويل وهو غير معلوم القائل، وهو موجود فى شرح التسهيل ٢٢٩/١ وشرح الكافية الشافية ٣٠٢/١، والمقاصد النحوية ٤٦٥/٤، ٤١٣

[5] الآية ١٠٢ من سورة الشعراء

[6] ينظر شرح التسهيل ٢٢٩/١

واختار ابن مالك أن يكون الفعل (ننهدا) منصوباً فى جواب التمنى، لأن التقدير: وددنا لو نعانُ، فحذف الشاعر فعل التمنى لدلالة "لو" عليه، فأشبهت "لو" لبيت "فى الإشعار بمعنى التمنى فكان جوابها كجواب ليت[1]

والملحوظ أن ابن مالك تابع للفراء والفارسى والتبريزى والعكبرى فى أن "لو" تكون مصدرية فلا تحتاج إلى جواب[2] والتحقق أن النصب فى الآية الكريمة (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا )[3] يتحمل وجهين:

احدهما: أن نصب الفعل على جواب التمنى المفهوم من "ودّ" وأن "لو" فى الآية حرف لماكان سيقع لوقوع غيره، وأن جوابها محذوف، ومفعول الودَادة أيضاً محذوف، فتقديره: وَدّوا إدّهانك، فحذف (إدّهانك) لدلالة "لو" وما بعدها عليه، وتقدير الجواب لسرُّ بذلك، وهذا القول جار على قواعد أهل البصرة[4]

والثانى: أن نصب الفعل (فيدهنوا) عطف على التوهم كأنه توهم أن نطق بـــ "أنْ" فنصب الفعل على هذا التوهم، وهذا إنّما يجئ على القول بمصدرية "لو" وأنها بمنزلة "أنْ" الناصبة، فلا يكون لها جواب، وهو ما ذهب إليه الفراء، والفارسى والعكبرى.[5]

والنصب فى الآية الثانية (فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ)[6] يجوز أن تكون "لو" مشربة معنى التميز، وعليه فلا جواب لها على المشهور، ويكون نصب "فنكون" جواباً للتمنى الذى أفهمته "لـــو" ويجـــوز أن تكون "لو" على بابها، وهو جواب محذوف، أى: لوجدنا شفعاء وأصدقاء، أو لعملنا صالحاً، وعليه

---

[1] ينظر شرح التسهيل ٢٢٩/١، وشرح الكافية الشافية ٣٠٢/١، والمقاصد النحوية ٤١٣/٤

[2] ينظر التسهيل ٣٨، وارتشاف الضرب ٩٩٢/٢، والجنى الدانى ٢٨٨، والمغنى ٣٥

[3] الآية ٩ من سورة القلم

[4] ينظر الكتاب ٣٦/٣، وشرح الرضى على الكافية القسم الثانى ١٣٨٥/٢، والبحر المحيط ٣٠٩/٨، وارتشاف الضرب ٩٩٢/٢، الدر المصون ١٣/٢ ٤٠٣/١٠

[5] ينظر معانى القرآن للفراء ٤٢٢/٢ وما بعدها، والتبيان للعكبرى ٩٦/١ الجنى الدانى ٢٨٨، وشفاء الغليل ٢٤٧/١، والمغنى ٣٥٠

[6] من الآية ١٠٢ من سورة الشعراء

فالفعل منصوب بأن مضمرة بعد الفاء عطفاً على "كره" والتقدير: لو أنّ لنا كَرّه فكوناً من المؤمنين[1]

والراجح أن "لو" تكون مصدرية فلا تحتاج إلى جواب كما ذهب إلى ذلك يونس والفراء والفارسى من المتقدمين والتبريزى وأبو البقاء وابن مالك وابن هشام من المتأخرين، وخرجوا على ذلك آيات من القرآن الكريم منها (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ)[2] وقوله: (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ)[3] والتقدير عندهم: ودّوا التعمير والأدّهان.

وضع ذلك جمهور البصريين وأبو حيان فقال: "والصحيح منع ذلك، وهو مذهب البصريين"[4] وزعموا أن "لو" شرطية فى نحو قوله تعالى (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ)، وأن مفعول (ودوا) محذوف تقديره: ودّوا إدهانك، وإذا لم يوجد فى الكلام ما يصلح جواباً كما فى قوله تعلى: (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ) كان الجواب مقدراً أيضاً، فكان أصل الكلام: يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك، ولا يخفى على ذى بصيرة ما فى هذا الرأى من التكلف والتعسف بتقدير المفعول والجواب، وإنما دعاهم إلى هذا أنهم وجدوها تدخل على "أنّ" فى نحو قوله تعالى: (وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا)[5] فظنوا أنها لو كانت مصدرية لما دخلت على "أنّ" المصدرية، لأن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله، والأمر فى ذلك هين ويسير، فإمّا أن يكون ذلك من باب التوكيد اللفظى، أو نقدر دخول "لو" على فعل يكون المصدر المنسبك من أن ومصحوبها فاعلاً له، وتقدير ذلك فى الآية والله أعلم: لو ثبت بينها وبينه، وفى الآيتين الآخريين: لو ثبت الادّهان والتعمير[6]

---

[1] ينظر الدر المصون ٥٣٦/٨

[2] من الآية ٩٦ من سورة البقرة

[3] من الآية ٩ من سورة القلم

[4] ارتشاف الضرب ٩٩٦/٢

[5] من الآية ٣٠ من سورة آل عمران

[6] ينظر التصريح ٢٥٤/٢ وما بعدها، وشرح الأشمونى وحاشية الصبان ٣٥/٤ وما بعدها، وحاشية الخضرى ١٢٨/٢، وعدة السالك ٢٢١/٤ وما بعدها والنحو الوافى ٤٩٤/٤

## المبحث الرابع

## إلحاق الكاف الحرفية بـ (حسبت)

ذهب أبو علي الفارسي إلى جواز اتصال كاف الخطاب بالفعل حسب وأبصر وليس ونعم وبئس وبالحرف بلى وكلا، ذلك نحو قولك: حَسْبُتُكَ عمراً منطلقاً، وأبصرك زيداً، بمعنى أبصر زيداً) وليْسَكَ زيداً قائماً، ونَعْمَكَ الرجلُ زيدٌ،وبئسك بئْسَكَ الرجلُ بكرٌ، وبَلاك، وكَلاك[1] وأنشد على ذلك:

لسانُ السوءِ تهديه إلينا *** وحِنْتَ وما حَسِبْتُكَ أن تَحِينا[2]

وجوز أن تكون التاء فاعلا ، والكاف فى "حسبتك " حرف خطاب لا محل لها من الإعراب ، وأن وما بعدها فى تأويل مصدر سد مسد المفعولين ومنع الفارسى أن تكون الكاف اسما لوجب أن يكون المصدر الذى بعده هو هو لأن هذه الأفعال مفعولها الثانى هو الأول فى المعنى لكنه ليس به، فتعين أن يكون الأول للخطاب فقط، وإذا ثبت أنه للخطاب مُعَرًّى من الاسمية ثبت أن التاء لا تكون لمجرد الخطاب، لأنه لا يلحق الكلمة علامتا خطاب، كما لا يلحقها علامتا تأنيث، ولا علامتا استفهام، وتعين أن تكون التاء فاعلاً للفعل "حسب"[3]

قال ابن مالك: "وأنشد أبو على: وحنت وما حسبْتُكَ أن تحينا وأجاز أن تكون فيه حرف خطاب، وحمله على ذلك وجود "أن" بعدها، فإنه إن لم يكن الأمر كما قال لزم الإخبار بأن والفعل عن اسم

---

[1] ينظر شرح التسهيل ٢٤٨/١، وارتشاف الضرب ٩٨١/٢ وما بعدها

[2] البيت من الوافر ولم أعثر له على قائل، وهو موجود فى شرح التسهيل ٢٤٨/١، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٤٦ والجنى الدانى تحقيق طه محسن ١٤١، والمغنى ٢٤١، وشرح شواهده ٥٠٦/١، ومعجم شواهد العربية ٣٨٧/١

[3] ينظر الحجة للفارسى ٩٨/١، والجنى الدانى ١٤١، والدر المصون ٦١٩/٤

عين، وذلك لا سبيل إليه فى موضع يخبر عنه فيه بمصدر صريح نحو: زيدٌ رضىً، فكيف به فى موضع بخلاف ذلك"[1]

وخرّج بعض النحويين بيت الفارسى على أن الكاف مفعول أول، وأن تحين بدلاً منه، وسد مسد المفعول الثانى، لأن التعويل على البدل[2] ، قال ابن مالك:

"لأن "أنْ" قد تسد بصلتها مسد مفعولى "حسب" فلا يستبعد مجيئها بعد المفعول الأول بدلاً منه وسادة مسد مفعوليها، ومن ذلك وحنت وما حسبتك أن تحينا"[3]

وذهب الفراء إلى أن الكاف فى البيت الذى أنشده الفارسى اسم فى موضع رفع بالفاعلية، والتاء حرف خطاب[4] ورأيه ضعيف لوجهين:

احدهما – أن التاء محكوم بفاعليتها مع غير هذا الفعل بإجماع والكاف بخلاف ذلك.

والثانى – أن التاء لا يستغنى عنها بخلاف الكاف، فإنه يجوز ألا تذكر. ومالا يستغنى عنه أولى بالفاعلية[5] والحق مع الفارسى، لأنه ذهب مذهب سيبويه، فالكاف فى البيت حرف خطاب لا محل له من الإعراب، وهو الصحيح، قال سيبويه: "ومما يدلّك على أنه ليس باسم قولُ العرب: أرايتكَ فلانا ما حالُه،فالتاءُ علامة المضمر المخاطب المرفوع، ولو لم يُلحق الكافَ كنتَ مستغنياً كاستغنائك حين كان المخاطبُ مقبلاً عليك [عن قولك: يا زيدُ]، ولحاقُ الكاف كقولك: يا زيدُ، لَمنْ لو لم تقُلْ له، يا زيدُ استغنيتَ. فإنما جاءت الكاف فى أرأيتَ والنداءُ فى هذا الموضع توكيداً، وما يجئ فى الكلام توكيداً لو طرحَ كان مستغنىً عنه، كثيرٌ"[6]

ونلحظ من هذه النصوص التى أوردها ابن مالك فى كتابيه شرح التسهيل، وشواهد التوضيح والتصحيح، موافقته الصريحة لرأى الفارسى.

---

[1] شرح التسهيل ٢٤٨/١

[2] ينظر المغنى ص ٢٤١

[3] شواهد التوضيح والتصحيح ٢٠٣

[4] ينظر معانى القرآن للفراء ٣١٣/١، وإعراب ثلاثين سورة ٢٠٢

[5] ينظر رصف المبانى ٢٨٣، والجنى الدانى ١٤١

[6] الكتاب تحقيق عبد السلام هارون ٢٤٥/١، وينظر المقتضب ٢٧٧/٣

المبحث الخامس

## " اتخذ" المتعدى الى واحد أو أكثر

ذهب أبو على الفارسي إلى أن الفعل " أتخذ " يتعدى إلى اثنين إذا كان بمعنى " صّير " وذلك نحو قوله تعالى " أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ "[1] وقوله تعالى : " وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا "[2] ، فـ " إبراهيم " مفعول أول ، وخليلا " مفعول ثان ، وجوز السمين الحلبي أن يكون " خليلا " حالا [3] ويتعد الى واحد فقط إذا كان بمعنى كسب كما فى قوله تعالى : " كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا "[4] وقوله تعالى " لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا "[5] [6] واعترض عليه ابن برهان بقوله : " يقال لأبي على : ألم تقل فى قوله تعالى : " اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ " [7] أن التقدير : اتخذوه إلها ، فحذف المفعول الثاني للدليل ، فكذا التقدير فى " اتخذت بيتا " اتخذت من نسجها بيتا ، وفى " أن نتخذ لهوا " لو أردنا أن نتخذ شيئا لهوا . ولا اعلم " اتخذ " إلا يتعدى إلى مفعولين الثاني منهما بمعنى الأول [8]، وابن مالك نقل اعتراض ابن برهان ولم يعلق عليه بالنفي أو بالإيجاب فى كتابه شرح التسهيل [9] لكنه نصّ فى شرح الكافية الشافية على أنّ الفعل " اتخذ " إذا كان بمعنى " صيّر " ينصب مفعولا واحدا فقط [10] وقال السمين الحلبي فى تفسير قوله تعالى : ثم اتخذتم العجل" [11] اتخذ يتعدى لأثنين والمفعول الثاني محذوف أى : ثم اتخذتم العجل إلها ، وقد يتعدى

---

[1] – من الاية ٢٣ من سورة الجاثية .

[2] – من الاية ١٢٥ من سوة النساء

[3] – ينظر الدر المصون ٩٨/٤

[4] – من الاية ٤١ من سورة العنكبوت

[5] – من الاية ١٧ من سورة الانبياء

[6] – ينظر شرح التسهيل ٨٢/٢ وما بعدها ، وارتشاف الضرب ٢١٠٤/٤

[7] – من الاية ١٤٨ من سورة الاعراف .

[8] – ينظر اللمع لابن برهان ١١٦/١ وما بعدها ، وارتشاف الضرب ٢١٠٤/٤

[9] – ينظر شرح التسهيل ٨٣/٢

[10] – ينظر شرح الكافية الشافية ٥٤٢/٢ وما بعدها ، وينظر الهمع ٢١٨/٢ .

[11] – من الاية ٥١ من سورة البقرة

لمفعول واحد إذا كان معناه عمل وجعل نحو " وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا " [1] وقال بعضهم : "تخذ واتخذ " يتعديان لاثنين ما لم يفهما كسبا ، فيتعديان لواحد "[2] واختلف النحويين فى أصل " اتخذ " فذهب بعضهم إلى أنه على وزن " افتعل " وهو مشتق من الأخذ ، واصله أأتخذ بهمزتين الأول همزة وصل والثانية فاء الكلمة فأجتمع همزتان ثانيتهما ساكنة بعد أخرى ، فوجب قلبها ياء كإيمان ، فوقعت الياء فاء قبل تاء الافتعال فأبدلت تاء وأدغمت تاء الافتعال كأتسر من اليسر ، إلا أن هذا قيل فى باب الهمز ، نحو اتكل من الأكل ، واتزر من الإزار ، وذهب أبو على الفارسى إلى أن وزنه افتعل من تخذ يتخذ ، نحو قوله تعالى : " لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا " [3] وهذا أسهل القولين . [4]

ونلحظ من ذلك كله ان ابن مالك يرى رأى أبى على الفارسى والدليل على ذلك السكوت عن رده فى شرح التسهيل والتصريح به فى شرح الكافية الشافية . والله أعلم .

---

[1] – من الاية ١١٦ من سورة البقرة

[2] – الدر المصون ٣٥٤/١ .

[3] – من الاية ٧٧ من سورة الكهف فى قراءة ابن كثير وأبى عمرو فى السبعة لابن مجاهد ٣٩٦ ، والاتحاف ٢٢٣/٢

[4] – ينظر الخصائص ٢٨٧/٢ ، مفردات الراغب ٧٠ ، مجالس العلماء ٣٣٣ ، والدر المصون ٣٥٤/١ وما بعدها ، والاتحاف ٢٢٣/٢

*المبحث السادس*

## حكم حذف الفاعل

ذهب أبو على الفارس إلى أن الفاعل عمدة لابد من وجوده ، فهو ركن أساس فى الجملة ، وهو إما أن يكون اسما ظاهراً ، نحو قوله تعالى : " لقد جاءكم رسول من أنفسكم " [1] وقوله تعالى : " نعم العبد أنه أواب " [2] وإما ان يكون مستتراً ، والمستتر إما أن يكون راجعا للمذكور نحوقوله تعالى " والليل إذا يغشى " [3] ، ففاعل " يغشى " ضمير مستتر يعود على المذكور وهو "الليل " ، وإما أن يكون راجعا لما دل عليه الفعل ، نحو قول النبى عليه الصلاة والسلام " لايزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن " [4]

فإن فاعل يشرب ، مستتر يدل عليه الفعل .، وكذلك فاعل الفعل "يسرق " مستتر دل عليه الفعل، والتقدير ولا يشرب هو أى الشارب ، ولا يسرق هو أى السارق ، ومنه قوله تعالى : " ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين " [5] فإن فاعل " بدأ " مستتر يدل عليه الفعل ، أى بدا لهم بداء ، وقد صرح به الشاعر فى قوله :

لعلك والموعودٌ حق لقاؤه ... بدا فى تلك القلوص بداءٌ [6]

---

[1] – من الاية ١٢٦ من سورة التوبة

[2] – من الاية ٣٠ من سورة ص

[3] – الاية ١ من سورة الليل

[4] – الحيث فى صحيح البخارى ١٠٧/٣ وصحيح مسلم بشرح النووى ٤١/٢، ٤٢ والجامع الصغير للالبانى ١٢٧٤/٢ ، والحديث النبوى فى النحو العربى د / محمود فجال ٢٠٦ ط /٢ مكتبة أضوء السلف بالرياض ١٩٩٧م

[5] – من الآية ٣٥ من سورة يوسف

[6] – البيت من الطويل لمحمد بن بشير العدوانى الخارجى .

ولا يجوز الإسناد الى مصدر الفعل ، حتى يشعر برأى مثل ظهر وبان قال ابو على : " أما قوله " ثم بدا لهم "[1]فإن أبا عثمان يقول : إن فاعله مضمر فيه : كأنه عنده : ثم بدأ لهم بدو ، فأضمر الفاعل لدلالة فعله عليه ، وجاز هذا وحسن وان لم يحسن ان يقول : ظهر ظهور" وعلن علن ؛ لان البدو والبداء قد استعمل على غير معنى المصدر ؛ ألا ترى أن قولهم : بدا لهم بدو ، بمنزلة : ظهر لهم رأى ، كما ان قولهم " قد قيل فيه قول " كذلك فلهذا أقيم المصدر فيه مقام الفاعل .[2]

وان كان السمين الحلبي يرى أن الفاعل فى الآية على أربعة أوجه :

أحسنها : أنه ضمير يعود على السجن بفتح السين وكسرها .

الثانى : ما رآه الفارسي ، وهو ضمير المصدر المفهوم من الفعل" بدا "

الثالث : أن الفاعل مضمر يدل عليه السياق ، أى : بدا لهم رأى .

الرابع : أن الفاعل جملة " ليسجننه " . وهذا اصل من أصول الكوفيين.[3]

وجعل ابو على الفارسى من قبيل الاية " ثم بدا لهم "[4] قول الفرزدق :

تمشى تبختر حول البيت منتخياً لو كنت عم ابن عبدالله لم يزد [5]

---

والشاهد فيه ظهور المصدر المنوى " بداء " فى الاية الكريمة ، وهو موجود فى الخصائص ٣٦٨/١ ، وأمالى الشجرى ٣٠٦/١ ، وشرح التسهيل ١٢٢/٢ ، والدر المصون ٢٧١/١ ، ٤٩٤/٦ ، والهمع ٢٤٧/١ ، والدرر اللوامع ٢٠٤/١

[1] – من الاية ٣٥ من سورة يوسف

[2] – المسائل الحلبيات ١٣٩ وما بعدها ، وينظر المسائل العضديات ١٢٩ ، وما بعدها وشرح الابيات المشكلة الاعراب ٤٨١ ،٥٤٩

[3] – ينظر الدر المصون ٤٩٤/٦ .

[4] – من الاية ٣٥ من سورة يوسف

[5] – البيت من البسيط للفرزدق وليس فى ديوانه المطبوع كما نبه على ذلك المحقق الأستاذ محمود شاكر فى حواش الطبقات

وهو موجود فى طبقات الفحول ٣٣٢/٢ ، وكتاب الشعر للفارسي ٥٢٨/٢ ، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٥٦٧ ، وشرح التسهيل ١٢١/٢ ، وارتشاف الضرب ١٣٢٤/٣ .

حيث جعل فاعل " يزيد " الانتخاء ، اى لم يزد انتخاؤك ، لو كنته ، على ما انت عليه ، منه الآن ، فحذف ذلك ، لتقدم قوله " منتحياً " ودلالته عليه ، ومن أنشد : " لم تزد " كان المعنى عليه أيضا ، إلا انك حذفت المضاف ؛ لدلالة ما تقدم عليه ، وأقمت المخاطب مقامه ، فاللفظ على : "لم تزد أنت ايها المخاطب " ، والمعنى على لم يزد انتخاؤك ، وقد يجوز : لم تزد نخوتك ؛ لأن النخوة، والانتخاء يتقاربان .

وقد يجوز أن يكون : لم تزد ، التاء للخطاب ، على غير حذف المضاف ، ولكن لم تزد أنت فى النخوة ، على ما أنت عليه كل ذلك جائز .[1]

ونلحظ أن ابن مالك تابع لأبي على فى كلامه حيث قال : " وإذا توهم حذف فاعل فعل موجود فلا سبيل الى الحكم بحذفه بل يقدر إسناده الى مدلول عليه من اللفظ والمعنى كقول الشاعر:

تمشى تبختر حول البيت منتخياً  لو كنت عم ابن عبدالله لم يزد

أى لم يزد انتحاؤك ، كذا قال ابو على "[2]

---

[1] - كتاب الشعر ٥٢٨/٢ وما بعدها ، وينظر شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٥٦٧ ، وشرح التسهيل ١٢١/٢ وما بعدها .

[2] - شرح التسهيل ١٢١/٢ وما بعدها

## المبحث السابع

## حمل " غير " على "إلا " فى الاستثناء

ذهب أبو على الفارسي في التذكرة إلى أن " غير " فى قولهم : قاموا غير زيد منصوبة على الحال ، وفيها معنى الاستثناء [1] وهو ظاهر كلام سيبويه ، ولذا صح توجيه قوله تعالى " لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر[2] " بنصب " غير " فى قراءة نافع وابن عامر والكسائى [3]على الحال من القاعدون وان كان يجوز فيها النصب على الاستثناء من " القاعدون " وهو الأظهر ؛ لانه المحدث عنه [4]

قال الزجاج : فاما الرفع فمن جهتين : إحدهما أن يكون " غير " صفة للقاعدين وان كان أصلها ان تكون صفة للنكر ولا تتعرف بإضافتها إلى المعرفة مثل : هذا رجل غير الذى زارك . والمعنى " لا يستوى القاعدون الذين هم غير أولى الضرر " اى : لا يستوى القاعدون الأصحاء والمجاهدون وان كانوا كلهم مؤمنين .

ويجوز ان يكون غير مرفوعا على جهة الاستثناء اى بدل من المستثنى منه ، والمعنى : لا يستوى القاعدون والمجاهدون الا أولو الضرر فإنهم يساون المجاهدين ، لان الذى اقعدهم عن الجهاد المرض

وأما على وجه نصب " غير " فهو استثناء منقطع من الاول والمعنى : لا يستوى القاعدون الا أولى الضرر فإنهم يساون ، وحج أصحاب هذا الرأي أن الأخبار تواترت بأن هذه

---

[1] - ينظر الإيضاح العضدى ٢٠٩/١ ، وشرح التسهيل ٢٧٨/٢ ، وارتشاف الضرب ١٥٤١/٣ ، والتصريح ٣٦٠/١

[2] - من الاية ٩٥ من سورة النساء

[3] - فى السبعة ٢٣٧ ، والكشف ٣٩٦/١ ، والفتح الربانى لابن عياشة ١٦٠ ط /١ طبعة جامعة الأمام ١٤١٧ هـ والاتحاف ٥١٩/١ والرفع قراءة الباقون من السبعة

[4] - ينظر الدر المصون ٧٦/٤ . والاتحاف ٥١٩/١

الاية الكريمة لما نزلت شكا ابن آم مكتوم إلى رسول الله عجزه عن الجهاد فى سبيل الله[1] فاستثنى الله أهل الضرر من القاعدين وانزل " غير أولى الضرر "

ويجوز ان تنصب هذه الكلمة على الحال ، والمعنى : لا يستوى القاعدون فى حال صحتهم والمجاهدون كما تقول جاءنى محمد غير مريض .[2]

وقال الفارسى :" فى " غير " من قوله سبحانه وتعالى :" لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر " من رفعه جعله صفة القاعدين ومن جره جعله صفة للمؤمنين ، ومن نصب جعله استثناء ، وكذلك " إلا " تقول : جاءنى القوم الا زيداً " [3]

قال سيبويه : فاما دخوله فيما يخرج فيه غيره ، فاتانى القوم غير زيد فغيرهم الذين جاءوا ولكن فيه معنى إلا ، فصار بمنزلة الاسم الذى بعد إلا ، وأما خروجه ما يدخل فيه غيره فما أتانى غير زيد ....." [4]

ومن وضح أبي القاسم الزمخشرى قوله : وأعلم أن " الا " وغير متعارضان "[5]

قال ابن مالك : " وقد ذهبت أبو على فى التذكرة إلى ما ذهب اليه من أن " غير " فى قاموا غير زيد حال ، وهو الظاهر من قول سيبويه فى باب غير ، بعد تمثيله بأتانى القوم غير زيد ، فغير الزيدين جاءوا ولكنه فيه معن الا . هذا نصه .

والجواب عن قوله لو جاز أن يقول أتانى القوم زيداً تريد الاستثناء ولا تذكر إلا لما كان الا نصبا أن يحمل على حذف إلا وإبقاء عملها ، أو على حذف غير وإقامة زيد مقامها فى الإعراب كما فصل بكل مضاف إليه إذا حذف المضاف وأقيم هو مقامه [6]

ونلحظ من كلام ابن مالك الموافقة الصريحة لأبي على الفارسي حيث قال : وقد ذهب .....إلى ما ذهبت إليه .....وهو ظاهر قول سيبويه .

---

[1] – ينظر صحيح البخارى ٦٠/٦ ، وتحفة الأحوذى بشرح الترمذى ٣٨٧/٨

[2] – معانى القران واعرابه للزجاج ١٠١/٢ ، والبحر المحيط ٣٣١/٣

[3] – الحجة فى علل القراءات للسبع الفارسى ١٧٥/٤ وينظر معانى القران الكريم للنحاس تحقيق الشيخ محمد على الصابونى ١٧٠/٢ وما بعدها ط المركز الاسلامى لجامعة ام القرى ط ١٩٨٨م

[4] – الكتاب ٣٤٣/٢

[5] – المفصل ٧٠ ، وشرحه لابن يعيش ٨٨/٢

[6] شرح التسهيل ٢٧٨/٢ ، وينظر ارتشاف الضرب ١٥٤١/٣–

## المبحث الثامن

## "إلاّ " لا يليها نعت ما قبلها

ذهب أبو على الفارسى فى التذكرة إلى ان قولهم : ما مررت بأحد إلا قائماً إلا أخاك ، أن " قائما " حال من أحد وذلك لأعتماد على النفى ، ولا يجوز جعله صفة لأحد ؛ لأن " إلا " لا تعترض بين الصفة والموصوف ، ولا يجوز جعله حالا من " التاء " فى " مررت " لان المعنى يا يأباه ، لان معنى ما مررت إلا قائما ، مررت قائما ، ، ولو قلت مررت قائما بأحد لم يجز فكذلك ما كان بمعناه ، و"إدخاك " منصوب بـــ"قائما " لأنه وقع بعد إيجاب [1]

وقد أخذ بمذهبه ابن مالك وأبو حيان وابن عقيل وغيرهم من المتأخرين فقد منعوا ان يكون"قائما " صفة لاحد لأنه لا يفصل بين الصفة والموصوف ، كما لا يفصل بين الصلة والموصول [2]

وخالفه الزمخشرى وابن الأثير وابن هشام فقد جعلو ما بعد " إلا " "قائما " صفة لما قبلها وهـــو " أحد " فى قولهم : ما مرات باحد إلا قائما إلا أخاك ، و"إلا " لغو فى الكلام عندهم معطية فى المعنى فائدتها جاعلة زايداً خيرا ممن مررت بهم [3]

قال الزمخشرى : " واذا قلت ما مررت بأحد إلا زيد خير منه كان ما بعد إلا جملة ابتدائية صـــفة لأحد و إلا لغو فى الالفاظ معطية فى المعنى فائدتها جاعلة زايداً خيراً من جميع من مررت بهم " [4]

وقال ابن عقيل :" ولا يلها نعت ما قبلها ، فلا يفصل بين الصفه والموصـــوف كمـــا لا يفصل بين الصلة والموصول ، فلا يقال : ما مررت برجل إلا راكب . على الصفة لرجل ، وصرح بالمنع الأخفش فى المسائل الفارسي فى التذكرة . وما أوهم ذلك فحال او صفة بـــدل محـــذوف، فإذاقلت :ما لقيت رجلا إلا راكبا .فركبا ليس نعتا للرجل المذكور ، بل هو حال منه. أو صـــفة لبدل منه أى إلا رجلا راكبا . قال الأخفش فى المسائل : ونحو : ماجانى رجل إلا راكب . تقديره

---

[1] - ينظر شرح التسهيل٢/٢٨٠، ٣٣٢والمساعد ١/٥٨٠

[2] - ينظر شرح التسهيل ٢/٢٨٠ وشفاء الغليل ١/٥٠٨

[3] - ينظر ارتشاف الضرب ٣/٥٢٨ وما بعدها

[4] - المفصل ٧٢ وينظر شفاء الغليل ١/٥٠٨ وشرح التسهيل ٢/٣٠٢

: إلا رجل راكب وفيه قبح لجعل الصفة كالاسم . خلافا لبعضهم _ أى فى جعل المذكور صفة ونقله المصنف وغيره عن الزمخشرى ، فإنه قال فى : ما مررت بأحد إلا زيد خير منه : إن ما بعد إلا جملة ابتدائية صفة لاحد . وتابع الزمخشرى صاحب البديع وابن هشام " [1]

ونلحظ من كلام ابن مالك وأبي حيان وابن عقيل الموفقة الصريحة لمذهب الفارسي حيث نقل ابن مالك مذهبه بعين الرضا وأذعن له بالقبول فقال " وقال أبو على في التذكرة : تقول ما مررت بأحد إلا قائما إلا أخاك ، لا يجوز كون قائما صفة لأحد ، لان " إلا " لا تتعرض بين الصفة والموصوف ، ولا كونه حالا من التاء ، لأن المعنى ما مررت قائما ، ولو قلت مررن قائما بأحد لم يجز ، وكذا ما فى معناه وإذا بطل هذا ثبت أن قائما حال من أحد ، وإذا ثبت ذلك تعين أن ينصب أخاك لأنه بعد إيجاب صحيح . وقد صرح أبو الحسن وأبو على بأن " إلا "لا تفصل بين موصوف صفة . وما ذهبا إليه هو الصحيح لان الموصوف والصفة كشى واحد ، وشيئان هنا كشى واحد لا يختلفان بنفى الحكم عن أحدهما وإثباته للأخر كالمتوسط بينهما " إلا " ولأن الصفة توضح موصفها كما توضح الصلة الموصول ، كما يوضح المضاف إليه المضاف ، فكما لا يقع " إلا " بين الموصول والصلة ، ولا بين المضاف والمضاف إليه ، كذا لا تقع بين الموصوف والصفة ولأن إلا وما بعدها فى حكم جملة مستأنفة والصفة لا تستأنف فلا تكون فى حكم مستأنفاً " [2]

---

[1] – المساعد ١/٥٠٨ وما بعدها ، وينظر ارتشاف الضرب ٣/١٥٢٨ ومغنى اللبيب ٢/٤٣٢

[2] – شرح التسهيل ٢/٣٠١ وما بعدها .

## المبحث التاسع

## تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر

ذهب أبو علي الفارسي وابن جني وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون إلى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحر جر أصلي، ومثل له أبو علي في كتابه التذكرة بقوله:"زيدٌ خيرَ ما يكون خيرٌ منك". والتقدير :زيدٌ خيرَ منك خيرٌ ما يكون:فجعل " خير ما يكون"حالا من الكاف في " منك" وقدمها عليها [1]وانشد عليه:

إذا المرء أعيتة المروءة ناشئا *** فمطلبها كهلا عليه شديد[2]

فقدم الحال "كهلا" على صاحبها المجرور بحرف أصلي"عليه" ومنه أيضا قول الشاعر:

تسليت طرا عنكم بعد بينكم *** بذكراكم حتى كأنكم عندى[3]

حيث تقدمت الحال"طرا"على صاحبها الضمير المجرور بـ"عنكم" وعللوا لذلك قائلين:إن المجرور مفعول به في المعنى ،والمفعول لا يمنع تقديم الحال عليه[4]

ومذهب سيبويه وأكثر البصريين والزمخشري المنع، وعللوا لذلك بقولهم: إن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه: فحقه _ اى العامل_ إذا تعدى لصاحبه بواسطة ان يتعدى إليه بتلك الواسطة لكن منع ذلك إن الفعل لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضا عن الاشتراك في الواسطة التزام التأخير،وبعضهم يعلل منع التقديم بالحمل على حال المجرور بالإضافة،وبعضهم يعلل بان حال

---

[1] – ينظر شرح الكافية الشافية ٧٤٤/٢ ، وشرح التسهيل ٣٣٦/٢ ، وشرح اللمع ١٣٧/١ ، وارتشاف الضرب ١٥٧٩/٣ ، والتصريح ٣٧٩/١

[2] – البيت من الطويل للمعلوط بن بدل القريعى أو سويد بن حذاق الشنى ونسب لرجل من قريع في شرح الحماسة للتبريزى ١١٤٨ ، وشرح الكافية الشافية ٧٤٦/٢ ، وشرح الرضى على الكافية القسم الاول٦٦١/٢ ، والدر المصون ١٨٦/٩ ، وشرح الأشمونى ١٨٧/٢ ، والخزانة ٢١٩/٣

[3] – البيت من الطويل ولم اهتد الى قائله وهو موجود في شرح التسهيل ٣٣٨/٢ ، والدر المصون ١٨٧/٩ ، والمساعد ٢١/٢ ، والمقاصد النحوية ١٦٠/٣ ، والتصريح ٣٧٩/١ ، وشرح الاشمونى ١٣٦/٢

[4] – ينظر حاشية ياسين على التصريح ٣٧٨/١

المجرور شبيه بحال عمل فيه حرف حر مضمن معنى الاستقرار نحو زيد فى الدار متكئا ، فكما لا يتقدم الحال على حرف الجر فى هذا وأمثاله، لا يتقدم عليه نحو: مررت بهند جالسه[1]

قال سيبويه:" ومن ثم صار مررت قائما برجل لا يجوز، لأنه صار قبل العمل فى الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء، ولو حسن هذا لحسن قائما هذا رجلٌ"[2]

ومن اثر الخلاف فى الفكر النحوي اختلافهم في إعراب قوله تعالى(وما أرسلناك الإ كافة للناس)[3] فمن أجاز التقديم جعل " كافه" حال من "الناس" ،أى للناس كافه،وقد رد هذا الإعراب الزمخشرى حيث قال:" ومن جعله حالا من المجرور متقدما عليه فقد أخطأ ، لأن تقدم خال المجرور عليه فى الإجابة بمنزلة تقدم المجرور على الجار وكم ترى ممن يرتكب مثل هذا الخطأ ، ثم لا يقنع به حتى يضم إليه إن يجعل اللام بمعنى إلى ، لأنه لا يستوي له الخطأ الأول الإ بالثاني فلابد له ان يرتكب الخطأين معا"[4] فهو يرى ان "كافه" صفه لمصدر محذوف تقديره :الا إرساله كافه، والمعنى إلا إرساله عامه لهم محيطه بهم، لأنها إذا شملتهم فقد كفتهم ان يخرج منها أحد منهم.[5]

ويقول الزمخشرى فى قوله تعالى "(وجاءوا على قميصه بدم كذب[6]) فان قلت: " على قميصه" ما محله ؟ قلت: محله النصب على الظرف كأنه قيل : وجاءوا فوق قميصه بدم ، كما يقول جاءو على جماله بأحمال، فان قلت : هل يجوز ان تكون حالا متقدمه؟ قلت: لا ،لأن حال المجرور لا تتقدم عليه."[7][8]

ورد أبو حيان قول الزمخشرى فى الآية الأولى فقال: وأما قوله كذا فهو مختلف فيه :

---

[1] - ينظر المقتضب ١٧١/٤ ، وشرح التسهيل ٣٣٦/٢ ، والتصريح ٣٧٨/١

[2] - الكتاب ١٢٤/٢

[3] - من الأية ٢٨ من سورة سبأ

[4] - الكشاف ٢٩٠/٣

[5] - البحر المحيط ٢٨١/٧

[6] - الكشاف ٣٠٨/٢

[7] - البحر المحيط ٢٨١/٧

[8] - معانى القرآن وأعرابه للزجاج ٢٥٤/٤

ذهب الجمهور إلى انه لا يجوز، وذهب أبو على وأبن كيسان وابن برهان وابن ملكون إلى جوازه وهو الصحيح" [1]ورد إعراب الزجاج أيضا بان "كافه" حال من الكاف فى "أرسلناك" والمعنى: إلا جامعا للناس في الإبلاغ [2]. فقال:"وأما قول الزجاج :إن كافه بمعنى جامعا، والهاء فيه للمبالغة ، فان اللغة لا تساعده على ذلك ، لان كف ليس معناه محفوظا بمعنى جمع" [3]،يقال : كيف يكف اى منع. والمعنى : الا مانعا لهم من الكفر وأن يشذوا من تبليغك، ومنه الكف لأنها تمنع خروج ما فيه [4].

ورد ابن مالك مذهب المانعين وأخذ بمذهب الفارسى ورفاقه ، حيث قال : " وهذه شبه وتخيلات لا تستميل إلا نفس من لا تثبت له ، بل الصحيح جواز التقديم فى نحو مررت بهند جالسة ، وإنما حكمت بالجواز لثبوته سماعا ، ولضعف دليل المنع . أما ثبوته سماعا ففى قوله تعالى : " وما أرسلناك الا كافة للناس "[5] [6]

والصواب أن يقال إن تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر ضعيف على الأصح ، لا ممتنع ، وهو مذهب أكثر البصريين ، ونقل ابن الأنبارى الاتفاق على أن ذلك خطأ ، وزعم ابن هشام أنه لم يسمع من لسان العرب ، فيها نظر [7] فمذهب الفارسى وابن جنى وابن كيسان وابن برهان الجواز [8]

والذى ارأه – هنا – هو الاحتكام إلى النص ومضمونه ، فإن دل المتقدم على الصاحب المجرور على الحال فهو حال ، و إلا فلا .

ونلحظ انه على القول بالحالية فى "كافة للناس " و" على قميصه" يصح المعنى ولايمنع من القول بالحالية ، وتلك القاعدة التى ارتضاها جمهور النحاة ، وعليه فيمكن القول بتقديم الحال على

---

[1] – البحر المحيط ٢٨١/٧

[2] – معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٢٥٤/٤

[3] – البحر المحيط ٢٨١/٧

[4] – ينظر الدر المصون ١٨٥/٩

[5] – من الآية ٢٨ من سورة سبأ

[6] – شرح التسهيل ٣٣٦/٢

[7] – ينظر ارتشاف الضرب ١٥٨٠/٣ ، وأوضح المسالك ٣٢١/٢

[8] – ينظر المساعد ٢١/٢

صاحبها المجرور بحرف جر مستندين الى ما جاء فى القرآن الكريم ، ومستأنسين برأي لفيف من النحويين كابن مالك والرضى وأبي حيان وابن عقيل [1] فابن مالك موافق للفارسى ومؤيد له حيث قال : " وهذا هو الصحيح ، وهو مذهب أبي على وابن كيسان ، أعنى تقديم حال المجرور بحرف ، حكاه ابن برهان [2] وقال : واليه نذهب كقوله تعالى " وما أرسلناك إلا كافة للناس "[3] وكافه حال من الناس وقد تقدم على المجرور باللام وما استعملت العرب كافة قط إلا حالا " كذا قال ابن برهان [4] وكذلك أقول ، ولا يلتفت إلى قول الزمخشرى والزجاج .[5]

---

[1] – ينظر شرح التسهيل ٣٧٧/٢ ، وشرح الرضى على الكافية القسم الاول ٦٦٠/٢ ، والبحر المحيط ٢٨١/٧ ، والمساعد ٢١/٢

[2] – ينظر شرح التسهيل ٣٣٧/٢

[3] – من الاية ٢٨ من سورة سبأ

[4] – ينظر شرح اللمع لابن برهان ١٣٧/١ وما بعدها

[5] – شرح التسهيل ٣٣٧/٢

## المبحث العاشر

## إعراب " حبذا "

ذهب أبو علي الفارسي وابن درستويه وابن كيسان وابن برهان وابن خروف[1] إلى أن " حب " فعل ماض لازم ، " ذا " فاعل ، في قولك : حبذا زيد، فـ"ذا " لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، بل يقال حبذا الزيدان ، وحبذا الزيدون ، وحبذ هند ، ولا يقال : حب ذان ، ولا حب أولاء ، ولا حب تا ؛ لأنه مبهم ، كالضمير في نعم وبئس ، فالزم الإفراد ، وخلع منه الإشارة ، لغرض الابهام ، فحبذا بمعنى حبّ الشئ ، والمخصوص بالمدح زيد فيجوز أن يكون مبتدأ مؤجرا والجملة قبله الخبر والربط " ذا "كما في قوله تعالى " ولباس التقوى ذلك خير[2] " ويجوز كون المخصوص خبر مبتدأ مضمر تقديره : هو زيد ، ونسب هذا الرأي الى الخليل وسيبويه [3] .،

قال أبو علي :" مسألة : زعموا أن الفصل في " حبذا " مبني على الاسم وأنهما جميعا بمنزلة شئ واحد ، واستدلوا على ذلك بثلاثة أشياء ذكرها ثم رد ووضح وأنهى الكلام بقوله :" لأنا لم نجد الاسم يبنى مع الفعل ، كما يبنى الحرف مع الاسم ، والاسم مع الاسم ،،وإن قامت على بنائه دلالة أتبع ولم يدفع [4]"

وقال ابن خروف :" إعراب حبذا " كإعراب " نعم الرجل زيد" و" حب" فعل ماض غير متصرف أيضا ، و"ذا" فاعلها ، و" زيد ": مبتدأ ، وخبره : " حبذا" ، هذا قول سيبويه – رحمه الله – وأخطا من زعم غير ذلك "[5]

---

[1] – ينظر البغداديات ٢٠١ – ٢٠٤ ، وشرح التسهيل ٢٣/٣ ، وشرح الرضي على الكافية القسم الثاني ١١٣٠/٢ ، وشرح اللمع لأبن برهان ٤٢٠ ، والتصريح ٩٩/٢

[2] – من الاية ٢٦ من سورة الاعراف

[3] – ينظر الكتاب ١٨٠/٢

[4] – المسائل المشكلة ٢٠١-٢٠٤

[5] – شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٥٩٩/٢

وذهب المبرد وابن السراج والسيرافى وابن هشام اللخمى وابن عصفور الى أن " حـــب " و"ذا " ركبا معا وصار اسماً واحداً مرفوعاً بالابتداء ، ونسب هذا أيضا إلى الخليل وسيبويه .[1]

قال المبرد :" وأما "حبذا " فإنما كانت فى الاصل : حبذا الشئ ؛ لأن "ذا " اسم مبهم يقع على كل شئ ، فإنما هو حب هذا ، مثل قولك : كرم هذا ، ثم جعلت " حب" و "ذا " اسما واحدا ، فصار مبتدأ ، ولزم طريقة واحدة على ما وصفت لك فى "نعم " ، فتقول : حبذا عبدالله ، وحبذا أمة الله ، ولا يجوز حبذه ؛ لأنهما جعلا اسما واحدا فى معنى المدح فانتقلا عما كانا عليه قبل التسمية "[2]

وذهب قوم منهم أبو الحسن الأخفش ، وأبو بكر خطاب الماردى وابن درستويه إلى أنّ " حـــب " و"ذا " تركبا معا وصار فعلا ، مفتقرا إلى فاعل ، فجعل المخصوص بالمدح فاعلا ،فاذا قيل " حبذا زيد ، فحبذا بمجموعه فعل ، وزيد فاعله[3]

قال الرضي : " وقال بعضهم : بل التركيب أزال اسمية " ذا" ؛ لأن الفعل هو المقدم ، فالغلبة له ، وصار الفاعل كبعض حروف الفعل ، فحبذا فِعْل والمخصوص فاعله "[4]

واختار ابن مالك مذهب الفارسي الذى ينص على أن " حب " فعل و"ذا " فاعله ، حيث قال : " والذي اخترته من كون " حب " باقيا على فعليته وكون "ذا " باقيا على فعليته هو مذهب اختيار أبي على .....فى البغداديات ، وابن برهان وابن خروف " [5]

وردّ ماعداه من مذاهب ، فرد مذهب المبرد وابن السراج والسيرفى وابن عصفور القائل بأن "حب " و"ذا " جعلا اسما واحدا مرفوعا بالابتداء ، بقوله : ولا يصح ما ذهبا إليه من ذلـــك ؛ لأنهمـــا مقّران بفعلية " حب " وفاعلية " ذا" قبل التركيب وأنهما بعد التركيب لم يتغيرا معنى ولا لفظـــا ؛ فوجب بقاؤها على ما كانا عليه ، كما وجب بقاء حرفية " لا " واسمية ما ركب معها فى نحو قولك

---

[1] – ينظر المقتضب ١٤٣/٢ ، والأصول ١١٥/١ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٦١١/١ والمقرب ٧٠/١ ، وشرح التسهيل ٢٣/٣ ، وشرح الاشمونى ٤٠/٣

[2] – المقتضب ١٤٣/٢

[3] – ينظر ابن يعيش ١٤١/٧ ، والتسهيل ١٢٩ ، وتوضيح المقاصد ١٠٨/٣ ، والمساعد ١٤٢/٢

[4] – شرح الراضى على الكافية القسم الثانى ١١٣٠/٢

[5] – شرح التسهيل ٢٣/٣

:" لا غلام لك " مع أن التركيب قد أحدث فى اسم "لا " لفظا ومعنى ما لم يكن ، فبقاء جزءى حبذا على ما كانا عليه أولى ؛ لأن التركيب لم يغيرهما لفظا ولا معنى "[1]

وردّ مذهب الأخفش وخطاب وابن درستويه القائل بفعلية " حبذا " بقوله وهو قول فى غاية من الضعف ؛ لأنه مؤسس على دعوى مجردة عن الدليل ، مع ما فيه من تغليب أضعف الجزءين على أقواهما ، ومن ادعاء تركيب فعل من فعل واسم ولا نظير لذلك ، بل المعروف تركيب فعل واسم كبرق نحره ، وتأبط شرا ، والاستدلال عليه بأنه ينفى الشذوذ فى إفراد " ذا " فى حبذا الزيدان ضعيف ، فقد عهدنا لزوم اللفظ طريقة واحدة كقولهم : الصيف ضيعت اللبن " [2] وهذا لم يعهد [3]

والحق مع ابن مالك فى اختياره ويؤيده قول ابن خروف : " ومن أعرب " حبذا " مبتدأ ، وزيد خبره ، أو " حبذا " فعلاً ماضيا ، وزيد " فاعلا به فلا وجه له ؛ لأنه ضم الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة وغلب الاسم تارة ، والفعل أخرى لغير ضرورة دعت إلى ذلك " (٤)

ثم وصف ابن مالك مذهب الفارسى بانه الصحيح حيث قال : والصحيح أن " حب " فعل يقصد به المحبة والمدح وجعل فاعله " ذا " ليدل بذلك على الحضور فى القلب ولم يغيرا لجريانها مجرى المثل "[5] والله أعلم

---

[1] – شرح التسهيل ٢٣/٣ وما بعد ها

[2] – ينظر مجمع الامثال ٤٣٤/٢ ، والمستقصى ٣٢٩/١ ، وهو مثل يضرب لمن يطلب شيئا قد فوّته على نفسه

[3] – ينظر شرح التسهيل ٢٦/٣ ، والمساعد ١٤٢/٢

[4] – شرح الجمل لابن خروف ٥٩٩/٢ وما بعدها

[5] – شرح التسهيل ٢٦/٣

## المبحث الحادى عشر

## الفصل بين فعل التعجب ومنصوبه

ذهب أبو على الفارسى إلى جواز الفصل بين فعلى التعجب ومعمولها بالظرف والجار والمجرور نحو قولهم: ما أحسن اليوم زيداً، وما أقبح بالرجل أن يفعل كذا، و"أنّ" والفعل فى موضع نصب على التعجب و "بالرجل" فصل، أما الفصل بالأجنبى فغير جائز بالاتفاق، وهذا مذهب الفراء وهشام الضرير، والجرمى والمازنى وابن كيسان واختيار ابن خروف فى شرح كتاب سيبويه[1]

قال الفارسى: "فأمّا الفصل بالظرف بين الاسم المنصوب فى التعجب بفعله وبين فعله، فليس لسيبويه فيه نصّ. وذكر أبو العباس وغيره أن الفعل بالظرف فيه غير جائز، وقد أجازه بعضهم ولا أرى القياس إلاّ مجيزاً له، لأن الفصل قد جاء فى باب "نعم" و"بئس" كقوله تعالى: (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا)[2] ، فإذا جاز الفصل فى هذا، كان فى التعجب أجوز، لأنه أشد تصرفاً فى معموله من "نعم". ألا ترى: أنه يعمل فى المعرفة، والنكرة، والمضمر والمظهر، ومعمول "نعم" على ضرب واحد، إنما هو اسم منكور، فهو لذلك أشبه بـ "عشرين" وما يبعد من مشابهة الفعل، فإذا جاز فى "نعم" كان فى التعجب أجوز"[3]

وذهب الأخفش والمبرد وأكثر البصريين إلى منع الفصل بين فعل التعجب ومنصوبه بالظرف والجار والمجرور واختاره الزمخشرى ونسبه الصميرى إلى سيبويه[4] قال الصميرى: "ولا يجوز الفصل بين

---

[1] ينظر ابن يعش ١٥٠/٧، وشرح التسهيل ٣٨/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٩٨/٢ وشرح الرضى على الكافية القسم الثانى ١٠٩٤/٢ والمساعد ١٥٧/٢، والتصريح ٩٠/٢

[2] من الآية ٥٠ من سورة الكهف

[3] المسائل المشكلة ٢٥٦، وينظر المسائل البصريات ٨٣١/٢

[4] ينظر الأصول ٦٥/١ والمفصل ٢١٧ وشرح التسهيل ٤٢/٣، وشرح الرضى على الكافية القسم الثانى، ١٠٩٤/٢، وارتشاف الضرب ٢٠٧١/٤، والمساعد ١٥٧/٢، والتصريح ٩٠/٢

فعل التعجب وبين ما عمل فيه عند سيبويه، لأن فعل التعجب لا يتصرف ولزم طريقة واحدة فضعف عن الفصل"[1]

وقال المبرد: "ولو قلت: "ما أحسن عندك زيداً، وما أجمل اليومَ عبدَ الله" لم يجز، وكذلك لو قلت: "ما أحسن اليوم وجهَ زيدٍ، وما أحسن أمسِ ثوبَ زيدٍ"، لأن هذا الفعل لما لم يتصرف لزم طريقة واحدة وصار حكمه كحكم الأسماء"[2]

واختار ابن مالك مذهب الفارسى بالدليل القاطع، والبرهان الساطع من السماع والقياس:

أما السماع، فمن النثر قول عمرو بن معديكرب – رضى الله عنه – لله در بنى سليم!، ما أحسن – فى الهيجاء – لقاءها، وأكرم – فى اللزبات – عطاءها، وأثبت – فى المكرمات – بقاءها فقد جمع – الصحابى الجليل – فى هذه العبارة المؤجزة بين التعجب والسماعى والتعجب القياسى، فقوله: "لله در بنى سليم" تعجب سماعى، وقوله: "ما أحسن.. الخ" تعجب قياسى، وهو الذى فصل – فيه – بين فعل التعجب والمتعجب منه – بالجار والمجرور.

وكذلك قول الإمام على – رضى الله عنه – لعمار بن ياسر – حينما مرّ عليه وهو يعذب،: أعزز – علىّ أبا اليقظان – أن أراك صريعا مجدلا، حيث فصل الإمام فى كلامه بين فعل التعجب والمتعجب منه بالجار والمجرور والنداء.

وأما السماع من النظم فكثير، ومنه قول العباس بن مرداس – رضى الله عنه –: وقال نبى المسلمين تقدموا – وأحبب – إلينا – أن تكون المقدما[3]

حيث فصل الشاعر "وأحبب" بين فعل التعجب "أحبب" وبين معموله "أن تكون المقدما" بالجار والمجرور "إلينا" وأما القياس فإن الظرف والجار والمجرور قد فصلا بين المضاف والمضاف إليه مع قوة تلازمهما، فهما كالشئ الواحد، فاعتبار الفصل بهما بين فعلى التعجب والمتعجب منه وليس كالشئ الواحد أحق وأولى كذلك أيضاً الفصل بين "بئس" ومعمولها فى قوله تعالى: (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ

---

[1] التبصرة للصميرى ٢٦٨/١ وما بعدها

[2] المقتضب ١٧٨/٤، ولكن ١٨٧/٤ يفهم من حديثه الجواز فقد مثل بقوله: ما أقبح بالرجل أن يفعل كذا... وما اقبح بالرجل أن يشتم الناس وقد أشار إلى ذلك محقق المقتضب

[3] البيت من الطويل وهو فى ديوانه تحقيق يحى الجبورى ١٠٢ ط/١ لا مؤسسة الرسالة بيروت ٢١٩٩٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢، والجنى الدانى ٤٩ وشرح ابن عقيل ١٥٧/٣، والمساعد ١٥٧/٢، والتصريح ٨٩/٢ والهمع ٩٠/٢، والدر اللوامع ١١٩/٢

بَدَلا)[1] حيث فصل بين الفعل "بئس" وبين التمييز "بدلا" بالجار والمجرور "للظالمين" والفعل "بئس" أضعف من فعل التعجب، فكان الفصل بين فعل التعجب ومعموله أولى بالجواز، وهذا ما نص عليه أبو على الفارسى فى البغداديات[2]

قال ابن مالك – فى التسهيل –

"ولا يليهما غير المتعجب منه إن لم يتعلق بهما، وكذا إن تعلق بهما، وكان غير ظرف وحرف جر، وإن كان أحدهما فقد يلى وفاقاً للفراء والجرمى والفارسى وابن خروف والشلوبين"[3]

وقال فى الألفية:

وفِعْلُ هذا الباب لنْ يتَقدَّماَ *** معمـــــولُه ووصَـــــــلهُ به أُلزمَا

وفصْلهُ بظرفٍ أو بحرف جرْ *** مستعملُ والخلفُ فى ذاك استقرْ[4]

---

[1] من الآية ٥٠ من سورة الكهف

[2] ينظر البغداديات ٢٥٦

[3] التسهيل ١٣١

[4] ينظر شرح ابن عقيل على الألفية ١٥٦/٣

## المبحث الثاني عشر

## النعت بـــ "ما" المصدرية

ذهب أبو على الفارسى إلى أن "ما" المصدرية ينعت بها وبصلتها، كما ينعـــت بالمـــصدر الصريح، واستدل بقول العرب: مررت برجلٍ ما شئت من رجلٍ، والتقدير: مررت برجلٍ مشيئتكُ من رجلٍ[1]

قال أبو على: "وما جاء فيه" "ما" بمعنى المصدر قولهم: مررت برجل ما شئت من رجل. الدليل على أنه بمعنى المصدر أنه لا يخلو من أن يكون موصولاً، أو بمعنى المصدر، فلا يجوز أن يكون موصـــولاً بمعنى الذى، لأنه لو كان كذلك لكان معرفة، ورجل نكرة، فلا يجوز أن يكون وصفاً له، فإذا لم يجز أن يكون موصولاً كـــ "الذى" فى الوصل كان مصدراً، وتأويله: مررت برجل مشيئتكُ من رجل. فإن قلت: إنها إذا قدرت مصدراً كانت معرفة أيضاً. فقد علمنا ذلك، إلا أنا وجدنا المصادر فى هذا الباب توصف بها النكرات وإن كانت على لفظ المعارف، لما تقدر فيه من الانفـــصال كقـــولهم، مررت برجل حسبك من رجل وبمنجرد قيد الأوابد[2] .. وناقة عبرٌ الحواجز[3]، ونحـــو ذلـــك، وكذلك نقدر الانفصال فى قولهم: مررت برجل ما شئت من رجل"[4]

---

(١) ينظر شرح التسهيل ٣١٦/٣

(٢) هو قطعة من بيت امرئ القيس وهو من بحر الطويل والبيت هو

بمنجرد قيد الأوابد لاحه *** طراد الهوادى كل شأوٍ مُغَرِبّ

Aوهو فى ديوانه بشرح الأعلم الشنتمرى تحقيق الشيخ ابن أبى شنب ٤٤ طبعة ١٩٧٤ والكتاب لسيبويه ٤٢٤/١ والمسائل الحلبيات ١٨٤

(٣) ينظر الكتاب ٤٢٤/١ واللسان ( ع. ب. ر) ١٧٨٣/٤

(٤) المسائل المشكلة لأبى على الفارسى ص ٢٧٥ وما بعدها، وينظر الكتاب ٣٦/٣، والمسائل الحلبيات ١٨٣

وردّ مذهب الفارسى بأن الحرف المصدرى وصلته لا يؤكد به الفعل، ولا يقع نعتاً، ولا حالاً بخلاف المصدر الصريح: تقول مررت برجل رضى، ولا تقول: مررت برجلٍ أن يرضى، وأيضاً فما شئت على تقديره معرفة، إذْ بتقدير بمشيئتك فلا يكون نعتاً للنكرة.(١)

وجوّز الكوفيون نعت النكرة بالمعرفة وعكسه فى المدح والذم، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: (وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ * الَّذِي جَمَعَ مَالا وَعَدَّدَهُ)(٢) فأعربوا. الذى نعتاً لـ (همزة) وهو عند البصريين بدل(٣) والصحيح أنّ "ما" فى قول العرب: مررت برجلٍ ما شئت من رجلٍ، شرطية، والجواب محذوف تقديره: ما شئت من رجل فهو ذلك. والجملة الشرطية نعت للنكرة، ومن فى قولهم (من رجل) لبيان الجنس(٤)

وجوّز الرضى أن تكون "ما" موصوفة بالجملة بعدها، أو موصولة، وهى خبر لمبتدأ محذوف على الحاليين، والجملة صفة للنكرة التى قبلها.(٥)

قال ابن مالك: "وزعم أبو على الفارسى أن "ما" فى نحو: مررت برجلٍ ما شئت من رجل، مصدرية نعت بها وبصلتها، كما ينعت بالمصدر الصريح، وليس قوله بصحيح، لأن المصدر لكونه أصل الفعل اختص بالتوكيد به، وبوقوعه نعتاً وحالاً، والحرف المصدرى لا يؤكد به فعل، ولا يقع نعتاً ولا حالا، فلو جعل نعتاً فى المثال المذكور لزمت مخالفة النظائر، ولو جاز أن ينعت بالحرف المصدرى وصلته لجاز أن يقع موقع المصدر الصريح إذا نعت به، فكان يقال فى موضع: مررت برجل رضىً، مررت برجل أن يرضى. وأيضاً فإن المصدر المقدر فى موضع المذكور معرفة، لأن فاعل صلتها معرفة، والمصدر المنعوت به نكرة لا يكون إلا نكرة، كرجل عدل ورضى، فبطل تقدير ماشئت مصدراً. والصحيح أن "ما" فى المثال المذكور شرطية، محذوفة الجواب، ولكون "ما"

---

(١) ينظر الارتشاف ١٩٢١/٤، والدر المصون ١٠٦/١١

(٢) الآيتان ١ – ٢ من سورة الهمزة

(٣) ينظر المساعد ٤٠٢/٢

(٤) ينظر الارتشاف ١٩٢١/٤، والمساعد ٤١٣/٢

(٥) ينظر شرح الرضى على الكافية القسم الأول ٩٧٧/٢

شرطية حسن وقوع "من" بعدها لبيان الجنس، كقوله تعالى: (وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللّهُ)[1] ولو كانت مصدرية لم يحسن وقوع "من" بعدها"[2]

ونلحظ من نص ابن مالك السابق أن "ما" فى المثال المذكور شرطية محذوفة الجواب، وهو الصواب، والتقدير ما شئت من رجلٍ فهو ذلك، كما ارتاه جمع من النحويين منهم الرضى وأبو حيان وابن عقيل وغيرهم.

قال أبو حيان: "والصحيح أنها شرطية، والجواب محذوف أىْ ما شئت من رجل فهو ذلك."[3]

وقال ابن عقيل: "ولوجاز ما أجازه الفارسى لم يمتنع مررت برجلٍ أن يرضى، كما لم يمتنع: مررت برجل رضى"[4]

---

(١) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة

(٢) شرح التسهيل ٣/٣١٦

(٣) ارتشاف الضرب ٤/١٩٢١

(٤) المساعد ٢/٤١٣

## المبحث الثالث عشر

## مطابقة عطف البيان لمتبوعه فى التعريف والتنكير

ذهب أبو على الفارسى – تبعاً للكوفيين – إلى أن عطف البيان يكون فى النكرة والمعرفة، ومثل له بقوله تعالى: (فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ)(١) فجعل (مقام إبراهيم) عطف بيان على قوله (آيات بينات) فعطف المعرفة على النكرة(٢) ووافقه على ذلك ابن جنى والزمخشرى(٣) ، ولأن عطف البيان يجب أن يوافق متبوعه فى أربعة من عشرة، واحد من أوجه الإعراب الثلاثة: الرفع والنصب والجر، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، فقد ردّ النحاة قول الفارسى وابن جنى والزمخشرى، لأنه مخالف لما قبله (آيات بينات) فى ثلاثة من أربعة، و (مقام إبراهيم) معرفة، مفرد،مذكر، و (آيات) نكرة، جمع، مؤنث، وقال ابن مالك: "وقوله فى هذا مخالف لإجماع البصريين والكوفيين، فلا يلتفت إليه"(٤) وقال أبو حيان: "قوله مخالف لإجماع البصريين والكوفيين فلا يلتفت إليه، وحكم عطف البيان عند الكوفيين حكم النعت، فيتبعون النكرة النكرة، والمعرفة المعرفة، وتبعهم فى ذلك أبو على الفارسى، وأما البصريون فلا يجوز عندهم إلا أن يكونا معرفتين، ولا يجوز أن يكونا نكرتين، وكل شئ أورده الكوفيون مما يوهم جواز كونه عطفاً جعله البصريون بدلاً ولم يقم دليل للكوفيين"(٥)

وكما لا يصح إعراب (مقام إبراهيم) عطف بيان على (آيات) كذلك لا يصح إعرابه بدلاً، لأن النحويين نصوا على أنه إذا كان المبدل منه دالاً على عدد، يجب فى البدل أن يكون وافياً بعدة ذلك العدد، نحو مررت برجالٍ زيد وعمروٍ وبكرٍ، لأن أقل الجمع الصحيح ثلاثة، فإن لم يوف: وجب القطع عن البدلية: إمّا إلى النصب بإضمار فعل، وإمّا إلى الرفع على مبتدأ محذوف الخبر، فتقول فى المثال المتقدم: زيداً وعمراً

---

(١) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران

(٢) ينظر شرح التسهيل ٣٢٦/٣، وشرح الاشمونى ٨٦/٣

(٣) ينظر الكشاف ٤٤٧/١، والمفصل ١٢٢ وما بعدها

(٤) شرح التسهيل ٣٢٦/٣

(٥) البحر المحيط ٩/٣، وينظر ارتشاف الضرب ١٩٤٣/٤، والمساعد ٤٢٣/٢

وبكراً، أى أعنى زيدا وعمرا وبكرا، او زيدٌ وعمرٌ وبكرٌ، أى منهم زيدٌ وعمرٌ وبكرٌ.و(آيات) جمع و(مقام) مفرد فلا يصح فيه البدل.(١)

وأجاب عن ذلك الزمخشرى بأن أقل الجمع اثنان، لأن الاثنين نوع من الجمع كالثلاثة والأربعة، وإن (مقام إبراهيم) وإن كان مفرداً لفظاً إلا أنه يشتمل على آيات كثيرة، لأن أثر القدمين فى الصخرة الصماء آية، وغوصهما فيها إلى الكعبين آية، وإلانة بعض الصخرة دون بعض آية، وإبقاءه على مر الزمان، وحفظه من الأعداء آية، واستمراره دون آيات سائر الأنبياء – خلا نبينا محمد صلى الله عليه وسلم – آية(٢) ويمكن أن يكون هذا من باب الطيّ، وهو أن يذكر جمع ثم يؤتى ببعضه ويسكت عن ذكر باقيه لغرض للمتكلم ويسمى طيّاً(٣) ومنه الحديث النبوى الشريف: "حُبب إلىّ من دنياكم ثلاث: الطيب والنساء، وقرة عينى فى الصلاة"(٤) ذكر اثنين وهما الطيب والنساء، وطوى ذكر الثالثة، ولا يقال أن الثالثة قوله: "وقرة عينى فى الصلاة" لأنها ليست من دنياهم، وإنما هى من الأمور الأخروية(٥)

فالمختار أن يكون "مقام إبراهيم" خبر مبتدأ محذوف تقديره: إحداهما مقام إبراهيم، أو مبتدأ خبره محذوف تقديره: منها مقام إبراهيم (٦)

ونلحظ مما سبق أن ابن مالك وإن كان مخالفاً للفارسى فى إعراب الآية الكريمة (فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ)(٧) إلا إنه موافق له فى أن عطف البيان يكون فى النكرات، وهو مذهب الكوفيين واختيار ابن عصفور(٨) والبصريون على منعه.

والأقوى عندى رأى الكوفيين ومن وافقهم، لأن عطف البيان يشبه النعت فى التوضيح والتخصيص، والنعت يقع نكرة كما يقع معرفة، وكون النكرة مجهولة لا يمنع أن توضح نكرة أخرى، لأن بعض النكرات أخص من بعض، والأخص يبيّن الأعم، كما جاء فى قوله تعالى: (يُسْقَى مِن مَّاء صَدِيدٍ)(٩) وقوله

---

(١) ينظر الدر المصون ٣١٧/٣

(٢) ينظر الكشاف ٤٤٧/١

(٣) ينظر البحر المحيط ٩/٣

(٤) ينظر السنن الكبرى للنسائى تحقيق حسن عبد المنعم شلبى ١٤٩/٨ ط/١ مؤسسة الرسالة ببيروت ١٤٢١ هـ/٢٠٠١م، ومسند الإمام أحمد ١٢٨/٣

(٥) ينظر الدر المصون ٣١٨/٣

(٦) ينظر المرجع السابق الصفحة نفسها

(٧) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران

(٨) ينظر المقرب ٢٤٤/١، والهمع ١٩١/٥ وما بعدها

(٩) من الآية ١٦ من سورة إبراهيم

تعالى: (يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ)(١) فـ "صديد"عطف بيان على "ماء" أو بدل منه، و "زيتونة" بدل من شجرة، أو عطف بيان عليها.(٢)

---

(١) من الآية ٣٥ من سورة النور

(٢) ينظر الكشاف ٣٧١/٢، وإرتشاف الضرب ١٩٤٣/٤، والدار المصون ٨٠/٧، ٤٠٨/٨، والمرشد فى الدراسات النحوية ١٥٤/٣

## المبحث الرابع عشر

## "لو" الشرطية

زعم أبو على الفارسى – تبعاً للكوفيين – أنه يجئ بعد "لو" جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر، وإن كان ذلك نادراً، نحو قول الشاعر:

لو بغير الماءِ حَلْقى شَرِقٌ *** كنت كالغصانِ بالماءِ اعتصارى[1]

وحمل قوله فى البيت "حلقى" على أنه فاعل لفعل محذوف يفسره "شرق" الذى بعده، وشرق خبر مبتدأ محذوف مدلول عليه بالفاعل، والتقدير: لو شرق بغير الماء حلقى هو شرق[2]

قال الفارسى: "موضع "حلقى" رفع، بأنه فاعل، والرافع له فعل مضمر، يفسره "شرق" كأنه: لو شرق حلقى بغير الماء. ولا يكون "شرق" خبر "حلقى" هذا الظاهر، لأن ما بعد "لو" لا يكون مبتدأ، كما أن ما بعد "إنْ" وما بعد "إذا" لا يكون كذلك. فإذا لم يجز أن تجعله خبر "حلقى" الواقع بعد "لو" لأنه يرتفع بفعل مضمر، وما ارتفع بفعل مضمر، لا يجوز أن يكون له خبر، على حَدِّ الخبر، فى زيدٌ منطلق، كما أنّ ما ارتفع بفعل مضمر، لا يكون له على هذا الحد: وجب أن تضمر لقوله: "شَرِقٌ" مبتدأ،يكون "شرق" خبره، ويكون المبتدأ المضمر ، الذى قولك " شرق" خبر جملة من مبتدأ وخبر، وقعت موقع التى من الفعل والفاعل، كما أن قوله: (أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ)[3] بمنزلة: أم صمتم، فيكون "هو شرق" بمنزلة: شَرِقَ، تفسيراً للفعل المضر بعد "لو" ويكون ذلك بمنزلة ما يحمل على المعنى، ألا ترى أن "هو شرق" بمنزلة "شرق" فى المعنى.

وقوله: "بغير الماء" يتعلق الجار فيه بالفعل، الرافع لحلقى، كأنه: لو شَرِق بغير الماء حلقى شرق، لأن "هو شرق" قد وقع موقع "شرق"، وهو أسهل من أن تعلقه بشرق، هذا الظاهر. وهذا يدل أن هذه

---

(1) البيت من بحر الرمل لعدىّ بن يزيد، وهو فى ديوانه ٩٣، وفى الكتاب ١٢١/٣، وشرح الكافية الشافية ١٦٣٦/٣، وشرح التسهيل ٩٨/٤، وشرح الرضى على الكافية القسم الثانى ١٤٠٠/٢، والخزانة ٥٠٨/٨، ٥١٢، ١٥٢/١١، والهمع ٦٦/٢

(2) ينظر شرح التسهيل ٩٨/٤، وشرح الكافية الشافية ١٦٣٦/٣

(3) من الآية ١٩٣ من سورة الأعراف

الأشياء، على فعل مضمر، يفسره المظهر، ألا ترى أنك إن تقدر هذا المضمر، لزم أن يكون "لـــو" قد ابتدئ بعدها الاسم. فإذا ثبت فى هذا الموضع، إضمار الفعل، فحكم سائر ما أشبهه مثله."[1]

ومذهب سيبويه وجمهور البصريين أنّ "لو" لا يليها إلا الفعل، ولا يليها اسم على إضمار فعل إلا فى ضرورة الشعر نحو قول الشاعر:

أرَّخلاَىَ لو غيرُ الحِمامَ أصابتكم *** عَتَبْتُ ولكنْ ما على الدهرِ مَعْتبُ[2]

قال سيبويه: "و "لو" بمنزلة "إنْ"، لا يكون بعدها إلاّ الأفعال. فإن سقط بعدها اسم ففيـــه فعـــلٌ مضمر فى هذا الموضع تبنى عليه الأسماء"[3]

وهى حرف لما كان سيقع لوقوع غيره عند سيبويه[4] وهى أولى من عبارة غيره، من أنها حـــرف امتناع لامتناع وذلك لصحة العبارة الأولى فى قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ﴾[5]، وفى قوله – صلى الله عليه وسلم – "نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه"[6] ولفساد نحو قولهم: لو كان إنساناً لكان حيواناً، إذ لا يلزم من امتناع الإنسان امتناع الحيوان[7]

ووافق ابن مالك الفارسى فى مجئ الجملة الاسمية بعد "لو" فقال:

"ويندر المجئ باسمين مرفوعين بعد "لو" فى قول الشاعر:

لو بغير الماءِ حَلْقى شَرِقٌ *** كنت كالغصانِ بالماءِ اعتصارى[8]

---

[1] كتاب الشعر لأبى على الفارسى ٥٤٣/٢ وما بعدها

[2] البيت من بحر الطويل وهو منسوب للضبى فى شرح الحماسة للمرزوقى ٨٩٣/٢ والتنبية لابن برى ١١٤/١، وورد بدون نسبة فى تذكرة النحاة ٤٠/١ والمساعد ١٩١/٣، وأوضح المالك ٢٢٩/٤ والتصريح ٢٥٩/٢ وشرح الاشمونى ٣٩/٤

[3] الكتاب ٢٦٩/١، وينظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٤٤١/٢

[4] ينظر الكتاب ٢٢٤/٤

[5] من الآية ١٠٩ من سورة الكهف

[6] ينظر المقاصد الحسنة للسخاوى ٤٤٩

[7] ينظر ارتشاف الضرب ١٨٩٨/٤، والدر المصون ١٨٢/١

[8] شرح التسهيل ٩٨/٤

وخالفه فى إعراب كلمة "شرق" حيث زعم أن حلقى مبتدأ، وشرق خبره، فقال "ومحمله عندى: على أن يكون قوله: حلقى شرق، مبتدأ وخبراً فى موضع نصب بكان الثانية مضمرة تقديره: لـو كان الأمر والشأن حلقى شرق بغير الماء، كنت كالغصان، وكان بالماء اعتصارى"[1]

قال أبو حيان: "وزعم ابن مالك أنه يجئ بعد "لو" جملة اسمية من مبتدأ وخبر، وهو نحو قوله:

لو بغير الماء حلقى شرق.....

وقوله:

لو فى طهيّةَ أحلامٌ لما اعترضُوا.....[2]

وهو مذهب الكوفيين، وتأول ذلك غيرهم من النحاة، ولم يجيزوا: لو زيدٌ قائم"، وقول أبى الطيب:

فلو قلمٌ أُلقِيتُ فى شق رأسه.....[3]

لحن .....[4]

ونلحظ موافقة ابن مالك لأبى علىالفارسى والكوفيين فى المذهب والرأى ومخالفته لأبى علـى فى إعراب "شرق" حيث ذهب أبو على الفارسى إلى أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هـو شـرق" وذهب ابن مالك إلى أنها خبر للمتبدأ المذكور هو حلقى شرق.

---

(1) شرح التسهيل ٩٩/٤

(2) هو صدر بيت من بحر البسيط لجرير بن عطية الخطفى، وعجزه:

دون الذى كنت أرْميتيه ويرمينى

والشاهد فيه: (لو فى طهية أحلام) حيث وقع المبتدأ بعد "لو"

والبيت موجود فى ديوانه بشرح مهدى محمد ناصر الدين ٤٤٥ طبعة بيروت ١٩٨٦ وارتشاف الضرب ١٩٠٠/٤، والمساعد ١٩٢/٣، والمغنى ٢٨٨/١ وشرح شواهده للسيوطى ٦٥٩/٢، وشرح أبياته للبغدادى ٨٤/٥

(3) هو صدر بيت من الطويل وعجزه: من السُّقْم ما غيّرتُ من خط كاتب

وهو موجود فى شرح ديوان المتنبى للمعرى تحقيق د/ عبد المجيد دياب ٤٣٣/٢ فى طبعة القاهرة (٩٨) وأمالى ابن الحاجب تحقيق هادى حسن حمودى ١٠٧/٣ طبقة بيروت ١٩٨٥ وارتشاف الضرب ١٨٩٩/٤، والمغنى ٢٦٩/١

(4) ارتشاف الضرب ١٨٩٩/٤ وما بعدها

## الفصل الثاني

# الآراء التى خالف فيها ابن مالك أبا على الفارسى

## الفصل الثاني

# الآراء التى خالف فيها ابن مالك أبا على الفارسى

## المبحث الأول

### الأسماء الستة

ذهب أبو علي الفارسي إلى أن الميم في ( فم) إذا كان اسماً للجارحة لا تثبت مع الإضافة إلا في ضرورة الشعر ، كما جاء في قول رؤبة بن العجاج :

..... يصبح ظمآن وفي البحر فمه[1]

فقد اضطر الشاعر فأبدل من عين (فو ) الميم فى الإضافة ، كما أبدلها منها فى الإفراد ، فأجرى الإضافة مجرى المفرد فى الشعر للضرورة ، كما أجرى فيها الإفراد مجرى الإضافة فى الضرورة فى قول الشاعر :-

..... خالط من سلمى خياشيم وفا[2]

فحكم هذه الألف فى قوله :" (وفا) أن تكون بدلاً من التنوين والمنقلبة من العين سقطت لالتقاء الساكنين ، لأنه الساكن الأول ، وبقى الاسم على حرف واحد ، وهذا جائز فى الشعرالضرورة ،لأنه قد يجوز فى الشعر كثير مما لا يجوز فى الكلام . [3]

---

(١) البيت من الرجز المشطور من أرجوزة طويلة مدح بها أبا العباس السفاح ، وقبله : كالحوت لا يرويه شئ يَلْهَمُهْ

والشاهد فيه : استعمال (فم) في حال الإضافة بالميم ، وهذا خاص بالشعر فقط عند أبي علي الفارسي .

والبيت موجود في ديوان رؤبة ، تصحيح وليم بن الورد ١٥٩، طبعة دار الأفاق الجديدة ، والمخصص لابن سيده ، والمسائل العسكريات ١٧٣، والمسائل المشكلة ١٥٦، والمسائل البصريات ٨٩٣/٢.

٢ – البيت من مشطور الرجز للعجاج وهو فى ديوانه بتحقيق د/ عزة حسن ٤٩٢ دار صادر بيروت ١٩٧١م ، والمقتضب ٢٤٠/١ والمسائل المشكلة ١٥٦ ، و أوضح المسالك ٤٠/١

٣ – ينظر المسائل المشكلة ١٥٦ وما بعدها ، والمسائل البصريات ٨٩٢/٢ وما بعدها

ولهذا تعقبه ابن مالك فى شرح التسهيل بقوله : " وزعم الفارسي أن قوله : يصبح ظمآن وفى البحر فمه ، من الضرورات ، بناء على أن الميم حقها ألا تثبت مع إضافة فى غير الشعر، وهذا من تحكماته العارية من الدليل ، والصحيح أن ذلك جائز فى النثر والنظم ، وفى الحديث الصحيح :" لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك " (١) (٢)

والحق أن كلمة (فم) بالميم تستعمل مضافة وغير مضافة ، فأما إضافتها فكما ورد فى الحديث فى فضل الصوم :" لخلوف فم الصائم" حيث أضاف كلمة (فم) إلى الصائم مع بقاء الميم فهذا دليل على الجواز . ولو قيل : لخلوف فو الصائم ، لجاز عربية .

وأما استعمالها غير مضافة فقد جاء فى قولهم :" هند أطيب الناس فمًا" ، ومنه قول الشاعر :-

يا حبذا وجه سليمى والفما والجيد والنحر وثديٌ قد نما (٣)

فقد استعمله مقصورًا مثل الفتى ، ولو كان صحيح الآخر لكان بضم الميم. (٤)

والصواب أن يقال أن حذف الميم من (فو) عند الإضافة أكثر سواء أضيفت إلى اسم ظاهر أم إلى مضمر نحو : فو النظيف طيب الرائحة وفوك ينطق بالحق ، وإثباتها جائز ، فقد ورد فى فصيح الكلام كما جاء فى الحديث النبوي الشريف " لخلوف فم الصائم) وكما جاء فى الشعر العربى (وفى البحر فمه) وليس من قبيل الضرورة كما زعم أبو على الفارسي . (٥)

---

١ – ينظر الحديث فى صحيح البخارى ٢٢٦/٢ ، وصحيح مسلم ١٥٨/٣

٢ – شرح التسهيل ٤٩/١

٣ – البيت من الطويل ولم أعثر له على قائل

٤ – ينظر التصريح ٣٩٢/٢ ، وشرح الأشمونى ٣٢/٤

٥ – ينظر شرح الرضى على الكافية القسم الاول ٩٥١/٢ وما بعدها والنحو الوافى ٧٩٠/٤ وما بعدها

المبحث الثاني

## منع "حمدون " من الصرف للعلمية والعجمة

ذهب أبو على الفارسي إلى أن حمدون ونحوه مما سمي به من جمع المذكر السالم علم أعجمي ، ولذلك منعه من الصرف ، وحمله على ذلك اعتقاده أن زيادة نون وواو بعد ضمة فى آخر الاسم ليس من وضع العرب ، وذلك لعدم وجوده فى النكرات التى هى الأصول . [1]

قال ابن مالك :" وقد جعل أبو على حمدون ونحوه أعجميًا فمنعه من الصرف ، وحمله على ذلك اعتقاده أن زيادة نون وواو بعد ضمة فى آخر الاسم ليس من وضع العرب ، وذلك لعدم وجوده فى النكرات التى هى الأصول" .[2]

وقول أبي على ليس بصحيح لوجود ذلك فى النكرات نحو عربون (ما عقد به المبايعة من الثمن) ، وزرجون (شجرة العنب) ، وفى المعارف نحو : حمدون ، وسعدون ، وقوله هذا شبيه بقول سيبويه والأخفش : إن (حاميم) لو سمي به لم ينصرف للعلمية والعجمة ؛ لأن (فاعيل) ليس من الأوزان العربية بل من الأوزان العجمية كـ (هابيل) و(قابيل) لكن اعتبار سيبويه والأخفش أقوى وأشهر ؛ لأن فاعيلا لم يوجد فى لسان العرب ، لا نكرة ولا معرفة بخلاف المزيد فى آخره واو مضموم ما قبلها فإنه موجود فى النوعين. [3]

والصواب أن يقال أن حمدون مصروف ؛ لأنه ليس بأعجمى ، وذلك لأن الأسماء الأعجمية لا تخلو من أحد أمرين :

- إما أن تكون اسم جنس نحو النيروز[4] والفرند[5] واللجام .

---

١ – ينظر المسائل الحلبيات ١١٠ وما بعدها

٢ شرح التسهيل ٨٧/١

٣ – ينظر الكتاب ٢٥٧/٣ ومعانى القرآن للاخفش ٣٥٤/٢ ، ومعانى القرآن للفراء ١٧/٢ –

٤ – النيروز : اليوم الجديد

٥ – الفرند : السيف وزبده .

- وإما علمًا نحو إبراهيم وإسماعيل وإسحاق . فإذا لم يخل الاسم العجمى من هذين الضربين ، ولم يكن جمدون على واحد منها ، دل ذلك على أنه ليس بأعجمي وليس ممنوعًا من الصرف .

## المبحث الثالث

## إعراب جمع المؤنث السالم

زعم أبو على الفارسي أن (لغاتهم) بالفتح من قول أبي الجراح :

ما من قوم إلا وقد سمعت لغاتهم مفرد ، أصله (لغوة) فلما ردت اللام قلبت ألفًا ، وليست ألف جمع التأنيث ، وإنما هى بدل من لام الكلمة ، فجاء البناء تامًا كما ترى ، وجاء محذوفًا فى (لغة) ، فـ(لغة) و(لغات) كلاهما مفرد[1] .

قال ابن مالك :" وزعم أبو على أن قول من قال : سمعت لغاتهم ، بالفتح لا يحمل على أنه جمع ، بل على أنه مفرد ردت لامه فقلبت ألفًا ، وهذا الذى ذهب إليه مردود من أربعة أوجه ..... فبطل قول أبي على بطلانًا جليًا غير خفى"[2] .

فأبو على يرى : أن التاء فى (لغاتهم) هى تاء الوحدة ، والألف قبلها هي اللام المردودة ، فمعنى سمعت لغاتهم : سمعت لغتهم .[3]

وليست جمع تأنيث منصوبًا بالفتحة كما ذهب إلى ذلك الكسائي والفراء وثعلب مستدلين بقراءة الأعمش : (فانفروا ثباتا[4]) بفتح التاء[5]وبقراءة غيره (ويجعلون لله البنات[6]) بالفتحة[7] وبقول أبي ذؤيب الهذلي :

فلما جلاها بالإيام تحيزت *** ثباتًا عليها ذلها واكتئابها

---

١ – ينظر إيضاح الشعر ١٦٩/١ وما بعدها

٢ – شرح التسهيل ٨٨/١

٣ – ينظر شرح الرضى على الكافية القسم الثانى ٦٩١/١

٤ – الأية ٧١ من سورة النساء

٥ – فى الشواذ لأبن خالوية ٢٧ والبحر المحيط ٢٩٠/٣

٦ – من الآية ٥٧ من سورة النحل

٧ – فى البحر المحيط ٢٩٠/٣ والدر المصون ٢٧/٤

قال الفراء :" الثبات واللغات ربما أعربوا التاء منها بالنصب ، والخفض وهي تاء جماع ينبغي أن تكون خفضًا فى النصب والخفض فيتوهمون أنها هاء ، وأن الألف قبلها من الفعل ، وأنشدنى بعضهم :

فلما جلاها بالإيام تحيزت *** ثباتًا عليها ذلها واكتئابها [1][2]

وقال السمين الحلبى : "وبعض العرب ينصب جمع المذكر السالم ، إذا كان معتل اللام معوضًا منها تاء التأنيث بالفتحة ، وأنشد الفراء :

فلما جلاها بالإيام تحيزت *** ثباتًا عليها ذلها واكتئابها [3]

وقرئ شاذًا :" ويجعلون لله البنات" بالفتحة ، وحكى (سمعت لغاتهم) وزعم الفارسي أن الوارد من ذلك مفرد ردت لامه" [4] وأنكر البصريون ذلك ، لأن المجموع بألف وتاء مزيدتين ينصب بالكسرة ، وزعم سيبويه أن هذه التاء لا تفتح فى موضع .[5]

وقال ابن جنى :" وأصحابنا لا يرون فتح هذه التاء فى موضع النصب " وقال أبو حيان عند تفسير قوله تعالى : "(فانفروا ثبات) ولم يقرأ ثبات فيما علمناه إلا بكسر التاء" [6]

والحق يقال إن مذهب الفارسي مردود عند ابن مالك وعند غيره من أربعة أوجه :-

أحدها : - أن جمعية لغات في غير (سمعت لغاتهم) ثابتة بإجماع ، والأصل عدم الاشتراك لا سيما بين إفراد وجمع ، ويرده أيضًا قراءة (ويجعلون لله البنات) بالفتحة [7]؛ لأن المفرد منه مكسور الفاء .

الثانى :- أن التاء فى هذا الجمع عوض من اللام المحذوفة ، فلو ردت لكان ذلك جمعًا بين عوض ومعوض منه ، وذلك ممنوع .

---

١ - البيت من الطويل وهو موجود فى شرح أشعار الهذليين ٥٣ ، ومعانى القرآن للفراء ٩٣/٢ ، وإيضاح الشعر ١٦٩/١ ، والمحتسب ١١٨/١ ، وسر الصناعة ٦٠٢/٢ ، والخصائص ٣٠٤/٣

٢ - ينظر معانى القرآن للفراء ٩٣/٢ ، الخصائص ٣٠٤/٣ ، والبحر المحيط ٢٩٠/٣ ، واوضح المسالك ٦٨/١

٣ - معانى القران للفراء ٩٣/٢

٤ - الدر المصون ٢٧/٤

٥ - ينظر الكتاب تحقيق عبدالسلام هارون ٣٧٣/٣ ، وابن يعيش ٨/٥

٦ - البحر المحيط ٢٩٠/٣

٧ - هذه قراءة شاذة وروت بدون نسب فى البحر المحيط ٢٩٠/٣، والدر المصون ٢٧/٤

الثالث :- أن قول الشاعر : (تحيزت ثباتًا) يصف مشتار عسل من شق جبل ، والعادة جارية بأن النحل التى تكون هناك إذا نفرت بالأيام ، وهو الدخان ، اعتزلت مع ما يعاسيبها ثبة ثبة ، فمعنى ثبات إذن جماعات ، لا يستقيم المعنى بغير ذلك .

الرابع :- أن بعض العرب قال : رأيت ثباتاك ، بفتح التاء ، حكاه ابن سيده ، وهذا نص فى الجمعية التى لا يمكن فيها ادعاء الإفراد ، فبطل قول الفارسي بطلانًا جليًا غير خفى [1] ومذهب البصريين مردود ؛ لأن المفرد المعتل اللام ، المحذوفة فى المفرد يقال عند جمعه بالألف والتاء ، إما أن ترد له اللام أو لا ، فإن ردت إليه فى الجمع المذكور أعرب بالكسرة نيابة عن الفتحة فى جميع لغات العرب ، ولم يختلف النحاة فى ذلك ، نحو سنه وسنوات ، وسنهات ، وعضة عضوات ، وأخت وأخوات ، وهنة وهنوات .

وإن لم ترد اللام المحذوفة فى المفرد عند جمعه فقد حكى الكسائى والفراء وثعلب وابن سيده نصبه بالفتحة ، ورووا على هذه اللغة القراءة الشاذة : (ويجعلون لله البنات[2]) بالفتحة وقول أبي ذؤيب الهذلى :

فلما جلاها بالإيام تحيزت *** ثباتًا عليها ذلها واكتئابها [3]

فثبت صحة مذهب الكوفيين فى ذلك بالدليل القاطع والبرهان الساطع ؛ وبطل مذهب البصريين والفارسي .[4]

---

١ - ينظر ابن يعيش ٩/٥ وشرح التسهيل ٨٨/١ والدر المصون ٢٧/٤ ،

٢ - الاية ٥٧ من سورة النحل

٣ - سبق تخريجه

٤ - ينظر معانى القرآن للفراء ٩٣/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٢٠٦/١ ، وعدة السالك ٦٨/١ وما بعدها .

## المبحث الرابع

### " من " نكرة تامة

أنفرد أبو على الفارسى بأن " مَن" نكرة تامة غير موصوفة ، وأستدل على ذلك بقول الشاعر :

وكيف أرهب أمراً أو أراع به  وقد زكأت إلى بشر بن مروانِ

فنعم مزكأ مَنْ ضاقت مذاهبه  ونعم من هو فى سرٍ وإعلانِ(١)

فـ " مَنْ" الثانية فى موضع نصب على التمييز ، وفاعل نعم مضمر مفسر بـ" مَنْ" كما فسر فى " نعما هى " (٢) و" هو " مبتدأ مؤخر وهو المخصوص بالمدح ، وخبره الجملة التى قبله " نعم مَنْ " والجار والمجرور " فى سر وإعلان " متعلقان بـ"نعم " (٣)

قال الفارسى : " ويجوز فى القياس أن تجعل " من نكرة ولا تجعل له صفة ، كما فُعِل ذلك بـ"ما " فى قوله " فَنِعِمَّا هِيَ فاذا جعلها كذلك ، كأنه قال :نعم رجلاً فيكون موضع " مَنْ " نصباً" ويكون "هو " كناية عن المقصود بالمدح .

ووجه القياس فى الحكم على " مَنْ " أنها نكرة غير موصوفة انهم جعلوا " ما" بمنزلة شئ ، وهو أشد إشاعة وإبهاماً من " مَنْ " فإذا جاز الا توصف مع أنها اشد إبهاماً من " مَنْ، كان إلا توصف " مَنْ " أجوز ؛ لأنها أخص منها ، فيصير كأنه قال : نعم رجلا هو ؛ لأنها تخص الناس من

---

١ - البيتان من البسيط ولم أعثر على قائلها ، وهما فى كتاب الشعر للفارسى ٣٨٠/٢ وشرح التسهيل ٢١٨/١، وشرح الكافية الشافية ١١٠٩/٢، والمعنى ٣٢٩/١، ٢، ٤١٥ ومابعدها والمساعد ١٦٦/١ ، والمقاصد النحوية ٤٨٨/١ ، والخزانة ٤١٠/٩، وشرح الأشمونى ١٥٥/١

٢ - البقرة : ٢٧١

٣ - ينظر المساعد ١٦٦/١ ومغنى اللبيب ٣٢٩/١ والمقاصد النحوية ٤٨٨/١

كما أشبهم ، لما كانت " ما " تعم الأشياء ، الا انا لم نعلمهم فى الاستعمال ، تركوا " من " بغير صفة ، كما تركوا " ما " غير موصوفة فى الخبر ، نحو التعجب والآية التى تلوناها[1]

قال ابن مالك : وهذا مما انفرد به ابو على الفارسى ، والصحيح غير ما ذهب اليه [2]

فـ "مَنْ " " فاعل " نعم " والمخصوص " محذوف فجاء فاعلها فى صدر البيت " فنعم مزكأ مَنْ ضاقت مذاهبه " اسما ظاهراً مضافا الى الاسم الموصول ،وفى عجز البيت ورد فاعلها اسما موصولا عند الفارسى فـ "من " فى قوله " ونعم من هو فى سرٍ وإعلانِ" اسم موصول فاعل و"هو " مبتدأ خبره : هو آخر محذوف على حد قولهم شعر شعرى ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والجار والمجرور متعلق بهذا المحذوف لما فيه من معنى الفعل ، والتقدير : ونعم من هو الموصوف بالفضائل فى حالة سر وإعلان أو من هو الثابت فى حالة السر والإعلان[3]

قال ابن هشام : "ويحتاج إلى تقدير ثالث يكون مخصوصا خبره الجملة قبله ،أو خبره متعلق الجار المجرورالمحذوف. والمعنى هو الممدوح مثلا فى سر وإعلان،أو الجملة قبله خبر والجار والمجرور فى محل نصب على الحال"[4]

وعلق بن مالك مبطلا رأى الفارسى على أن (مَنْ) نكره غير موصوفة بقوله فلو لم يكن فى البيت:

فنعم مزكأ مَنْ ضاقت مذاهبه ونعم من هو فى سرٍ وإعلانِ

إلا إسناد"نعم" إلى المضاف إلى"من" لكان فيه حجه على صحة إسناد نعم إلى "من" لأن فاعل "نعم" ل يضاف فى غير ندور إلا إلى ما يصح إسناد نعم إليه،فكيف وفيه:"نعم من هو" فمن هذه اما تمييز والفاعل مضمر كما زعم أبو على الفارسي،وإما فاعل، وهو الصحيح عند المبرد وابن مالك[5] لأن الأول باطل لسببين:-

---

١ - كتاب الشعر للفارسى ٣٨١/٢ وما بعدها

٢ - ينظر شرح التسهيل ٢١٨/١

٣ - ينظر مغنى اللبيب ٣٢٩/١ و المقاصد النحوية ٤٨٧/١ .

٤ - مغنى اللبيب ٤٢٩/١

٥ - المقتضب ١٤٢/٢، وشرح التسهيل ١١/٣

أحدهما:أن التمييز لا يقع فى كلام العرب إلا بنكرة صالحة لقبول الألف واللام، و"من" ليست كذلك، فلا يصح إعرابها تمييزا.

ثانيهما:أن الحكم عليها بالتمييز عند الفارسي مترتب على كونها نكرة غير موصوفة،وذالك باطل بإجماع فى غير محل النزاع،فلا يصار اليه بلا دليل عليه.

فصح القول بأن "من" فاعل ،فى قوله:"نعم من هو فى سر وإعلان"، وليست نكره غير موصوفة،اذ لا قائل بقول ثالث

مع شهادة صدر البيت"فنعم مزكا من ضاقت مذاهبه" فان فيه اسناد "نعم" الى المضاف الى"من" وقد ثبت أن الذى تسند إليه لا يضاف لما لا يصح إسنادها إليه، وفى هذا دليل على بطلان الأول.([1]) وصحة الثاني ،وهو كونها فاعلا لـ " نعم " وهو أحد أقوال أبي على الفارسي قال الرضي " ولا يمتنع عند أبي على والمبرد ، وهو الحق خلافا لغيرهما إسناد نعم وبئس إلى الذى الجنسية وكذا " مَنْ" و" ما " فى قول الشاعر

فنعم مزكاً مَنْ ضاقت مذاهبه ونعم من هو فى سرٍ وإعلانِ([2])

فـ " من " الثانية موصولة بمعنى الذى ، وقعت فاعلاً لـ" نعم " عند أبي على الفارسي والمبرد وهو " مبتدأ وخبره مثله ، " هو هو " والجملة صلة " مَنْ" والمخصوص بالمدح محذوف تقديره : بشر ([3])

---

١ – ينظر معانى القران للفراء ٥٧/١،وشرح التسهيل ١١/٣

٢ – ينظر المقتضب ١٤٢/٢ وشرح الرضى على الكافية القسم الثانى ١١٢٤/٢

٣ - المقاصد النحوية ٤٨٧/١

## المبحث الخامس

## "أل" غير المعرفة

ذهب أبو على الفارسى إلى أنّ "أل" تأتى زائدة عارضة فيما أضيف إليه تمييز، وجعل منه قول الشاعر:

تُولى الضجيع إذا تنبَّه مُوهِناً *** كالأُقحوانِ من الرشاشِ المُسْتقِي[1]

وزعم أن "أل" فى "الرشاش" زائدة عارضة قد لحقت ما أضيف إليه التمييز "المستقى" وذلك للضرورة عند البصريين، لأن التمييز عندهم يجب أن يكون نكرة، وليست زائدة، وليست اللام زائدة عند الكوفيين، لأنهم يجيزون تعريف التمييز[2]

واستبعد ابن مالك ما ذهب إليه الفارسى، فقال فى شرح التسهيل "وزعم الفارسى أن قائله أراد: من رشاش المستقى، فزاد الألف واللام، ولم يعتد بهما فلذلك أضاف إلى ما هما فيه.

وهذا الذى ذهب إليه بعيد، ولكن يوجه البيت على أنّ قائله أراد: كالأقحوان المستقى من الرشاش المستقى، فحذف من الأول، وأبقى الثانى دليلاً عليه، كما فعل من قال:

---

١ البيت من الكامل للقطامى من قصيدة مطلعها:

طرقت جنوب رحالنا من مطرق – ما كنتُ أحسبه قريب المعنق

وهو ملفق من صدر بيت وعجز آخر والصحيح:

عذب المذاق مفلجا أطرافه – كالأقحوان من الرشاش المستقى

والشاهد فيه (من الرشاش المستقى) حيث زيدت الألف واللام فى المضاف الرشاش، والتقدير من رشاش المستقى والبيت موجود فى ديوان القطامى بتحقيق إبراهيم السامرائى، طبعة بيروت، وشرح التسهيل ٢٦٠/١، وشرح الكافية الشافية ٣٢٩/١، والمقاصد النحوية ٤٠/٤

٢ ينظر شرح التسهيل ٢٦٠/١، والتصريح ١٥١/١، والمساعد ٢٠٠/١

تقولُ ودقَّتْ صدرها بيمينها *** أبعلي هذا بالرحى المتقاعس[1]

أراد: بعلى هذا المتقاعس بالرحى المتقاعس، ثم حذف، وهذا التوجيه نظائره كثيرة، ولا نظير لما وجه به أبو على، فلذلك لم أقل بقوله"[2]

ونلحظ من نص ابن مالك مخالفته الصريحة لأبي على الفارسى الذى جوّز زيادة الألف واللام فى التمييز، حيث استبعد رأيه، ووجّه البيت على الأصل: كالأقحوان المستقى من الرشاش المستقى، فحذف من الأول، الدلالة الثانى عليه، وهو موافق لمذهب الكوفيين فى ذلك[3]

---

١ البيت ن الطويل، وهو منسوب لأعرابي من بنى سعد بن زيد مناة بن تميم، والرحىمايطحن به، والمتقاعس: هو الذى يخرج صدره، ويدخل ظهره والبيت موجود فى الكامل للمبرد ٢٥/١، والعقد الفريد ١٢٨/١، وشرح التسهيل ٢٣٨/١، ٢٦١

٢ ٢٦١/١ وينظر التسهيل ٤٢

٣ ينظر معانى القرآن للفراء ٣٢٢/٢، وسر صناعة الإعراب ٢٩٨/١، وشرح التسهيل ٢٦٩/٣، وشفاء الغليل ٧١٥/٢، وارتشاف الضرب ١٨٢٣/٤

## المبحث السادس

## "أل" عوض من الضمير

زعم أبو على الفارسى ومن جاء بعده من المتأخرين كالزمخشرى وابن طاهر وابن أبى الربيع أنّ "الأبواب" فى قوله تعالى: (جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ)[1] مرتفعة على البدل من الضمير فى "مفتحة" العائد على "جنات"، أى: مفتحة هى الأبواب،والسبب الذى دعاهم إلى ذلك هو خُلوّ كلمة "الأبواب" من الرابط لفظاً[2]

واعترض ابن خروف وابن مالك للفارسى ومن تبعه بأن "الأبواب" من بدل بعض الشئ أو الاشتمال، لأنه قد يقال بأن الأبواب ليست بعض الجنات، وكلاهما لابد فيه من ضمير، تقديره: مفتحة الأبواب منها على مذهب البصريين، والذى حَسّن عدم ذكر الضمير لكون الكلمة وقعت رأس فاصلة[3]

قال ابن خروف: "وحملُ أبو على الفارسى وغيره من المتأخرين هذا المرفوع، على البدل من ضمير فى الصفة، ولا يطرد ذلك فى مثل: "مررت برجل كريم الأب، وظريف الأخَ،وحسنَ وجهَ الأخَ" ولا فى: "مررتُ بأمرأةٍ حسنِ الوجهِ"، ولا "بجارية كريم الأبِ" هذا كله لا سبيل إلى البدل فيه، فإذا لم يكن سبيل إلى البدل فالباب كله إلى ما يذهب غليه الآئمة، وأيضاً فإن البدل يلزم فيه من الضمير العائد على المبدل منه ما يلزم فى الفاعل فيقع فيما فرّ منه"[4]

وقال ابن مالك: "وزعم أبو على والزمخشرى أن الأبواب بدل من ضمير مستكن بمفتحة، وهذا تكلف يوجب أن يكون الأبواب مرتفعاً بمفتحة المذكور، على القول بأن العامل فى البدل والمبدل منه واحد، أو بمثله مقدراً، على القول بأن العامل فى البدل غير العامل فى المبدل منه، وعلى كل حال قد صح أنّ "مفتحة" صالح للعمل فى الأبواب، فلا حاجة إلى تكلف إبدال. وأيضاً فالحاجة إلى

---

١ الآية ٥٠ من سورة (ص)

٢ ينظر والإيضاح العضدي ١٥٤. وغاية الأمل لابن بزيزة ٣١٥/١، والبسيط ١٠٩٦/٢، والكشاف ٣٧٨/٣

٣ ينظر الدر المصون ٣٨٥/٩ وما بعدها والمغنى ص ٥٩ : ٦٠ والاشمونى ١٩٦/١

٤ شرح جمل الزجاجى لابن خروف ٥٦٢/١ وما بعدها

الضمير فى بدل البعض كالحاجة فى السببي المرفوع بما جرى على ما هو من سببه، فقد قامت الألف واللام مقام الضمير على كل تقدير"[1]

وعلق ابن مالك على نصّ ابن خروف بقوله: "فقد تضمن كلام ابن خروف – رحمة الله – أن الحكم على المرفوع المشار إليه بغير البدلية هو مذهب الأئمة، وكفى بنقله شاهداً"[2]

وقال أبو حيان معلقاً على الزمخشرى: "وهو كلام لا يتحصل منه الرابط العائد على الاسم السابق، إذ قد نفى مذهب الكوفيين، ولم يقدر ضميراً كما قدره البصريون، فرام حصول الرابط بلا رابط"[3]

ذهب الكوفيون وسيبويه وجماعة من البصريين وابن مالك إلى أن "الأبواب" مرتفعةعلى أنها نائب فاعل باسم المفعول "مفتحة" و "أل" فى "الأبواب" سدت مسد الضمير، إذ الأصل: مفتحة أبوابها[4]

وفنّد ابن مالك شبهة المعترضين بأنه لو كانت "أل" عوضاً من الضمير لما جمع بينهما فى قول طرفة بن العبد:

حيبٌ قِطَابُ الجيب منها رفيقةٌ *** تجيءُ الندامى بَضَّةُ المتجرّدِ[5]

حيث جمع الشاعر بين الألف واللام والضمير فى قوله: (الجيب منها)، فأجاب ابن مالك عن هذا البيت ونظائره من وجهين:

الأول: أنّ لا نسلم أن حرف التعريف فى "الجيب" عوض، بل لمجرد التعريف، فجمع بينه وبين الضمير إذ لا محذور فى ذلك.

---

١ شروح التسهيل ٢٦٢/١

٢ شرح التسهيل ٢٦٣/١

٣ البحر المحيط ٤٢٣/٨

٤ ينظر الكتاب ١٥٩/١ وما بعدها، ومعانى القرآن للفراء ٤٠٨/٢ وما بعدها، ومعانى القرآن الكريم للنحاس تحقيق الشيخ محمد على الصابونى ١٢٦/٦ ط/١ طبع مركز إحياء التراث الأسيد فىجامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٩٨٩م والدر المصون ٣٨٥/٩، والمعنى ٧٧، وشرح الاشمونى ١٩٦/١

٥ البيت من الطويل وهو فى ديوانه بشرح الأعلم السنتمرى تحقيق درية الخطيب

ونظير ذلك أن التاء فى جهة، عوض من الواو التى هى فاء، وقد قالوا: وجهة، ولم يجعل ذلك جمعاً بين العوض والمعوض منه، بل حمل ذلك على أن التاء فى وجهه لمجرد التأنيث إذ لا محذوف تكون التاء عوضاً فيه بخلاف تاء جهة.

الثانى: أننا سلمنا كون حرف التعريف فى "الجيب" عوضاً، إلا أنه جمع بينه وبين ما عوض منه اضطراراً، كما جمع بين ياء النداء والمعوض منها فى قول العرب "يا اللهم يا اللهم"[1]

والحق أن الفارسى أجاز فى المسألة رأياً آخر أخذاً برأى البصريين، فقال: "فإن قلت: بم يرتفع الأبواب؟ فإنّ ارتفاعه عندى من جهتين:

إحداهما: أن يكون بدلاً من المضمر فى "مفتحة"، كأنه على: فُتحت الجنات أبوابها، فأبدلت "الأبواب" من "الجنات"، لأنها منها وبعضها، كما تقول: ضربَ زيدٌ رأسُه.وعلامة التأنيث فى "مفتحة" على هذا قبل أن تبدل منها "الأبواب" الضمير "الجنات" ولا يجوز على هذا: زيد مضروبٌ الأبِ، إذا أبدلت الأبَ مما فى "مضروب"، لأن "الأب" ليس بزيد ولا بعضه، كما أنّ "الأبواب" من "الجنات" فلا يجوز إبداله منه إلا على جهة الغلط

الأخرى: أن تكون "الأبواب" مرتفعة "بمفتحة" على نية راجع إلى "الجنات" محذوف كأنه فى التقدير: جناتِ عدنٍ مفتحةً لهم الأبوابُ منها، فالتأنيث فى "مفتحة" على هذا "للأبواب" دون "الجنات" وقد عادت الهاء من "منها" إلى "جنات"[2]

---

١ ينظر شرح التسهيل ٢٦٣/١ وما بعدها

٢ المسائل المشكلة لأبى على النحوى تحقيق صلاح الدين السنكاوى ص ١٤٢ وما بعدها

## المبحث السابع

## حكم الإخبار بالجملة الفعلية عند تقديم المفسر

منع أبو علي الفارسي – تبعاً للكسائي والفراء – جواز: "زيداً أجلهُ أحرز"، لأن الأجل "المبتدأ" وإن كان الفعل "أحرز" خبره، فإن الإخبار – به على خلاف الأصل، لأن الفعل وفاعله أصلهما أن يستقل بها كلام، فعد المبتدأ قبلهما أجنبياً، بخلاف وقوعه قبل اسم الفاعل فى قولك: "زيداً أجلهُ مُحرِز"، لأن اتصال المبتدأ بالخبر على الأصل، لأنه مفرد[1]

وأجاز البصريون وهشام الضرير من الكوفيين الفصل بين الخبر ومعموله بالمبدأ الملتبس بضمير الاسم الملتبس بالخبر "المفسّرِ" مطلقاً سواء أكان الخبر اسم فاعل نحو: زيداً أجلهُ مُحْرِزٌ، أم جملة فعلية نحو: زيداً أجلُه أحرز واحتجوا بقول أبي الأسود الدولى:

خيراً المبتغيهُ حاز وإن لم *** يُقْضَ فالسعْى فى الرشادِ رشادُ[2]

حيث تقدم صاحب الضمير "خيراً" المتصل بالمبتدأ "المبتغية" والخبر فعلاً "حاز" ووافقهم على ذلك ابن مالك فى التسهيل وشرحه وشرح الكافية الشافية ورفض مذهب الكسائى والفراء والفارسى[3]، فقال: "وقولُ أبي على إن الفعل وفاعله أصلهما أن يستقل بهما كلام، فعد المبتدأ قبلهما أجنبياً، تخيل جدلى لا ثبوت له عند التحقيق، لأن الجملة لا توقع موقع المفرد إلا لتؤدى معناه، وتقوم مقامه، فلا يعد ماهى له خبراً أجنبياً، كما لا يعد أجنبياً ما المفرد له خبر.

فالحاصل أن الصحيح ما ذهب إليه البصريون من التسوية فى الجواز بين: زيداً أجله محرز، وزيداً أجلهُ أحرز، بل الأخير أولى بالجواز، لأن العامل فيه فعل

---

١ ينظر البسيط فىشرح جمل الهاجى تحقيق د/ عياد الثبيتى ٥٥٣/١

٢ البيت من بحر الخفيف وهو موجود فى شرح التسهيل ٣٠٣/١ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٢٤/١

٣ ينظر الأصول ٢٤٠/٢، وشرح التسهيل ٣٠٢/١ وارتشاف الضرب ١١٠٩/٣، والمساعد ٤٢٤/١، والهمع ١٠٣/١

وعامل المثال الأول اسم فاعل، فمن منع الآخر دون الأول فقد رجح فرعاً على أصل، ومن منعهما فقد ضيق رحيباً وبعّد قريباً"[1]

وأيد الرضي ابن مالك فيما اختاره فقال كالمنكر لمذهب الفارسي:

"وكأن المانع نظر إلى أن المفسر مرتبته التأخير، لتعلقه بالخبر، وليس بشئ، لأن التقدم اللفظي كاف في صحة عود الضمير، ألا ترى إلى قوله تعالى (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ)[2]، والأولى الجواز في الكل لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي"[3]

ونلحظ من كلام ابن مالك والرضي وخروج هشام الضرير على الكوفيين أنّ الفارسي قد جانبه الصواب فيما ذهب إليه وذلك لأن اسم الفاعل الواقع خبراً لا يجب تأخيره عن المبتدأ، وبالتالي فلا يمتنع تقديم معموله، بخلاف الفعل فإن تأخيره إذا وقع خبراً للمبتدأ واجب، فلا يجوز تقديم معموله عليه، لأن تقديم المعمول يؤذن بتقدم العامل، وهذه شبهة معروفة عند النحويين،وهي ضعيفة إن لم تقيد، لأن تقديم معمول العامل العارض منع تقدمه، منبه على ما كان له من جواز التقدم قبل عروض العارض، فالحكم بجوازه أولى من الحكم بمنعه، نحو زيداً أجلُهُ أحرز، ما لم يكن في ذلك إخلال ملازم، لأن منعه منوّن للتنبيه على الأصل، ولهذا جاز أن يتقدم على: (لن) الناصبة، و (لا واللام) الطلبيتين معمولات معمولاتهن، نحو زيداً لن أضرب، وعمراً لم أكرم والعلمَ لتطلب، والجاهلَ لا تصحب"[4]

---

١ شرح التسهيل ٣٠٣/١

٢ من الآية ١٢٤ من سورة البقرة

٣ شرح الرضي على الكافية القسم الأول ٢٩٩/١

٤ ينظر شرح التسهيل ٣٠٢/١ وما بعدها

## المبحث الثامن

## نوع الخبر شبه الجملة

ذهب أبو على الفارسى – وتبعه ابن جنى والزمخشرى – إلى أنّ الظرف والجار والمجرور المخبر بهما جملة فعلية، ففى قولهم: زيدٌ عندك، وبكرٌ فى الدار، التقدير عندهم زيدا استقر عندك، وبكرٌ استقر فى الدار، وحجتهم: أن الأصل فى العمل يكون للأفعال، ونسب هذا إلى جمهور البصريين وإلى سيبويه[1]

واختار ابن مالك وأبو حيان والسمين الحلبى وابن هشام[2] أن يكون الخبر وصفاً محذوفاً من كون مطلق، تقديره: زيد كائن عندك أو فى الدار،وبكرٌ مستقر عندك أو فى الدار، وفاقاً للأخفش تصريحاً، ولسيبويه إيماء وتلويحاً، وهو القول الصحيح، لأن الأصل فى الخبر الإفراد[3]، ولأنه ورد التصريح بالوصف مع الظرف فى قوله تعالى: (فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ)[4] وقد جعله ابن عطية هو العامل فى الظرف الذى كان يجب حذفه فقال: "وظهر العامل فى الظرف من قوله "مستقراً" وهذا هو المقدر أبداً مع كل ظرف جاء هنا مظهراً، وليس فى كتاب الله مثله"[5]، ومثله قول الشاعر:

---

١ ينظر الإيضاح العضدى ٤٧، واللمع لابن جنى تحقيق حسن محمد شرف ١٢٢ وما بعدها طبعة القاهرة ١٩٧٩، والمفصل للزمخشرى ٣٥،والإنصاف ٢٤٥/١، وشرح الرضى على الكافية القسم الأول ٢٧٧/١، والصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية للنيلى الجزء الأول ٨٠٦/٢

٢ ينظر شرح التسهيل ٣١٧/١، وارتشاف الغرب ١١٢٣/٣، والدر المصون ٣٩/١، وأوضح المسالك ٢٠١/١

٣ ينظر المسائل البصريات ٢١٤/١ وما بعدها، والصفوة الصفية الجزء الثانى ٨٠٦/٢

٤ من الآية ٤٠ من سورة النمل

٥ المحرر الوجيز ١١٤/١٢، وينظر اللمع ١٢٢

لك العِزّ إنْ مولاك عَزَّ وإن يَهُنْ *** فأنت لدى بُحبُوحَة الهُونِ كَائِنُ[1]

وخرج أبو البقاء العكبرى الآية على أن الاستقرار فيها ليس هو الكون المطلق، بل المراد به الكون الثابت الخاص الذى لا يتقلقل[2]، وأما البيت فشاذ لا يلتفت إليه[3]

قال ابن مالك: "وخالفت ما ذهب إليه أبو على والزمخشرى من جعله الظرف جملة" ويدل على أن تقدير اسم الفاعل أولى أربعة أوجه:

أحدها: أن اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد، فى الآية والبيت، ولم يرد اجتماع الفعل والظرف فى كلام يستشهد به.

الثانى: أن الفعل لا يغنى تقديره عن تقدير اسم الفاعل ليستدل على أنه فى موضع رفع، واسم الفاعل مغنٍ عن تقديره وتقدير ما يغنى أولى من تقدير مالا يغنى.

الثالث: أن كل موضع وقع فيه الظرف المذكور صالح لوقوع اسم الفاعل، وبعض مواضعه غير صالح للفعل، نحو: أما عندك فزيد، وجئت فإذا عندك زيد، لأن "أما" وإذا المفاجأة لا يليها فعل.

الرابع: أن الفعل المقدر جملة باجماع، واسم الفاعل عند المحققين ليس بجملة، والمفرد أصل، وقد امكن، فلا عدول عنه"[4]

وقال السمين الحلبى: "والدليل على اختيار القول الأول "يقصد الوصف" أن ذلك يتعين فى بعض الصور فلا أدل من ترجيحه فى غيرها[5] وقال ابن هشام: "والصحيح أن الخبر فى الحقيقة متعلقهما المحذوف، وأن تقديره كائن أو مستقر، لا كان أو استقر"[6]

---

١ البيت من الطويل ولم اهتد إلى قائله، وهو موجود فى شرح التسهيل ٣١٧/١، وشرح الكافية الشافية ٣٥٠/١، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٣٥/١، والبحر المحيط ٧٧/٧، وارتشاف الضرب ١١٢٣/٣، والمقاصد النحوية ٥٤٤/١، والهمع ٩٨/١، والدر اللوامع ٧٥/١

٢ ينظر الإملاء ١٧٣/٢، وشرح الرضى على الكافية القسم الأول ٢٧٦/١، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٢١٣/١

٣ ينظر شرح ابن عقيل ٢١١/١، والدر المصون ٣٩/١

٤ شرح التسهيل ٣١٧/١ وما بعدها

٥ الدر المصون ٣٨/١

٦ اوضح المسالك ٢٠١/١

ولسيبويه نصّان فى هذه المسألة أحدهما بقدر المحذوف فعلاً، حيث قال: "وتقول: ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك، وما كان أحدٌ مثلك فيها، وليس أحدٌ فيها خيرٌ منك، إذا جعلت فيها مُستقراً"[1] وعلق ابن يعيش على هذا النص قائلاً، لأنه يقدر الظرف عنده باستقر[2]

والآخر: ينصب الظرف بنفس المبتدأ، حيث يقول: "فصار هو خلفك، وزيدٌ خلفك بمنزلة ذلك. والعاقل فى خَلْفٍ الذى هو موضعٌ له والذى هو فى موضع خبره، كما أنك إذا قلت: عبدُ الله أخوك فالآخرُ قد رفعه الأوّلُ وعِملَ فيه، وبه استغنى الكلامُ، وهو منفصلٌ منه"[3]

نلحظ بعد ذلك أن اختيار ابن مالك فى محله وله ما يؤيده فقد اشار فى الألفية إلى تقديم اسم الفاعل على تقدير الفعل حيث قال:

واخبروا بظرف أو بحرف جر *** ناوين معنى "كائن" أو "استقر"

وقال ابن عقيل فى شرح البيت وأجاز قوم – منهم المصنف – أن يكون ذلك المحذوف اسماً أو فاعلاً نحو "كائن" أو "استقر" فإن قدرت "كائناً" "كان من قبيل الخبر بالمفرد، وإن قدرت "استقر" كان من قبيل الخبر بالجملة[4]

---

١ الكتاب ١/٥٥

٢ ابن يعيش ١/٩٠ وهامش الكتاب ١/٥٥

٣ الكتاب ١/٤٠٦

٤ ينظر شرح ابن عقيل ١/٢١٠ وما بعدها

## المبحث التاسع

## عطف الأخبار المتعددة لمبتدأ

ذهب أبو علي الفارسي إلى جواز عطف خبر المبتدأ المتعدد في اللفظ دون المعنى نحو هذا حلو "وحامض" بالعطف، مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين، ونحوه: زيدٌ كريمٌ شجاعٌ وزيدٌ كريمٌ وشجاعٌ، كما عطفت بعض الأوصاف على بعض في قول الشاعر:

إلى الملك القرمْ وابن الهُمَامِ *** وليثِ الكتيبة في المُزْدَحَمْ[1] [2]

ومنع ذلك ابن مالك فبعد أن تحدث على أقسام الخبر، قال: "وأمّا الثالث فلا يستعمل فيه العطف، لأن مجموعه بمنزلة مفردة، فلو استعمل فيه العطف لكان كعطف بعض كلمة على بعض. وقد أجاز العطف أبو علي فعنده أن قول القائل: هذا حلو وحامض جائز، وليس كذلك، لما ذكرته"[3]

وابن مالك تابع في رأيه هذا لشيخ النحاة سيبويه حيث يقول: "والوجه الآخر: أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا، كقولك: هذا حلوٌ حامضٌ، لا تريد أن تنفض الحلاوة، ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين"[4]

وقال ابن عقيل: "ولذا امتنع في هذا العطف"[5]

وقال ابن هشام: "ولهذا يمتنع العطف على الأصح"[6]

وجوّز الرضي تبعاً للفارسي في الخبر المتعدد لفظاً دون معنى نحو قولك هذا حلو حامض العطف فقال في شرحه على الكافية:

---

١ البيت من المتقارب ولم اهتد إلى قائله وهو موجود في معاني القرآن للفراء ١٠٥/١، وتفسير الطبري ١٠٠/٢، والكشاف ١١٣/١، والإنصاف ٤٦٩/١، والخزانة ٤١٥/١، ١٠٧/٥

٢ ينظر الحجة للفارسي ١٥٠/١ وما بعدها، والمسائل المنثورة ٣٢ وما بعدها، وشرح التسهيل ٣٢٧/١

٣ شرح التسهيل ٣٢٧/١

٤ الكتاب ٨٣/٢

٥ المساعد على تسهيل الفوائد ٢٤٢/١

٦ أوضح المسالك ٢٣٠/١

"واعلم أنه – يجوز أن يعطف أحد الخبرين على الاخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدا بكل واحد من الخبرين تقول: "زيدٌ كريمٌ شجاعٌ، وزيدٌ كريمٌ وشجاعٌ، كما يعطف بعض الأوصاف على بعض نحو قوله:

إلى الملك القرمْ وابن الهُمَامِ *** وليثِ الكتيبة فى المُزْدَحَمْ

وكذا ما هو بمنزلته فى رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين إلى (مجموع) المبتدأ نحو: هذا أبيضٌ وأسودٌ، وهذا حلوٌ وحامضٌ"[1]

فكان القياس أن تجمع بينهما بالعطف، غير أنّ نحو: "عالمٌ" و "عاقل" فى: (زيدٌ عالمٌ وعاقل) يجوز فيه الجمع بينهما بدون عطف، مع أن كل واحد مستقل، فالجمع هنا بدون عطف أولى.[2]

ونلحظ بعد ذلك أن فى المسألة وجهين:

أحدهما: جواز العطف وهو ما أخذ به الفارسى وأيده الرضى، والثانى: المنع كما ذهب إليه ابن مالك وأيده ابن عقيل وابن هشام وحجتهم أنّ مجموع هذه الأخبار بمنزلة كلمة واحدة يخبر بها عن مبتدأ فلو فصل بينهما بالعطف فكأنه عطف بعض أجزاء الكلمة على بعض أو كعطف الشئ على نفسه وهذا ممتنع، وأرى أنه يجوز العطف فى الأخبار كما يجوز فى النعوت لما يجمع بين الخبر والنعت من أوجه اتفاق والله أعلم.

---

١ شرح الرضى على الكافية القسم الأول ٣٠٣/١

٢ ينظر الإيضاح فى شرح المفصل ٣٠٢/١، والأقليد فى شرح المفصل ٣٣٧/١ وما بعدها

## المبحث العاشر

## حكم تقديم خبر ليس عليها

ذهب الفارسي [1] وابن جنى وابن برهان والزمخشرى والشلوبين وابن عصفور – تبعا لسيبويه وجمهور البصريين – [2] إلى جواز تقديم خبر ليس عليها واستدلوا على ذلك بقول الله تبارك وتعالى: " أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ " [3]

فـ" يوم يأتيهم " منصوب بـ " مصروف" الذى هو خبر ليس ، ووجه ذلك أن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل ، فـ " يوم " منصوب بـ " مصروفا " وقد تقدم على " ليس" فليجز تقديم الخبر "مصروفا" بطريق الأولى ؛ لأنه إذا تقدم الفرع ، فأولى أن يتقدم الأصل .

قال الفارسى : " ومن الدليل على جواز تقديمه أن العوامل فى المبتدأ وخبره على ضربين : فعل ، ومشبه بالفعل ، ووجدنا ما لم يكن فعلا وكان مشبها به لا يجوز تقديم خبره على أسمه ووجدنا الفعل قد جاز فيه هذا الذى امتنع فى المشبه به من تقديم الخبر كما جاز عليه ، فلما وجدنا " ليس " قد جاز فيه ما امتنع فى غيره من تقديم الخبر ، كما جاز فى الفعل ، وجب أن يجوز تقديم خبرها عليها من حيث جاز تقديم خبرها على أسمها ، فكما جاز " ليس قائما زيد " بلا خلاف ، كذلك جاز " قائما ليس زيد " كما جاز " قائما كنت " لما جاز " كان قائما زيد " ولما لم يجز تقديم أخبار " إنّ " وأخواتها على آسمائها كذلك تقديمها عليها ويؤكد ذلك قوله" أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ " [4] ألا ترى أن المعنى : لا يصرف عنهم يوم يأتيهم ، فإذا كان هذا الظاهر كان " يوم " معمول الخبر ، والمعمول إنما يقع حيث يجوز وقوع العامل ، [5]

---

١ – ينظر الإيضاح العضدي ١٠١/١ . والمسائل الحلبيات ٢٨٠

٢ – ينظر الكتاب ٦٠/١ ، الخصائص ٤٠٠/٢ ، والإنصاف ١٦٠/١ ، والمغنى تحقيق مازن المبارك ٥٧٠/٥ ، والهمع تحقيق عبد السلام هارون ، ودكتور عبدا لعال بكر ٨٧/٢ وما بعدها

٣ – من الآية ٨ من سورة هود

٤ – من الآية ٨ من سورة هود

٥ – المسائل الحلبيات ٢٨٠ وما بعدها

وذهب الكوفيين ومعهم المبرد والزجاج وابن السراج والجرجاني وابن مالك ، وأكثر المتأخرين إلى منع تقديم خبر ليس عليها ؛ لأنها قاصرة عن التصرف فى نفسها ، فوجب أن تكون قاصرة عن التصرف فى معمولها ؛ لأن تصرف المعمول يكون بتصرف العامل ، ألا ترى أنّ نعم وبئس ، وعسى أفعال ولم تتصرف فى معمولها بالتقديم ؛ لأن تصرف المعمول يقتضى تصرف العامل ، وأجابوا عن الآية بوجوه :

أحدها : أن هذه القاعدة منخرمة ، إذا لنا مواضع يتقدم فيها المعمول ولا يتقدم فيها العامل ، ومن ذلك قوله تعالى : فأما اليتم فلا تقهر ، وأما السائل فلا تنهر " [1]

فاليتيم منصوبٌ بـ " تقهر " و"السائل" منصوب بـ " تنهر " وقد تقدما على " لا " الناهية .، ولا تتقدم العامل – وهو الجزوم – على "لا " الناهية .

الثاني : أن الظرف يتوسع فيه مالا يتوسع فى غيره .

الثالث : أنّ " يوم يأتيهم " يحتمل أن يكون مبنيا ، لإضافته إلى الفعل ، كقوله تعالى : " يوم ينفع الصادقين صدقهم " [2] فـ"يوم" فى محل رفع مبتدأ وليس مصروفا ، خبره .[3]

قال ابن مالك : " واختلف فى تقديم خبر ليس عليها ، فأجازه سيبويه ، ووافقه السيرافى والفارسي وابن برهان والزمخشرى . ومنعه الكوفيين وأبو العباس وابن السراج والجرجاني ، وبه أقول ؛ لأن " ليس " فعل لا يتصرف فى نفسه ، فلا يتصرف فى عمله ، كما وجب لغيره من الأفعال التي لا تتصرف كعسى ونعم وبئس وفعل التعجب ، مع أن ليس شبيهة فى المعنى بحرف لا يشبه الأفعال وهو " ما" بخلاف عسى ، فإنها تشبه حرفا يشبه الأفعال وهو " لعل " والوهن الحاصل بشبه حرف يشبه الأفعال . وكان مقتضى شبه " ليس " بـ "ما " و"عسى " بـ "لعل" امتناع توسيط خبريهما ، كما امتنع توسيط خبري شبيهيهما ، ولكن قصد ترجيح ما له فعلية على ما لا فعلية له ، والتوسيط كاف فى ذلك ، فلم تجز الزيادة عليه تجنبا لكثرة مخالفة الأصل ....وعضد قوم جواز

---

١ – الآيتان ٩، ١٠ من سورة الضحى

٢ – من الآية ١١٩ من سورة المائدة والبناء في قراءة نافع والأعرج : ينظر السبعة ٢٥٠ ، والكشف ٤٢٣/١ ، والمبسوط فى القراءات العشر ١٨٩ ، والبحر المحيط ٦٣/٤

٣ – ينظر الإنصاف ١٦٠/١ وابن يعيش ١١٤/٧ ، وشرح الرضي على الكافية القسم الثاني ١٠٤٩/٢ وما بعدها والتصريح ١٨٨/١ ، والهمع ٨٧/٢ وما بعدها .

تقديم خبر ليس بـ" أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ " [1] وقالوا :لأن يوم معمول مصروفا ، ولا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل ، ولنا ثلاثة أجوبة :

أحدهما : أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل ، نحو أما زيداً فاضرب ، وعمرا لا تهن ، وحقك لن أضيع ، فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد أما تقديم الفعل ، ولا من تقديم معمولى المجزوم والمنصوب على " لا " و"لن " تقديمها عليهما ، وكذا لا يلزم من تقديم معمول خبر ليس تقديم الخبر .

الثاني : أن يجعل " يوما " منصوبا بفعل مضمر ، لأن قبله " ما يَحْبِسُه " فـ "يوم يأتيهم " جواب ، كأنه قيل : يعرفون يوم يأتيهم ، و"ليس مصروفا " جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة .

الثالث: أن يكون " يوم " مبتدأ فبنى لإضافته إلى الجملة، وذلك سائغ مع المضارع كسوغه مع الماضي. [2]

وقال أبو حيان : " وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر " ليس " عليها ولا بمعموله إلا مادّل عليه ظاهر هذه الآية ، وقول الشاعر :

فيأبى فما يزيد إلا لجاجة وكنت أبًّا فى الخفا لست أقدم [3]

والتقدير : ألا ليس العذاب مصروفا عنهم يوم يأتيهم العذاب " [4]

ونلحظ من بعد ذلك أنّ امتناع تقديم خبر " ليس " عليها هو اختيار الكوفيين ، والمبرد ، وابن السراج ، وابن مالك . وهو الصحيح ؛ لأنه لم يسمع مثل " ذاهبا لستّ " ولأنها فعل جامد ، فأشبهت عسى ، وخبرها لا يتقدم باتفاق ، وما استدل به المجيز كالفارسي وابن جنى ومن تابعهم من نحو قوله تعالى " أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ " [5] فالجواب عنه أنهم توسعوا فى الظروف مالم يتوسعوا فى غيرها ، ونقل عن سيبويه القول بالجواز [6]، والقول بالمنع [1] وابن مالك لا يتبع الكوفيين فى آرائهم إلا إذا رآها قوية الحجج مؤيدة بالسماع والله أعلم .

---

١ – من الآية ٨ من سورة هود

٢ – شرح التسهيل ٣٥١/١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ .

٣ – البيت من بحر الطويل ، ولم أهتد إلى قائله والشاهد فيه تقديم معمول الخبر " فى الخفا " على " ليس " والبيت موجود فى البحر المحيط ٢٠٦/٥ ، والدر المصون ٢٩٢/٦

٤ – البحر المحيط ٢٠٦/٥

٥ – من الآية ٨ من سورة هود

٦ – ينظر أوضح المسالك ٢٤٤/١ وما بعدها ، وشرح قطر الندى وبل الصدى ١٨٥

## المبحث الحادى عشر

## زيادة " أصبح " و " أمسى "

ذهب أبو على الفارسي – تبعا للأخفش والكوفيين – إلى جواز زيادة " أصبح " و" أمسى " فى التعجب ، مستندا إلى ما حكاه الأخفش عن العرب :" ما أصبح أبردها " و" ما أمسى أدفأها " وهو ثقة فيما نقل " و " ها " فى "أبردها " ضمير غدوة ، وفى "أدفأها " ضمير عشية " لم يجر لهما ذكر فى المعنى وأستدل أبو على على زيادة أصبح بقول الشاعر :

عَدُوّ عينيك وشانيهما *** أصبح مشغولٌ بمشغولِ [٢]

وعلى زيادة أمسى يقول النمرين تولب :

أعاذل قولى ما هويت فإننى *** كثيراً أرى أمسى لديك ذنوبى [٣][٤]

فأما البيت الأول : فالشانى : هو المبغض ، وأصله الحمزة ، فأبدله الشاعر ياء للضرورة ، والمعنى : بمشغول عنه ، و"أصبح " زائدة بين المبتدأ " عدو عينيك " والخبر " مشغول " ويجوز أن تكون " أصبح " ناقصة حذف خبرها ، أى أصبح كذلك ، أو أصبحه ،

---

١ – ينظر الكتاب ٤٦/١ ، ٤٠٠/٢

٢ – البيت من بحر السريع وهو غير معلوم القائل وهو موجود فى شرح التسهيل ٣٦٢/١ ، وشرح ابن الناظم ١٤٠ ، وتخليص الشواهد ٢٥٢ ، وشرح الاشمونى ٢٤١/٦ والهمع ١٢٠/١ طبعة السعادة بمصر ١٣٢٧ هـ والدر اللوامع ٩٠/١ ، وحاشية شرح الرضى على الكافية القسم الثانى ١٠٤/٢ .

٣ – البيت من الطويل .

ومعناه : ياعاذلة قولى ما أحببت فرجعى لومك إياى ، فانى ارى ذنوبى عندك كثيرة .

والشاهد زيادة " أصبح " بين مفعولى " أرى "

والبيت موجود فى شرح المفصل ٩٨/٧ وما بعدها ، وشرح التسهيل ٣٦٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٥٩/١ ، وتخليص الشواهد ٢٥٢ ، وشرح الأشمونى ٢٤١/١

٤ – ينظر هامش الكتاب ٧٣/١ ، وحاشية الايضاح العضدى ٩٦/١، وشرح المفصل ١٥١/٧ وما بعدها ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٤١٥/١ ، والبسيط ٧٥٤/٢ . والمساعد ٢٦٨/١ ، والهمع ١٠٠/٢

فعلى الأول " مشغول " خبر المبتدأ ، وفى " أصبح " ضمير المبتدأ ، وجملة أصبح كذلك مستأنفة .

وعلى الثاني :" مشغول " اسم أصبح والجملة خبر المبتدأ ، والأول أولى ؛ لأن فى الثاني قلب الإعراب ، إذا الأصل : أصبح مشغولاً على الأخبار بالنكرة عن المعرفة ، ثم حذف الخبر ، و إنما لم يثنى ضمير المبتدأ ؛ لأن العدو هو الثاني :

وأما البيت الثاني : ففيه إعمال " أرى " مع التوسط بين المفعولين ، " كثيراً " و " ذنوبى " وفيه زيادة " أمس " بين المفعولين ، والإخبار بفعيل " كثيراً" عن الجمع " ذنوبى " ، إلا إن قدر أن الأصل شيئاً كثيراً .[1]

وذهب البصريون إلى أنه نادر ،، فإن ثبت زيادة " أصبح وأمسى " عن العرب فهو من القلة ، بحيث لا يقاس عليه ، وردّ أبو عمر الجَرمْي ما حكاه الأخفش فى حاشيته على كتاب سيبويه.[2]

ووصف ابن مالك زيادة " أصبح " و"أمسى " بالشذوذ حيث قال : " وشذت أيضا زيادة أصبح و أمسى فى قول بعض العرب : ماأصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها ،

وأجاز أبو على زيادة أصبح .. وكذا أجاز زيادة أمس "[3] وقال ابن عقيل : " وربما زيد أصبح و أمسى " – كقولهم : ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها . يعنون الدنيا وهذا شاذ عند البصريين مقيس عند الكوفيين "[4]

ونلحظ من ذلك أنّ أبا على أخذ بمذهب الأخفش والكوفيين ، وله ما يؤيده من حكاية الأخفش ، ومن الشعر العربى ،

ووصف ابن مالك لذلك بالشذوذ فيه تعسف وتكلف ، والأفضل أن يوصف بالقلة ؛ لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، والأصل فى الأشياء الإثبات ،والنفى عارض ، ولأن الفراء أجاز زيادة أفعال هذا الباب إذا لم ينقض المعنى .[5]

---

١ – ينظر تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٢٥٢ وما بعدها

٢ – ينظر شرح الرضى على الكافية القسم الثانى ١٠٤٠/٢ وارتشاف الضرب ١١٨٦/٣ ،وهامش الكتاب ٧٣/١

٣ – شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٢/١

٤ – المساعد ٢٦٨/١

٥ – ينظر شرح التسهيل ٣٦٢/١ ، والمساعد ٢٦٨/١ ، وارتشاف الضرب ١١٨٦/٣ ، والهمع ١٢٠/١

## المبحث الثاني عشر

## حكم تقديم خبر "ما" الحجازية عليها

ذهب أبو علي الفارسي – تبعا للجَرمْي – إلى جواز تقديم خبر " ما " الحجازية عليها ، حيث حكى الجرمي عن العرب:

ما مسيئا من أعتب ، على الإعمال، وقال إنه لغة عن العرب

والمعتب : هو الذى عاد إلى مسرتك بعدما أساءك[1]

وانشد أبو على الفارسي

أما واللهِ عالمٌ كلّ غيبٍ ورَبّ الحِجْر والبيتِ العتيقِ

لو أنك يا حسينٌ خُلْقَت حراً وما بالحرِ أنتَ ولا الخليقِ[2]

حيث تقدم خبر" ما " الحجازية " بالجر " على أسمها "أنت " لأن الباء لا تدخل على الخبر إلا وهو مستحق للنصب [3]

قال أبو علي : "ويُقوّى أن "ما " حجازية أنّ " أنت " أخصُّ من " الجر " فهو أولى بان يكون الاسم ، ويكون " الحر " الخبر ، فقدمت ودخلت عليه الباء "[4]

والجرمي والفارسى كلاهما مخالف للحجازيين الذين يعملون " ما " بشرط تأخير الخبر ، نحو قوله تعالى: " ما هذا بشرا " [5]

---

١ – ينظر المقضب ١٩٠/٤ ، والمساعد ٢٨٠/١ ،و ارتشاف الضرب ١١٩٨/٣ ، والتصريح ١٩٨/١ ، وشرح الأشموني ٢٤٩/١

٢ – البيتان من بحر الوافر ولم أهتد الى قائلهما ، وهما موجودان فى شرح الآبيات المشكلة الاعراب ٤٨٣ ، كتاب الشعر ٤٤٣/٢ ، وشرح التسهيل ٣٧٣/١ ، ومغنى اللبيب ١٥٧/١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٥٧/١ وما بعدها ، وخزانة الآدب ١٣٢/٢

٣ – ينظر المسائل المشكلة ٢٨٣، وشرح الآبيات المشكلة الاعراب ٤٨٢ وما بعدها

٤ – كتاب الشعر ٤٤٣/٢ وما بعدها

٥ – من الاية ٣١ من سورة يوسف

قال سيبويه : " هذا باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ، ثم يصير إلى أصله ، وذلك الحرف " ما " تقول ما عبد الله أخاك ، وما زيد منطلقا ... وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها ، كما شبهوا بها " لات " في بعض المواضع " [1] وقال : " وزعموا أن بعضهم قال وهو الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر [2]

ورد أبو علي الفارسي على سيبويه استدلاله بهذا البيت ، وحمله انتصاب " مثلهم " على أنه خبر مقدم لـ"ما " وهو مشكل ؛ لأن الفرزدق تميمي ، وبنو تميم لا يعملون " ما" مع تأخر خبرها ، فكيف به إذا تقدم .

قال أبو علي : وأنكر ذلك أبو العباس المبرد ، وذهب إلى أنه منتصب على الحال ، مثل : فيها قائم رجل ، فقدر خبرا مضمرا قبل : " مثلهم " كأنه في التقدير : وإذا ما في الدنيا أو في الوجود مثلهم بشر ، وقدر انتصاب " مثلهم " على هذا المضمر ؛ لأن " مثلهم " وإن كان في لفظ المعرفة ، فهو في التقدير نكرة ؛ لأن الموصوف به لا يختص إذا وصف بد ، كما يختص بسائر الأوصاف " [3]

قال المبرد : " فالرفع الوجه ، وقد نصبه بعض النحويين ، وذهب إلى أنه خبر مقدم ، وهذا خطأ فاحش ، وغلط بيّن " [4]

---

١ - الكتاب تحقيق هارون ٥٧/١

٢ - البيت من البسيط .

والشاهد فيه " وإذا ما مثلهم بشر " حيث قدم الشاعر خبر " ما " " مثلهم " منصوبا على اسمها " بشر "

والبيت موجود في ديوان الفرزدق ١٨٥/١ دار صادر بيروت ١٩٦٦م والكتاب تحقيق هارون ٦٠/١ ، والمقتضب ١٩١/٤ ، والمسائل الحلبيات ١٩٤ ، والمسائل المشكلة٢٨٥ ، والتعليقة على كتاب سيبويه ٦٠/١ وشرح التسهيل ٣٧٣/١

٣ - ينظر التعليقة على كتاب سيبويه ٩٦/١ ، والمسائل المشكلة ٢٨٥ ، والمسائل الحلبيات ١٩٤ والاحاجي النحوية للزمخشري ٦٧

٤ - المقتضب ١٩١/٤ وما بعدها

والحق يقال إنّ نسبة تقديم خبر " ما " على اسمها ، الى سيبويه نسبة باطلة ؛ لأن سيبويه إنما كان راويا لهذا البيت ولهذه اللغة منكراً لها كما هو مفهوم ومعلوم من صريح قوله " وهذا لا يكاد يعرف " [1]

ودفع السيرافى هذه الشبهة عن سيبويه بأن الفرزدق سمع أهل الحجاز ينصبونه مؤخرا وفى لغة الفرزدق لا فرق بين التقديم والتأخير ؛ لأنه يرفع مقدما ومؤخرا فاستعمل لغتهم وأخطأ

ويمكن – أيضا – أن يقال أن الفرزدق أرد أن يخلص الكلام للمدح ؛ لأنك إذا قلت : ما مثلك أحداً فنفيت الأحدية ، احتمل الكلام المدح والذم ، فإن نصبت المثل ورفعت " أحداً " تعين المدح[2]

ودفع ابن مالك اعتراض الفارسي على استشهاد سيبويه ببيت الفرزدق " ( وإذا ما مثلهم بشر ) بما يأتى :

١- الجواب عن الأول بان الحال فضلة ، وحق الكلام أن يتم بدونها ، والحاصل هنا أنّ الكلام لا يتم بدون " مثلهم " فلا يكون حالا ، وإذا انتفت الحالية تعينت الخبرية

٢- والجواب عن الثاني بأن الفرزدق تشبه بالحجازيين ، فلم يدر ما شرط إعمالها عندهم ، وأن الفرزدق له خصوم من الحجازيين والتميمين ، ومن مصلحتهم أن يظفروا بزلة يشنعون بها عليه ، مبادرين إلى تخطئته ، ولو حدث شئ من ذلك لنقل إلينا تواترا ، ففى عدم نقل ذلك دليل على إجماع خصومه من الفريقين على تصويب قوله فثبت بذلك صحة استشهاد سيبويه بما أنشده والله أعلم [3]

ونلحظ من كلام ابن مالك فى دفع اعترض الفارسي ، وتدليله على صحة استشهاد سيبويه ببيت الفرزدق أن سيبويه يجيز ذلك فى سعة الكلام ، وليس الأمر كذلك ، بدليل قول سيبويه " وهذا لا يكاد يعرف " [4] وقوله " وزعم أن بعضهم قال وهو الفرزدق " [5] ، وقول السيرافى : " وهو قليل خارج عن نظائره "[6] فندرك مدى تحامل ابن مالك على أبي على الفارسي والله أعلم

---

١ – الكتاب ٦٠/١

٢ – ينظر كلام الأعلم الشنتمرى على هامش الكتاب ٢٩/١ وما بعدها وتلخيص الشواهد لابن هشام ٢٨٢

٣ – ينظر شرح التسهيل ٣٧٣/١

٤ – ينظر الكتاب ٦٠/١

٥ – الكتاب ٦٠/١

٦ – ينظر شرح السيرافى ١٥٠/١ والآحاجى النحوية ٦٧

## المبحث الثالث عشر

## اضطراب أبي علي في "ليس "

ذهب أبو علي الفارسي في بعض كتبه إلى أن ليس ـ في قول بعض العرب "ليس الطيب إلا المسك " " وليس البر إلا العمل الصالح ليس الأولى " حرف نفي كـ [1] " ووجه ذلك عنده أن " ليس " وإن كنت قد رفعت ونصبت ، فليس فعلا على الحقيقة ، ألا ترى أن الفعل لا يخلو من أحد أمرين : إما أن يكون دالا على الحدث وأحد الأزمنة الثلاثة ،واما أن يكون دالا على احد الأزمنة الثلاثة مجردا من الحدث ، فإذا لم يخل الفعل من أحد هذين القسمين ، ولم تكن" ليس " من واحد منها ،تثبت انه ليس بفعل وان كان فيه بعض الشبه منه . وإذا لم يكن إياه وقد أختص بنفي الحال كما اختص " ما " بذلك وكانت تدخل على المبتدأ والخبر كما كانت كذلك ، ولم يكن في " ما" إذا توسطت " إلا " بين أسمها وغيرها إلا الرفع فكذلك " ليس " لما لم تدل على حدث فيما مضى كـ " ضرب " و "علم " ولا على ما مضى مجرد من الحدث كإخوتها كانت بمنزلة " ما " [1] قال سيبويه : " وقد زعم بعضهم أن ليس تجعل كما ، وذلك قليل لا يكاد يعرف " [2]

وذهب أبوعلي أيضا في موضع آخر إلى أن ليس فعل وهي عاملة عمل " كان " فهي ترفع المبتدا وتنصب الخبر ، وحمل على ذلك ما رواه أبو عمرو بن العلاء : ليس الطيب إلا المسك فزعم أن في " ليس " ضمير الشأن محذوفا والجملة الاسمية بعدها خبر لـ " ليس " [3]

فقال : " فإن أضمرت في ليس جازت المسألة ولا يجوز مع "ما " لأنه ليست بفعل فيضمر فيها ، ألا ترى أنك تقول " زيد ليس منطلقا ، ولا تقول عمرو ما منطلقا " [4] وعلق

---

١ – ينظر المسائل الحلبيات ٢١٠ وما بعدها ، والمسائل المشكلة ٣٨٣ وما بعدها ، وكتاب الشعر ٦/١ وما بعدها ، والمسائل البصريات ٨٣٣/٢ ، ومجالس العلماء للزجاجي ١–٤ ، والامالى للقالى ٣٩/٣

٢ – الكتاب ١٤٧/١ وينظر الأصول ٥٩/٢

٣ – ينظر الإيضاح العضدي ٩٥/١ ، والمشاكل المشكلة ٣٨١ وما بعدها ، وشرح الرضى على الكافية القسم الاول ٨٧٢/٢

٤ – الإيضاح للعضدي ٤٣٥/١ وما بعدها

الجرجاني بقوله " أعلم أنه أراد بالإضمار ضمير القصة نحو ما تقدم من قولك : ليس زيد منطلق"[1]

وما ذهب إليه الفارسي غير صحيح ، لأن الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن في حكم المفرد المخبر عنه في المعنى ، ولذلك لم تحتج إلى ضمير يربطها بصاحب الخبر ، فلو كان اسم " ليس " ضمير الشان في قولهم : ليس الطيب الا المسك ، للزم أن يقال ليس إلا الطيب المسك ، لان الواجب إذا قصد الحصر في خبر ضمير الشأن أن يجاد بـ " إلا " مقدمة على جزأي الجملة كقول الشاعر :

أليس إلا ما قضى الله كائن *** وما يستطيع المرء نفعا ولا ضرا [2]

ويضعف هذا التأويل قوله سيبويه : " ما كان الطيب الا المسك " بنصب المسك على أنه خبر كان"[3]

وردا ابن مالك والرضى وابن حين تخريج الفارسي وأبو حيان فقال ابن مالك : واضطرب قول أبي علي في" ليس الطيب إلا المسك "... وما ذهب إليه غير الصحيح ... ويمكن إبقاء العمل على وجه لا محذور فيه ، وهو أن يجعل " الطيب " اسم ليس " والمسك " بدل منه ، والخبر محذوف ، والتقدير: ليس الطيب في الوجود إلا المسك ، ويكون الاستغناء هنا بالبدل عن الخبر ، كالاستغناء به في نحو : لا فتى إلا على ، ولا سيف إلا ذو الفقار [4] وهذا التخريج سبقه إليه أبو علي الفارسي في المسائل [5]

قال الرضى : " ولا يطرد ذلك العذر لوروده – في كلامهم نحو الطيب ليس الا المسك بالرفع "[6]

---

١ – المرجع السابق الصفحة نفسها

٢ – البيت من الطويل ولم اهتد الى قائله

والشاهد فيه " أليس إلا ما قضى الله كائن " حيث تقدم الحصر على الجملة الواقعة خبر لضمير الشأن

والبيت موجود في شرح التسهيل ٣٨٠/١ ، ومغني اللبيب ٣٨٩ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٠٨/٥ ، وحاشية الأمير على مغني اللبيب ٣٨٧/١

٣ – ينظر مجالس العلماء ١ . والانصاف ١٦٠/١ المسألة "١٨"

٤ – ينظر شرح التسهيل ٣٧٩/١ وما بعدها

٥ – ينظر المسائل الحلبيات ٢٢٩ وما بعدها ، وشرح جمل الزجاجي لأبن خروف ٤٣٩/١ ، والجنى الداني ٤٩٧ ، ومغني اللبيب ٣٨٩ ، والهمع ٨١/٢

٦ – شرح الرضي على الكافية القسم الاول ٨٧٢/٢

وقال أبو حيان " وقد جهل الفارسى هذه اللغة ، فتأول ما حكى سيبويه بتأويلات مصادمة للنص "[1]

ونلاحظ أن رواية الرفع فى هذا المثل المروى عن العرب :" ليس الطيبُ إلا المسكُ " هى لغة تميم ، أجروا ليس مجرى " ما " إذا أوجب خبرها بـ " إلا " فلا يعملونها و وما بعدها مبتدأ وخبر ، وأدخلت " إلا " على خبر المبتدأ لمكان النفى فيه ، كما تدخل فى قوله تعالى : ( وما أنا إلا نذير مبين ) [2] فلم تعمل فى شى ، ومذهب الفارسى أن "ليس " على بابها ، فى أحد قوليه ، ووجه المثل " ليس الطيب إلا المسك " على حذف الخبر وما بعد " إلا " صفه أو بدل من " الطيب " [3] وهو قول سيبويه " وما كان الطيب إلا المسك " فنصب الخبر بـ " كان " وهو الذي يقول ليس الطيب الا المسك " فهو خبر فى الحالتين ، وبه يصح المعنى فان جعل الخبر محذوفا فسد المعنى ، ولهذا جاء سيبويه بقوله : " وما كان الطيب إلا المسك " وهو بديع [4] فمذهب الفارسي وتخريج ابن مالك ليس بشى والله أعلم .

---

١ - ارتشاف الضرب ١١٨١/٣ ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٧/١ ، والجنى الدانى ٤٩٦

٢ - من الآية ٩ من سورة الاحقاف

٣ - ينظرالمسائل الحلبيات ٢٢٧ وما بعدها ، والهمع ٨١/٢ .

٤ - ينظر الكتاب ١٤٧/١ ، والنكت فى تفسير كتاب سيبويه ٢٧٠/١.

## المبحث الرابع عشر

## دخول الباء على خبر " ما " التميمية

زعم أبو على الفارسى [١]– وتبعه الزمخشرى [٢] – أن الباء لا تزاد فى خبر " ما " إلا اذا كانت عاملة ، نحو قوله تعالى : ( وما هم بمؤمنين )[٣]وقوله تعالى : " وما الله بغافل " [٤]

قال الفارسي : " فأهل الحجاز ينصبون الخبر تشبيها بـ" ليس " وبنو تميم يرفعون فيتركون الاسم مرتفعا بالابتداء ، وكما كان قبل : فمن نصب الخبر تشبيها " بليس " أدخل الباء عليه لتحقيق النفى ، فقال " ما زيدٌ بذاهبٍ ، ومن رفع الخبر لم يجز دخول الباء فيه ؛ لأنه مرتفع بأنه خبر المبتدأ " [٥]

وقال الزمخشرى " وزيادة الباء فى لغة مَنْ ينصب " [٦]

وزعمهما مردود بقول الفرزدق ، وهو تميمى

لعمرك ما معن بتارك حقه  ولا مُنسئٍ معن ولا متيسر [٧]

وقوله :

---

١ – ينظر الإيضاح العضدى ١/ ١١٠

٢ – ينظر الكشاف ٢/ ٧٠

٣ – من الآية ٨ من سورة البقرة

٤ – من الآية ٧٤ من سورة البقرة

٥ – المسائل المشكلة ٢٨٣

٦ – الكشاف ٢/ ٧٠

٧ – البيت من بحر الطويل وهو فى ديوان الفرزدق بشرح الصاوى ٣٨٤ طبعة مصر ١٣٥٤هـ ١٩٣٦م ، والكتاب ١/ ٦٣ ، وامالى القالى ٣/ ٧٣ ، وشرح الرضى على الكافية القسم الاول ١/ ٢٧٣ ، والخزانة ١/ ١٨١ ، والهمع ١/ ١٢٨ ، والدر اللوامع ١/ ١٠٢

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولاذى الرأى والجدل [1]

حيث ادخل الفرزدق الباء فى خبر " ما " التميمية " تارك " والحكم " فقال " بتارك حقه " و" بالحكم " واو كان ذلك غير جائز لما أقدم عليه ؛ لأنه تميمى متعصب للغته ، معتز بتميميته .

ورد مذهبمهما ابن مالك والسمين الحلبى وأبن عقيل ، فقال ابن مالك : " وزعم أبو على أن دخول الباء على الخبر بعد " ما " مخصص بلغة أهل الحجاز، وتبعه فى ذلك الزمخشرى وهوبخلاف ما زعماه لوجوه :

أحدهما : أنّ أشعار بنى تميم تتضمن الباء كثيراً بعد " ما " كقول الفرزدق المتقدم

الثانى : أنّ الباء إنما دخلت على الخبر بعد " ما " لكونه منفياً ، لا لكونه خبراً منصوباً ، ولـــذلك دخلت على خبر " لم أكن " وامتنع دخولها على خبر " كنت " وإذا ثبت أن كون المسوغ لدخولها النفى ، فلا فرق بين منفى منصوب المحل ومنفى مرفوع المحل .

الثالث : أن الباء المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل ، وبعد " هل " كقوله "

| | | |
|---|---|---|
| لعمرك ما إن أبو مالك | *** | بواه ولا بضعيف قواه[2] |

وقوله :

يقول إذا اقلولى عليها واقردت ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم [3]

---

١ – البيت من البسيط وهو فى شرح جمل الزجاجى لأبن عصفور ١١٢/١ ، ١٧٩ ، والمقرب ٦٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٦٣/١ ، وشرح التسهيل ٢٠١/١ وشرح ابن عقيل ١٥٧/١ وأوضح المسالك ٢٠/١، وشرح الاشمونى ٥٦/١ ، والتصريح ٣٨/١

٢ – البيت من بحر المتقارب ، وقائله المتنخل ل الهذلى يرثى أخاه .

والشاهد فيه " بواه " حيث دخلت الباء على خبر " ما " المكفوفة .

والبيت موجود فى ديوان الهذليين ٢٩/٢ مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٥ ، وشرح التسهيل ٣٨٣/١ ، والدرر اللوامع ١٠٠/١

٣ – البيت من الطويل للفرزدق من قصيدة يهجو بها جريراً

والشاهد فيه دخول الباء بعد هل

والبيت موجود فى شرح التسهيل ٣٨٣/١ ، والمقاصد النحوية ١٣٥/٢، ١٤٩ ، والد ر اللوامع ١٠١/١

وأنما دخلت على الخبر بعد " هل " لشبه هل بحرف النفى ، فلأن تدخل " ما " التميمية أحق وأولى ؛ لان شبه " ما " بـــ "ما " أكمل من شبه " هل " بـــ" ما " وقد حكى الفراء أن أهل نجد كثيراً ما يجرون بعد " ما " بالباء ، واذا أسقطوا الباء رفعوا ، وهذا دليل واضح على أن وجود الباء جارة للخبر بعد " ما " لا يلزم منه كون الخبر منصوب المحل ، بل جائز أن يقال : هو منصوب المحـــل ، وأن يقال هو مرفوع المحل ، وإن كان المتكلم حجازيا ، فإن الحجازى قد يتكلم بلغة غيره ، وغيره قد يتكلم بلغته ، إلا أن الظاهر أن محل المجرور نصب إن كان المتكلم به حجازيا ، ورفع إن كـــان المتكلم تميميا أو نجدياً ....."[1]

وقال السمين الحلبي : " وقال الزمخشرى : " وزيادة الباء فى لغة من ينصب " قلت : هـــذا هـــو مذهب أبي على ، يرى أن الباء لا تزاد إلا إذا كانت " ما" عاملة فلا تزاد فى التميميـــة ولا فى الحجازية إذا منع من عملها مانع نحو " ما إن زيد بقائم " وهذا مردود بقول الفرزدق وهو تميمي ....."[2]

وقال ابن عقيل : " والتميمية خلافا لأبي على والزمخشرى ، والصحيح خلاف قولهمـــا ؛ لكثرة دخول الباء بعد " ما " فى أشعار بنى تميم ونثرهم ونص على ذلك سيبويه والفراء "[3]

ونلحظ من النصوص السابقة أن أبا على متحكم فى رأيه إذ يقول فمن نـــصب الخـــبر تشبيها بـــ"ليس " أدخل الباء عليه ، لتحقيق النفى فقال ما زيد بذاهب ، ومن رفع لم يجز دخول الباء فيه ؛لأنه مرتفع بأنه خبر المبتدأ ، وأشعار التميمين تشهد بعدم صحة قوله كما أثبت ذلك ابن مالك ، وحيث قال عنه وعن الزمخشرى :" وهو بخلاف ما زعماه " [4]

وقول السمين الحلبي :" وهذا مردود بقول الفرزدق وهو تميمى "[5] وقول ابن عقيل :" والصحيح خلاف قولهما " وكما نقل ذلك ابن عقيل عن سيبويه والفراء ، ومنه قول الفرزدق [6] والله أعلم

---

١ – شرح التسهيل ٣٨٣/١ وما بعدها ، وينظر معانى القرآن للفراء ٤٢/٢ إعراب القران للنحاس ٣٢٨/٢

٢ – الدر المصون ٢٦٣/١٠

٣ – المساعد ٢٨٨/١ وينظر الكتاب ٦٣/١ ، ومعانى القران للفراء ٤٢/٢

٤ – شرح التسهيل ٣٨٣/١

٥ – الدر المصون ٢٦٣/١٠

٦ – المساعد ٢٨٨/١

## المبحث الخامس عشر

## حقيقة اللام بعد " إنْ" المخففة

زعم أبو على الفارسي وابن جنى وابن أبي العافية والشلوبين وابن ابى الربيع أن اللام بعد "إنْ" المخففة من الثقيلة ، ليست هى لام الابتداء الموجودة بعد المشددة فى نحو قولهم " إنَ زيداً لقائم " وإنما هى لام أخرى اجتلبت للفرق بين النفى والاثبات ، واستدلوا على ذلك بأنها لو كانت هى لام الابتداء لبقى لها اختصاصها ، فلم تدخل إلا على ما أصله مبتدأ أو خبر ، لم يعمل ما قبلها فيما بعدها ، أما اللام التى بعد "إنْ" المهملة يعمل ما قبلها فيما بعدها ، وتدخل على الأفعال الناسخة وغيرها ، نحو قوله تعالى : " وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ " [1] حيث عملت " كان " فى الخبر " غافلين " ونصبت المفعول فى قول عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل "

شلت يمينك إن قتلت لمسلما  حلت عليك عقوبة المتعمد [2]

حيث نصب الفعل الواقع بعد "إنْ " المخففة " قتلت " المفعول به " مسلما " فدّل على أن اللام بعد المخففة غير اللام التى بعد المشددة [3]

قال ابو على : " فأما اللام التى تصحبها مخففة فهى لأن تفرق بينها وبين " إنْ" التى تجئ نافية بمعنى " ما " كالتى فى قوله تعالى : " وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ" [4] وليست هذه اللام بالتى تدخل على خبر " إنّ" المشددة التى هى للابتداء ؛ لأن تلك كان حكمها أن تدخل على "

---

١ – من الاية ١٥٦ من سورة الانعام

٢ – البيت من بحر الكامل ، وهو موجود فى شرح التسهيل ٣٦/٢ وشرح الكافية الشافية ٥٠٤/١ ، والنهاية لابن الخباز ٩٩٨ وشرح الرضى على الكافية القسم الثانى ١٢٨٣/٢ ، والتبصرة والتذكرة للصميرى ٤٥٨/١ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٧١/١ والخزانة ٣٧٣/١٠

٣ – ينظر المسائل العسكرية ٢٥٢ وما بعدها ، والتوطئة ٢٣٢ وما بعدها والتسهيل ٦٥ ، وشرح الرضى على الكافية القسم الثانى ١٢٨٣/١ والبسيط ٧٨٧/٢ ، وارتشاف الضرب ١٢٧٢/٣ ، والمغنى ٣١٦ ، والجنى الدانى ١٣٤ ، والهمع ١٤٢/١ .

٤ – من الاية ٢٦ من سورة الاحقاف

على " إنّ" فأخرت الى الخبر لئلا يجتمع تأكيدان ، إذا كان الخبر هو المبتدأ فى المعنى أو واقع موقعه وراجع إليه .....وقد جاوزت الأفعال الواقعة بعد "إنْ" فعملت فيما بعد اللام ، ومعلوم أن لام الابتداء التى تدخل فى خبر "إنّ" الشديدة لا يعمل الفعل الذى قبلها فيما بعدها ، وذلك مثل قوله : " إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ " [1] وقول القائل :

هبلتك أمك إن قتلت لفارساً حلت عليك عقوبة المتعمد

فلما عمل الفعل فيما بعد اللام ، علم من ذلك أنها ليست التى تدخل فى خبر " إنّ " الشديدة" [2]

ومذهب سيبويه والأخفشين الأوسط والأصغر وأكثر نحاة بغداد أن هذه اللام هى لام الابتداء ، التى كانت مع المشددة ، لزمت للفرق بين التى لتأكيد النسبة وبين إن النافية ، وهو اختيار ابن الأخضر وابن عصفور وابن مالك . [3]

قال ابن مالك : " وزعم ابو على الفارسى أن اللام التى بعد المخففة غير التى بعد المشددة ، وأستدل بأن ما بعد هذه ينتصب بما قبلها من الافعال نحو " وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ " [4] و " وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين " [5] وكقول امرأة الزبير – رضى الله عنها – شلت يمينك إن قتلت لمسلما ، لم يجز ، فعلم بهذا أن التى بعد المخففة غير التى بعد المشددة .

هذا حاصل قول أبى على فى البغداديات ، وهو مخالف لقول أبى الحسن الأخفش فى كتاب المسائل الكبير ، فإنه نصّ فيه على أن اللام الواقعة بعد المخففة هى الواقعة بعد المشددة ، وهو الصحيح عندى ، والجواب عن شبهة أبى على أن يقال : إنما جاز أن يكون مصحوب ما بعد المخففة معمولا لما قبلها من الافعال ؛ لأن الفعل بعد المخففة فى موضع الخبر الذى كان يلى المشددة ، فكان لما بعده ما كان لما بعد تاليها ؛ لان من قال " إنّ قتلت لمسلما ، بمنزلة من قال : إنّ قتيلك

---

١ – من الاية ٢٩ من سورة يونس

٢ – المسائل المشكلة ١٧٦ ، وما بعدها ، والمسائل العسكرية ٢٥٢ وما بعدها ، والمقتصد فى شرح الايضاح ٤٩١/١ ، وعدة السالك الى تحقيق أوضح المسالك ٣٦٧/١

٣ – ينظر الكتاب ١٣٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٨/١ ، وارتشاف الضرب ١٢٧٢/٣ ، والمساعد ٣٢٧/١ ، والجنى الدانى ١٣٤ ، والهمع ١٤١/١

٤ – من الاية ١٥٦سورة الأنعام

٥ – من الاية١٠٢ن سورة الاعراف

لمسلم ، وإن شئت أن تقول : لما بطل عمل " إنْ" بالتخفيف ، وقصد بقاؤها توكيداً على وجه لا لبس فيه استحقت ما يميزها من النافية ، فكان الأولى بذلك اللام التى كانت تصحب حال التشديد ، فسلك بها مع التخفيف ما كان لها مع التشديد ، من التأخير فى اللفظ ، والتقدم فى النية ، فلم يمنع إعمال ما قبلها فيما بعدها ، كما لم يمنع مع التشديد ، لأن النية بها التقديم ، وبما تقدم عليها التأخير " [1]

ونلحظ أن ابن مالك معذور فى اختياره لمذهب سيبويه والأخفشين الأوسط ، والأصغر ، بأن اللام الفارقة هى لام الابتداء بعينها ، حيث قال " وهو الصحيح عندى " [2]

وحذا حذوه الكيشى وابن عقيل ، فقال الأول :

" ويلزم لام الابتداء خبرها فرقا بين المخففة والنافية : " وَإِنْ كُنتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ" و" وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ" [3] [4]

وقال الثانى : وليس غير الابتدائية خلافا لأبى على "[5]

ولكنى أرى عكس ابن مالك ؛ لان لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ أو على ما أصله مبتدأ ، أو على خبر " إنّ " أو معموله بشرط ، أو ضمير الفصل بلا شرط ، ولو أمعنا النظر فى شواهد هذه المسألة لوجدنا اللام الفارقة بين " إنْ " النافية والمخففة من الثقيلة تدخل على مفعول ليس أصله مبتدأ ولا خبرا كما فى قول عاتكه السابق وتدخل أيضا على الماضى المتصرف الذى لم يسبق بـ " قد " نحو قولنا : إنْ زيدٌ لقام ، وتدخل على المنصوب المؤخر عن ناصبه نحو قوله تعالى : " وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ " [6] فلما كان شأن اللام التى تدخل لأجل الفرق بين المخففة المؤكدة والنافية غير شأن لام الابتداء ، كان القول بأن إحداهما غير الاخرى أصح نظراً وأقوم حجة ، فمذهب الفارسي الذى أخذ به لفيف من النحاة كابن جنى وابن ابى العافية ، والشلوبين ، وابن ابى

---

١ - شرح التسهيل ٣٥/٢ بعدها

٢ - شرح التسهيل ٣٦/٢

٣ - من الاية ١٨٦ من الشعراء

٤ - الارشاد الى علم الاعراب ١٧٣

٥ - المساعد ٣٢٧/١

٦ - من الاية ١٠٢ من سورة الاعراف

الربيع مذهب مستقيم فى غاية الاستقامة ، ولا يغرنك ان مخالفه سيبويه والأخفشان [1] والله أعلم

## المبحث السادس عشر

## لعل المخففة

زعم أبو على الفارسى جواز تخفيف " لعل " وإعمالها فى ضمير الشأن محذوفا ، كما فى قول الشاعر :

لعل الله يمكننى عليها جهاراً من زهيرٍ أوأسيَد (٢)

ووجه ذلك على إضمار الحديث فى لعل مخففة :كإضماره فى " إن " وأضمر مبتدأ ، والظرف " لله " فى موضع الخبر ، وجعل جملة " يمكننى " حالا ، كأنه قال لعل القصةَ الأمْر لله ممكنا لى ، وجوز أن تكون جملة " يمكننى " فى موضع خبر " لعل " وأضمر الحديث ، كأنه قيل لعله يمكننى الأمر لله ، أى لقوة الله ، وجر لفظ الجلالة باللام المدغمة فى لام " لعل " المخففة ، سواء أكانت لام " لعل " مكسورة أم مفتوحة . (٣)

قال أبو على : " فأما ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر "

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت دعوة *** لعل أبي المغوار منك قريب (٤)

---

١ – ينظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٣٨١/١

٢ – البيت من بحر الوافر لخالد بن جعفر بن كلاب العامرى وهو موجود فى معانى القرآن للأخفش ١٢٤/١ ، والاغانى ٨٣/١١ طبعة دار المعارف والمسائل البصريات ٥٥٠/١ ، وكتاب الشعر ٧٥/١ ، وسر صناعة الاعراب ٤٠٧/١ ، وامالى المرتضى تحقيق محمد أبو الفضل ٢١٢/١ طبعة عيسى الحلبى ١٣٧٣هـ ، و شرح الرضى على الكافية القسم الثانى ١٢٩٤/٢ والخزانة ٤٣٨/١٠

٣ – ينظر المسائل البصريات ٥٥٢/١ وما بعدها وكتاب الشعر ٧٥/١ ، وشرح التسهيل ٤٧/٢ ، وارتشاف الضرب ١٢٨٠/٣

٤ – هذا البيت من بحر الطويل والبيت لكعب بن سعد الغنوى ، من قصيد ة يرثى بها أخاه ابا المغوار والبيت موجود فى : نوادر أبي زيد ٢١٨ والمسائل البصريات ٥٥٢/١ ، كتاب الشعر ٧٥/١ ، وسر صناعة الاعراب

" ولعل أبي المغور منك قريب " فينبغي أن يكون على إضمارالقصة والحديث كأنه خفف لعل وأعملها كما تخفف " أنّ" وتعمل ، فمن فتح اللام وجر الاسم فقال " لعل أبي المغوار " واللام لام الجر إلا أنه فتحها مع المظهر كما تفتح مع المضمر ، وزعم ابو الحسن أنه سمع فتح اللام مع المظهر من يونس وأبي عبيدة ، وخلف الأحمر ، وزعم أنه سمع هو أيضا ذلك من العرب ، فيكون الجر فى " أبي المغوار " على هذه اللغة ، ومن قال : " لعل أبي المغوار منك قريب " حذف لام لعل ، واضمر القصة والحديث ، وكسر اللام مع المظهر على اللغة التى هى أشيع . والتقدير : " لعل لأبي المغوار منك جواب قريب " أى لعل نصره لا يبعد عليك ولا يتأخر عنك ، فإن قلت إنه حذف اللام لأجتماع اللامين كما حذف من " إنا معكم " ونحو ذلك كان قولاً " (١)

ومذهب ابى على غريب وعجيب ، مما جعله عرضة للنقد ، فقد قال عنه أبن مالك : " وزعم أبو على أن لعل خففت وأعملت فى ضمير الشأن محذوفا ، ووليها فى اللفظ لام الجر مفتوحا تارة ومكسورة تارة ، والجر به ، ولعل على أصلها ، ولا يخفى ما فى هذا من التكلف " (٢)

وقال الرضى : " وفى البيت الذى أنشداه ، إن روى بفتح اللام الأخيرة يحتمل أن يقال أتسم لعل ، وهو ضمير الشأن مقدر ، وأبي المغوار مجرور بلام مقدرة ، حذفت لتوالى اللامات ، أى لعله لأبي المغوار منك : جواب قريب " ويجوز أن يقال : ثانى لامى لعل محذوف ، واللام المفتوحة جارة للمظهر ، كما نقل عن الاخفش أنه سمع من العرب فتح لام الجر ، الداخلة على المظهر ، ونقل أيضا ، ذلك عن يونس وأبي عبيدة والاحمر وإن روى بكسر اللام ، فضمير الشأن ، أيضا مقدر ، مع حذف ثانى لامى لعل ، لاجتماع الأمثال ثم أدغمت الاولى ، فى لام الجر ، ويجوز فى هذه الرواية أن يقال : الأصل لعاً ، أى انتعش ، دعا له ، فادغم تنوينه فى لام الجر ، وهذه الوجوه متعذرة فيما انشده ابو عبيدة :

---

٤٠٧/١ ، وشرح الرضى على الكافية القسم الثانى ١٢٩٣/٢ والمغنى ٣٧٧، وشرح شواهده للسيوطى ٦٩١/٢ ، وشرح أبياته للبغدادى ١٦٦/٥ والخزانة ٤٢٦/١٠

١ – الحجة للفارسى ١٣٨/٢ ، وكتاب الشعر ٧٥/١ ، وشرح الرضى على الكافية القسم الثانى ١٢٩٣/٢ ، وما بعدها ، وشرح ابيات مغنى اللبيب ١٦٦/٥

٢ – شرح التسهيل ٤٧/٢

لعل الله يمكنني عليها *** جهاراً من زهير أوأسيد (١)

بجر " الله " (٢)

وقال أبو حيان : " ولا تخفف لعلّ ، ويضمر فيها ضمير الشأن ، خلافا للفارسى ؛ إذ زعم ذلك فى قوله

..... لعل أبي الغوار منك قريب (٣)

وقال ابن هشام : " وهذا تكلف كثير ، ولم يثبت تخفيف لعلّ ، ثم هو بحجوج بنقل الائمة أن الجر بلعل لغة قوم بأعيانهم " (٤)

وانتقده البغدادى عند تعرضه لبيت خالد العامرى :

لعل الله يمكنني عليها جهاراً من زهير أوأسيد

فقال : فيتعين كون " لعل " فيه حرف جر ، ولفظ الجلالة مجروراً به ولا يصح ان يدعى أن الاصل " لعاً لله " وهو ظاهر – تعالى الله عن ذلك علواً كبير– ولا يمكن أن يقال تقديره : " لعله الله يمكنني " بتقدير الشأن ، وجر لفظ الجلاله إمّا بلام مقدرة كما قال ابن عصفور ، وإما باللام المدغمة فى لام " لعل " المخففة . كما قال ابو على سواء كانت لام " لعل " مكسورة أم مفتوحة فى " لعل الله " فإن ذلك لا وجه له لا معنى ولا صناعة .

أما الاول فظاهر . وأما الثانى فلأنه لا يصح أن يكون "لله " خبر ضمير الشأن لأنه ليس جملة ؛ إذا لم يقع خبر لمبتدأ ، فإن قلت قدر له مبتدأ نحو القدرة لله ، قلنا يجب التصريح بجزءى الجملة الواقعة خبراً لضمير الشأن ولا يجوز حذف أحدهما . فإن قلت : قدره مع متعلقه جملة قلنا : فاعله مجهول ، ولا يصح أن يكون " يمكنني " خبره ؛ لأنه يبقى "لله " غير متعلق بشئ ؛ إذ لا معنى لتعلقه به والعجب من أبي على فى تجويزه الوجهين ..... ثم قال : ونقل ابن السيد فى كتاب أبيات المعانى كلام ابى على الفارسى ولم يتعقبه بشئ وفيه نظر من وجوه :

---

١ – سبق تخريجه

٢ – شرح الرضى على الكافية القسم الثانى ١٢٩٤/٢

٣ – ارتشاف الضرب ١٢٨٠/٣ وما بعدها .

٤ – المغنى ٣٧٧

اما أولا : فلأنه لا مناسبة لذكر فتح لام "كى " هنا ، فإن اللام التى أدعاها داخلة علـى الاسـم الصريح لا على الفعل .

وأما ثانيا : فلأنه لايجوز حذف أحدى جزءى الجملة كما تقدم .

وأما ثالثا : فلأنه قدر لـ " يمكننى " فاعلاً ، وهذا ليس من المواضيع التى يحذف فيهـا ، وإن أراد أنه تفسير للضمير المستتر فى " يمكننى " العائد الى ضمير الشأن ففيه أن شرط ضمير الشأن ان لا يعود إليه ضمير من جملة خبره ، وأما رابعا : فلأنه قدر مضافا بعد اللام ولا دليل عليه .

ثم عقب البغدادى معلقا على كلام ابى على : هذا كلامه وبناؤه على غير أساس ، فإنه لم يثبـت تخفيف " لعل " فى موضع ، وأنما كلامه هذا بمجرد توهم تخفيفها ، والله أعلم (١)

١ - الخزانة ٤٣٨/١٠

## المبحث السابع عشر

## ناصب المفعول معه

ذهب أبو علي الفارسي الى جواز نصب المفعول معه بالعامل المعنوى كحرف التشبيه ، والظرف ، والجار والمجرور ، واسم الاشارة [1] وأنشد عليه قول الشاعر :

لا تحسبنك أثوابي فقد جمعت *** هذا ردائي مطويا وسربالا [2]

حيث جعل " سربالا " مفعولا معه ، وعامل النصب فيه هو اسم الاشارة " هذا " وهو مخالف لمذهب سيبويه وجمهور النحاة ؛ لأنهم نصوا على ان قولك : " هذا لك وأباك " ممنوع فى الاختيار .

قال سيبويه : ومن ثم قالوا : حسبك وزيداً ؛ لما كان فيه معنى كفاك ، وقبح أن يحملوه على المضمر ، نووا الفعل ، كأنه قال حسبك ويحسب أخاك درهم ..... وأما هذا لك وأباك ، فقبيح (أن تنصب الأب ) ؛ لأنه لم يذكر فعلا ولا حرفا فيه معنى فعل حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل " [3]

فأفصح سيبويه بأن اسم الاشارة وحرف الجر المتضمن لمعنى الاستقرار لا يعملان فى المفعول معه ، وقد أجاز بعض النحوين فى حرف الجر والظرف أن يعملا فى المفعول معه نحو : " هذا لك وأباك " فقوله : " وأباك " يكون مفعلا معه والعامل الاستقرار فى " لك " [4]

وردّ ابن مالك وأبو حيان وابن عقيل وغيرهم من المتأخرين مذهب الفارسى

---

١ - ينظر شرح التسهيل ٢٤٨/٢ ، وارتشاف الضرب ١٤٨٤/٣

٢ - البيت من البسيط وهو موجود فى شرح التسهيل ٢٤٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٦٨٩/٢ ، وارتشاف الضرب ١٤٨٤/٣ ، والتصريح ٣٤٣/١ ، وشرح الأشمونى ١٣٦/٢ ، والمقاصد النحوية ٨٦/٣، ومعجم شواهد العربية ٢٦٨/١

٣ - الكتاب ٣١٠/١

٤ - ينظر الدر المصون ٢٥٥/٤ وما بعدها

قال ابن مالك : " وظاهر كلام سيبويه المنع من اعمال هذا فى المفعول معه ؛ لأنه قال فى آخر أبوابه " واما مالك واباك فقبيح ؛ لانه لم يذكر فعلا ولا حرفا فيه معنى فعل " أراد بقبيح ممنوعاً ، وبالحرف الذى فيه معنى الفعل حسبك وكفؤك وما ذكر بعدهما فى الباب ، فلو كان اسم الاشارة عنده مثلها لم يحكم بقبح هذا لك وأباك ، بل كان يحكم فيه بما حكم فى ويله وأباه ، وهذا واضح والله اعلم " [1]

وقال ابو حيان : " واجاز ابو على ان يكون قوله " سربالا " من قوله

..... هذا ردائى مطويا وسربالا

العامل فيه هذا ، وهو خلاف ظاهر كلام سيبويه ، بل العامل فيه هو قوله مطوّيا " [2]

قال ابن عقيل : " وأجاز الفارسى فى قوله :

..... هذا ردائى مطويا وسربالا

ان يكون العامل فى " سربالا هذا . وهو خلاف ظاهر كلام سيبويه بل العامل فيه قوله مطويا "[3]

ونلحظ من هذه النصوص ان ابن مالك على حق فيما ذهب على حق فيما ذهب اليه ويؤيده فى ذلك ظاهر النصوص النحويه من كلام سيبويه وغيره من المتأخرين .

---

١ - شرح التسهيل ٢٤٨/٢ ، وينظر ٢٦٣/٢

٢ - ارتشاف الضرب ١٤٨٤/٣

٣ - المساعد ٢٦٥/٣

## المبحث الثامن عشر

## الاستثناء بـــ "لاسيما "

ذهب أبو على الفارسي – تبعا للكوفيين والأخفش وأبي حاتم والنحاس وابن مضاء – إلى أن "لاسيما" تكون من أدوات الاستثناء ، وذلك لما رأوا ما بعدها مخالفا لما قبلها بالأولوية التي لما بعدها[1] ومثل لها بقوله : جاءني القوم لاسيما زيد ، فـ"لا " نافية للجنس تعمل عمل " إن " و" سيّ " اسمها ، منتصب بها ، وخبرها مضمر ، و" ما " زائدة ، و "سيّ " مضاف و "زيد " مضاف إليه و وإنما صلح أن تعمل " لا " فى سيّ وأن كان مضافا الى معرفة ؛ لأنه بمنزلة " مثل " فالإضافة إلى المعرفة لا تخصصه ، كما لا تخصص " مثلا " والجملة فى موضع نصب لوقوعها موقع الاسم المستثنى ، فهذا استعمالهم لها فى الاستثناء [2]

وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنها ليست أداة استثناء ، بل هى جملة تفيد التفصيل والتخصيص أى تفصيل ما بعدها على ما قبلها ، وتخصيصه بالأهمية ؛ لأن ما بعدها مشارك لما قبلها وتخصيصه بالذكر ليس للإخراج والمخالفة بل هو لتأكيد الحكم بالنسبة له ، ولذلك ذكرها سيبويه فى باب " لا " التى لنفى الجنس ؛ لان ما بعد " لا سيما " أولى بالمسند الذى قبلها من المسند إليه ؛ لأنك إذا قلت جاء القوم لاسيما زيد ، كان زيد جائيا ، بخلاف المستثنى فإنه لم يجئ [3]والاسم الذي بعدها إن كان معرفة ، يجوز جرّه على زيادة " ما " نحو قولك : قام الطلاب لاسيما خالدٍ ، بجر خالد فعلا عاملة فى " سى " اسما لها " ما" زائدة بين المضاف والمضاف إليه و وهو مطرود فى هذا كما اطرد زيادة ما بعد إذا ولم تتعرف " سة " ؛لأنها بمعنى " مثل " وخبر لا النافية محذوف ، والتقدير: لا مثل قيام زيد قيام لهم ، ويجوز حذف " ما " فتقول : لا سيّ زيدٍ ، نص عليه سيبويه.[4]

---

١ – ينظر ارتشاف الضرب ١٥٤٩/٣ ، والمساعد ٥٩٦/١ ، والهمع ٢٣٤/١

٢ – ينظر البغداديات للفارسى ٣١٧ وما بعدها

٣ – ينظر الكتاب ٢٨٦/٢

٤ – ينظر الكتاب ٢٨٦/٢

ويجوز رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، وما بمعنى الذى ، فإذا قلت لاسيما خالدٌ ، فخالد خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صلة لـ " ما " إن كانت موصولة والتقدير : لاسيّ الذى هو خالد ، ويجوز عند ابن خروف كون " ما " نكرة موصوفة بالجملة التي بعدها ، والتقدير : لاسيّ شخص أو شئ هو خالد ، [1] هذا إذا كان الاسم بعد " لاسيما " معرفة أما إذا كان نكرة فإنه يجوز فيه ثلاثة أوجه النصب والرفع والجر ، وروى بالأوجه الثلاثة قول امرئ القيس :

ألا رب يوم صالح لك منهما *** ولاسيما يوم بدارة جلجل [2]

وانتصاب النكرة " يوما " على أنه تمييز لـ "ما " وهى نكرة تامة ، كأنه قال : ولا مثل سيّ ثم فسره بنكرة منصوبة ، حكاه أبو على الفارسي فى البغداديات ، [3] ورجحه ابن مالك بقوله " أشار الى هذا الوجه الفارسى واستحسنه أبو على الشلوبين ولا باس به فى كل ما وقع بعد لا سيما من صالح للتميز " [4]

ومنهم من يجعل " ما" موصولة فيرفع يوما فى البيت على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : الذى هو يوم ، ومنهم من يجعلها نكرة غير موصوفة ، فينصب " يوما " فى البيت على إضمار فعل ، أى أعنى يوما ، أو أخص يوما ، ومنهم من يجعلها زائدة فيخفض الاسم بعدها بالإضافة ، والتفصيل يكون لليوم ، أو للصلاح ، أى : ولاسيما صلاح يومٍ ، [5]

ومذهب سيبويه وجمهور البصريين هو الصحيح كما نص عليه جماعة من النحوين منهم ابن مالك والرضي وأبو حيان وابن عقيل والسيوطى وغيرهم :

قال ابن مالك : " ومن النحويين من جعل " لاسيما " من أدوات الاستثناء وذلك عندى غير صحيح ؛ لأن أصل أدوات الاستثناء هو " إلا " فما وقع واغنى عنه فهو من أدواته ، وما لم يكن

---

١ – ينظر المساعد ٥٩٧/١ ، والهمع ٢٣٤/١

٢ – البيت من الطويل وهو فى ديوان امرئ القيس ١١٢ وابن يعيش ٨٦/٢ وشواهد التوضيح والتصحيح لأبن مالك ١٠٦ ، وشرح التسهيل ٣١٨/٢ ، ٢٦/٣ ، والاستغناء للقرافى ١١٢ وما بعدها ، والبحر المحيط ٦١/١ ، والجنى الدانى ٣٣٤ وما بعدها ، والخزانة ٤٤٤/٣ وما بعدها والدرر اللوامع ١٩٩/١

٣ – ينظر البغداديات ٣١٧ ، والمساعد ٥٩٧/١

٤ – شرح التسهيل ٣١٩/٢

٥ – ينظر ابن يعيش ٨٦/٢ ، وشرح الرضى على الكافية القسم الاول ٧٩١/٢ وما بعدها ، والمباحث الكاملية للأندلسى ٢٦٨/٣ رسالة دكتوراه للباحث شعبان عبدالوهاب محمد بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة .

كذلك فهو منها ، ومعلوم أنّ " إلا " تقع موقع حاشا وعدا وخلا وليس ولا يكون وغير وسوى وغير ذلك مما لم يختلف فى الاستثناء به . فوجب الاعتراف بأنه من أدواته ، و" لاسيما " بخلاف ذلك فلا يعد من أدواته ، بل هو مضاد لها ، فإن الذى يلى " لاسيما " داخل فيما قبله ومشهود له بأنه أحق بذلك من غيره ، وهذا المعنى مفهوم بالبديهة من قول أمرئ القيس :

ألا رب يوم صالح لك منهما *** ولاسيما يوم بدارة جلجل

فلا تردد فى أن مراده دخول يوم " دارة جلجل" فيما دخلت فيه الأيام الأخر من الصلاح ، وأن له مزية ، وهذا ضد المستفاد بالا فلا سبيل إلى إلحاق " لاسيما " بأدوات الاستثناء" [1]

وقال الرضى : " وأما " لاسيما " فليس من كلمات الاستثناء حقيقة " [2]

وقال أبو حيان : " وعدّ جماعة من النحاة منهم الأخفش ، وأبو حاتم ، والنحاس فى أدوات الاستثناء " لاسيما " ..... والصحيح انها ليس من أدواته " [3]

وقال السيوطى : " والصحيح أنها لا تعد من أدوات الاستثناء " [4]

والحق أن أبا على الفارسى لم يجزم بأنها من أدوات الاستثناء ، بل أجاز الوجهين الاستثناء بها نحو قولهم : جاءنى القوم لاسيما زيد " وعدم الاستثناء بها ، ومثل له بقول امرئ القيس :

ألا رب يوم صالح لك منهما *** ولاسيما يوم بدارة جلجل

وأصل " لاسيما " لا حرف نفى ، سىّ بمعنى " مثل " ، ويقال : هما سيان ، أى مثلان ، وهو مبنى مع " لا " على الفتح ، وقد تخفف ياؤه فيقال : " لاسيما " وهو مشتق من التسوية بين الشيئين ، واصل " سىّ " " سِوْىٌ " اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء . [5]

---

١ - شرح التسهيل ٣١٨/٢

٢ - شرح الرضى على الكافية القسم الأول ٧٩١/٢

٣ - ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٤٩ ، وما بعدها

٤ - الهمع ٢٣٤/١

٥ - ينظر الصفوة الصفية فى شرح الدرة الالفية الجزء الأول ٥٣٩/٢

## المبحث التاسع عشر

## جواز توسط أفعل التفضيل بين حالين

ذهب أبو علي الفارسي – تبعا للمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي – الى جواز إضمار كان التامة لنصب الحالين إذا توسط أفعل التفضيل بينهما ، وكانا مختلفي الذات والحال ، وذلك نحو قولهم : زيداً مفردا انفع من عمر معانا ، أو متفقى الحال نحو زيدٌ مفرداً أنفع من عمرو مفرداً ، أو متحدى الذات مختلفى الحالين ، نحو : زيد قائما أخطب منه قاعداً " [1] فالحالان منصوبان على إضمار كان التامة صلة لـ " إذا " فيما يستقبل ، ولـ" إذا " فيما مضى . وأجاز بعض البصرين تقدير " كان " الناقصة صلة لـ " إذا " أو " إذ" [2]

قال أبو على : " مسألة : تقول : أخطب ما يكون زيد قائماً " ينتصب على الحال من فعل مضمر تقديره " إذا كان قائماً " ولا يجوز أن ينتصب بـ " يكون " فتجعله كالفعل الذى يتعدى الى مفعول . ولا يجوز أن يكون حالا ليكون – ويكون بمعنى حدث ووقع – ؛ لأنه كيف توجه فقد تزل " مع يكون " بمنزلة اسم واحد فيصير معها بمنزلة " عبدالله " فإذا صار بهذه المنزلة ففى " أخطب " لا خبر له فلا يتم الكلام ، فيعلم بهذا أن الخبر الفعل المضمر الذى دل عليه الحال وهو قائم " [3]

وخالف ابن مالك مذهب الفارسى ومن قال به ، فقال : " وليس هذا على إضمار " كان " كما ذهب إليه السيرافى ومن وافقه ؛لأنه خلاف قول سيبويه ، وفيه تكلف إضمار ستة أشياء من غير حاجة ؛ ولأن أفعل هناك أفعل فى قوله تعالى " هم للكفر يومئذ أقرب منهم للأيمان[4] " فى أن القصد بهما تفضيل شئ على نفسه باعتبار متعلقين ، فكما اتحد هنا المتعلق به كذا يتحد فى الأمثلة المشار إليها ، وبعد تسليم الإضمار يلزم إعمال أفعل فى إذا وإذ فيكون ما وقع فيه شبيها بما فرّ منه ، وللحال هنا زيادة شبه بالظرف . ثم قال سيبويه : وإنما قال الناس هنا منصوب

---

١ – ينظر المقتضب ٣/٣٥٠ وما بعدها ، والاصول ١/٢٢٠ وما بعدها ، والمساعد ٢/٢٩ وما بعدها ، والتصريح ١/٣٨٣ وما بعدها ، وشرح الأشمونى ٢/١٨٢ ، وما بعدها

٢ – ينظر المسائل الحلبيات ٢٠٢

٣ – السائل المنثورة ٢٣ وما بعدها

٤ – ٠من الاية ١٦٧ من سورة آل عمران

على إضمار " إذا كان فيما يستقبل ، وإذ كان فيما مضى " لأن هذا لما كان معناه أشبه عندهم أن ينتصب على إذا كان وإذا كان . فهذا نص على تقدير " أن كان " لم تدع إليه حاجة من قبل العمل ، بل من قبيل تقريب المعنى ، والعامل إنما هو أفعل وقد تقدم دليل ذلك .وأنما ذكرت نصّ سيبويه لئلا يظن من لا يعرف كلامه أنّ مذهبه مخالف لما ذهبت إليه . وغير السيرافى من الشارحين لكتاب سيبويه مخالفون للسيرافى وذاهبون الى ما ذهبت إليه " [1]

ومنع الفارسى إذا تقدم الحال الأولى اسم الإشارة نحو قولهم هذا بسراً طب منه رطبا ، ان يكون " بسراً " حال من الضمير المستكن فى أطيب ، ورطبا حال من الضمير منه ، والعامل أفعل التفضيل كما هو معلوم عند سيبويه . [2]

لكن أبا على جعل العامل فى " بسراً " اسم الإشارة " هذا " فقال : " لا يخلوا العامل فى قولهم " بسرا " من أن يكون "هذا" أو "أطيب " – أو مضمر هو : إذْ كان و إذا كان . فلا يجوز أن يكون العامل فيه أطيب – وقد تقدم عليه – لأن أفعل هذا لا يقوى قوة الفعل فيعمل فيما قبله .... فإذا لم يجز أن يكون العامل " أفعل " كان إما " هذا " وإما " المضمر " . فإن أعملت فيه الضمير الذى هو " إذا كان " لزم أن يكون العامل فى " إذ " هذه المضمرة قولك " هذا " أو ما فيه معنى فعل غيره . فإذا كان العامل كذلك ولم يكن لك بد من إعمال الظرف أعملت هذا فى نفس الحال واستغنيت عن إعمال ذلك المضمر فى الحال ، إذ لابد من إعمال شئ فيه " [3]

ونلحظ أن ابن مالك والرضى وأبا حيان وابن عقيل وخالد الأزهري نسبوا إلى الفارسي نقلا عن كتاب التذكرة عكس كلامه فى المسائل الحلبيات والمسائل المنثورة ، كما أوضحنا ذلك فيما تقدم من أن العامل فى الحالين " بسراً " و " رطباً " هو افعل التفضيل " أطيب " .

والحاصل أن الفارسى له رأيان:

أحدهما : أن أفعل التفضيل هو العامل فى الحالين معا ، وهو ما تواتر نقله من التذكرة عن أئمة النحاة المتأخرين [4]

---

١ – شرح التسهيل ٣٤٤/٢ وما بعدها

٢ – ينظر الكتاب ٤٠٠/١ وما بعدها

٣ – المسائل الحلبيات ١٧٦ وما بعدها

٤ – ينظر شرح التسهيل ٣٤٥/٢ ، وشرح الرضى على الكافية القسم الاول ٦٦٥/٢ وارتشاف الضرب ١٥٨٨/٣ ، والمساعد ٢٩/٢ وما بعدها

والثاني: ان العامل كان محذوفة صلة لـــ "إذا " إن كانت الحالان على تقـــدير الحـــال ، وصلة لـــ " إذ" إن كان مما تقدم ومضى كما ثبت ذلك فى الحلبيات والمسائل المنثـــورة (١). والله أعلم

١ - ينظر المسائل الحلبيات ١٧٦ وما بعدها ، والمسائل المنثورة ٢٣ وما بعدها والتصريح ٣٨٤/١

## المبحث العشرون

## الاعتراض بأكثر من جملة

زعم أبو على الفارسى أنّ الاعتراض لا يكون الا بجملة واحدة [1] فى الكلام ، وعنـــدما وقف على قول الشاعر :

أرانى – ولا كفران لله آيةً  لنفس – لقد طالبت غير مُنيلِ [2]

قال : إن " أية " مفعول لأجله منصوب بكفران ، وليس مفعولا مطلقا لفعل محذوف تقـــديره " أويت " لئلا يلزم الاعتراض بجملتين بين " أراني " والمعول الثانى له ، وهو جملة " قد طالبت غـــير منيل " والصحيح جواز ذلك ، كما جاء فى قول زهير بن أبى سلمى :

لعمرك – والخطوب مغيرات  وفى طول المعاشرة التقالى

لقد باليت مظعن أم أوفى  ولكن أم أوفى لا تبـــالـــى [3]

فأعترض الشاعر بين القسم " لعمرك " وجوابه " لقد باليت " بجملتين أسميتين الأولى " والخطوب مغيرات " والثانية " وفى طول المعاشرة التقالى " ما يدل على جواز الاعتراض بأكثر من جملة كما عند جمهور النحاة ، وكما جاء فى القرآن الكريم ، فقد جاء الاعتراض بأكثر من جملة فى قوله تعالى " وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحي إليهم ، فأسالوا أهل الذكر – إن كنـــتم لا تعلمـــون – بالبينات والزبر "[4] فإنه قد فصل بين الجار والمجرور " بالبينات " وبين متعلقه " أرسلنا " بجملتين ، الأولى " فاسالوا أهل الذكر " والثانية " إن كنتم لا تعلمون " هذا على رأى مـــن يـــذهب الى أن

---

١ – يفهم من فحوى كلامه فى المسائل الحلبيات ١٤٣ وما بعدها ، وشرح التسهيل ٣٧٨/٢

٢ – البيت من بحر الطويل ولم أهتد الى قائله وهو موجود فى : الخصائص ٣٣٨/١ ، والمفضليات ٨٠٥ ، والهمع ١٤٧/١

٣ – البيتان من الوافر وهما فى ديوانه ١٦١ طبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٣هـــ ، ومختار الشعر الجاهلى ٢٨٠/١ ، وشرح التسهيل ٣٧٨/٢ ، وحاشية الأمامنى ٥٦ طبعة القاهرة ١٣٠٥ هـــ

٤ – من الاية ٢٧ من سورة يونس

الجار والمجرور متعلقان بأرسلنا المذكور ، أما من يرى أن الجار والمجرور متعلقان بأرسلنا مضمر فليس ثمة اعتراض حينئذ .[1]

وقد أجاز الزمخشرى الاعتراض بسبع جمل وذلك فى قوله تعالى " ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة حتى عفوا وقالوا قد مس آباءنا الضراء والسراء ، فأخذناهم بغتة وهم لا يشعرون . ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ، ولكن كذبوا ، فأخذناهم بما كانوا يكسبون ، أفأمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتا وهم نائمون " [2]

فقد عطف " أفأمن أهل القرى " على قوله " فأخذناهم بغتة " وجعل قوله : " ولو أن أهل القرى " إلى قوله " بما كانوا يكسبون" وقع اعتراضا بين المعطوف ، والمعطوف عليه .

قال الزمخشرى : " فإن قلت : ما المعطوف عليه ، ولم عطفت الأولى بالفاء والثانية بالواو ؟ قلت : المعطوف عليه قوله " فأخذناهم بغتة " وقوله " ولو أن أهل القرى إلى "يكسبون " وقع اعتراضا بين المعطوف والمعطوف عليه ، وإنما عطفت بالفاء ؛ لأن المعنى : فعلوا وصنعوا فأخذناهم بغتة ، أبعد ذلك أمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتا ، وأمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا ضحى " [3]

ومن هنا يتضح لنا أنه لا مانع من الاعتراض بأكثر من جملة لوروده فى الشعر العربى ، والقرآن الكريم ، ولا صحة لما ذهب إليه أبو على الفارسى من عدم جوازه ؛ لأنه مخالف للنصوص العربية الفصيحة ، ولذا قال ابن مالك : " وليس بصحيح ما زعم ، بل الاعتراض يكون بجملتين كثير" [4]

وقال ابو حيان : " ومذهب أبي على أنه لا يكون الاعتراض إلا بجملة واحدة ، وليس بصحيح ، وقد سمع الاعتراض بجملتين " [5]

وقال ابن عقيل : " وقد تعرض جملتان خلافا لأبى على " فى زعمه أن الاعتراض لا يكون إلا بجملة واحدة ، وليس بصحيح ، فالاعتراض بجملتين كثير، ومنه : " فأسالوا أهل الذكر . أن

---

١ - ينظر الكشاف ٦٠٨/٢ طبعة التجارية بالقاهرة ١٩٥٣م ، والاملاء ٨١/٢ ، وشرح التسهيل ٣٧٨/٢

٢ - من الأيات ٩٥ - ٩٨ من سورة الاعراف

٣ - الكشاف ٩٨/٢ ، وينظر شرح التسهيل ٣٧٨/٢

٤ - شرح التسهيل ٣٧٨/٢

٥ - ارتشاف الضرب ١٦١٧/٣

كنتم لا تعلمون " فهما جملتا اعتراض . "[1] ومن هنا ندرك ضعف موقف أبي علي ومدى قـوة حجة ابن مالك حيث تسانده النصوص من القرآن الكريم والشعر العربي .

١ - المساعد ٢/٥٣

## المبحث الحادى والعشرون

## التعجب مما زاد على الثلاثة

زعم أبو على الفارسى أن قول العرب: "ما أحياه" شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، لأنه مأخوذ من الفعل "استحيا" وهو زائد على ثلاثة أحرف، وإنما لم يجز بناء فعل التعجب مما زاد على الثلاثة، لأن هذه الصيغة – أعنى ما أفعله – لا تصح إلا من الثلاثى، وأيضاً فإن الثلاثى تزاد عليه الهمزة للتعدية بعد نقله إلى "فَعُل" – بضم العين – فالهمزة لما أحدثت فى الفعل معنى التعدية صارت كحرف أصلى من صيغة الفعل، فلو أدخلتها على الرباعى لصار على خمسة أحرف، وقد عرفنا أن الهمزة كأحد حروف الفعل، وليس فى الأفعال أصل خماسى، لأن أصل الفعل إما ثلاثى، وإما رباعى. فلذلك امتنع[1]

قال ابن مالك: "وأكثر النحويين يجعلون من شواذ التعجب: ما أفقره وما أشهاه وما أحياه وما أمقته، لاعتقادهم أنّ ثلاثى افتقر واشتهى واستحى مهمل، وأن فعل الفاعل من مقت غير مستعمل. وليس الأمر كما اعتقدوا، بل استعملت العرب فقُر وفقر، وشهى الشئ بمعنى اشتهاه، وحيى بمعنى استحيا، وكذلك مقت الرجل مقاته إذا صار مقيتاً، أى بغيضاً، فليس قولهم ما أفقره من افتقر، بل هو من فَقُر وفَقِر، ولا ما أشهاه من اشتهى، وما أحياه من استحيا بل حى، ولا ما أمقته من مُقِت بل من مَقُت وممن خفى عليه استعمال حيى بمعنى استحيا أبو على الفارسى، وممن خفىعليه استعمال فقُر وفقِر ومقُت سيبويه"[2]

وردّ ابن مالك رأى سيبويه ورأى الفارسى لما ظهر له استعمال العرب، للفعل الثلاثى المهمل عندهما، فقال: "ولا حجة فى قول من خفى عليه ما ظهر لغيره. بل الزيادة من الثقة مقبولة. وقد ذكر استعمال ما ادعيتُ استعماله جماعة من ائمة اللغة. وإن كان المزيد فيه على وزن أفعل لم

---

١ ينظر المنصف ٢٠٤/٢ والمخصص ١٠٦/١٣ وما بعدها، طبع المكتب التجارى بيروت، والمقرب ٧٨/١، وتوضح المقاصد ٦٥/٣ وما بعدها، وشرح الشافية ٣٣/٣

٢ شرح التسهيل ٤٦/٣

يقتصر فى صوغ فعل التعجب منه على المسموع، بل يحكم فيه بالاطرد وقياس ما لم يسمع منه على ما سمع ما لم يمنع مانع آخر. هذا مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه"[1]

وقال ابن عقيل: "وعدّ الفارسى من هذا الشاذ ما أحياه من استحيا، وردّ بسماع "حيى" بمعنى استحيا، وعدى سيبويه ما أفقره وما أغناه من افتقروا ستغنى، ورد بسماع فقُر وفقِر بمعنى افتقر، وغنى بمعنى استغنى، واعتذر عن سيبويه بأنه إنما ذكر ما جاء على الفصيح والذين يقولون: افتقروا ستغنى يقولون: ما أفقره وما أغناه، ومثل هذا يقال فى: ما أحياه من استحيا"[2]

والحق مع ابن مالك فيما ذهب إليه فإنّ من حفظ حجة على من لا يحفظ، وموقف ابن مالك موافق للكوفيين فيما ذهبوا إليه.

---

١ المرجع السابق الصفحة نفسها

٢ المساعد ١٦٣/٢، وينظر الكتاب ٣٣/٤

## المبحث الثاني والعشرون

## إجراء اسم الفاعل مجرى الصفة المشبهة

أجرى أبو علي الفارسي اسم الفاعل مجرى الصفة المشبهة في العمل مطلقاً سواء أكان اسم الفاعل مصوغاً من الفعل اللازم أم من الفعل المتعدى، وذلك نحو: زيدٌ الضاربُ أبوين، والضاربُ الأبوين، والضاربُ الأبوان، فـ "أبوان" فاعل، وقولك: مررت برجلٍ قائمِ الأبُ، كما تقول: حسنٌ الوجهُ، وذلك بشرط أن يعتمد على شئ قبله من تقدم نفي أو استفهام، أو مبتدأ، أو موصوف، وبشرط كونه للحال أو الإستقبال(١).

وفرق بعضهم بين المتعدى واللازم، فإذا كان اسم الفاعل من المتعدى، نحو: زيدٌ ضاربٌ غلامه عمْراً، فإن حذفت المفعول، لم يجز نصب الفاعل وجره إتفاقاً، لئلا يشتبه بالمفعول بخلاف الصفة المشبهة وإسم الفاعل اللازم، فإنه لا مفعول له حتى يشتبه المنصوب والمجرور به، وإن ذكرت المفعول منصوباً بعد الفاعل فإن أمن التباس المنصوب أو المجرور بالمفعول، لم يمتنع، عند أبي علي الفارسي نصب الفاعل أو جره، إجراء له مجرى حسن الوجه ومنعه غيره من المتأخرين كابن عصفور وابن مالك وابن عقيل وأبي حيان(٢).

وتحفّظ ابن مالك على الإطلاق عند الفارسي وقيد ذلك بأمن اللبس وتواتره بأن يكون في اسم الفاعل اللازم، وذلك كما في قول عبد الله بن رواحة:

تباركتَ إني من عذابِكَ خائفٌ *** وإني إليكَ تائبُ النفسِ باخعُ(٣).

فـ "تائب" اسم فاعل مضاف إلى فاعله "النفس" والذى سوّغ الإضافة كون اسم الفاعل مأخوذاً من الفعل اللازم "تاب"(٤).

---

(١) ينظر شرح التسهيل ١٠٤/٣

(٢) ينظر شرح الرضى على الكافية القسم الثاني ٧٦١/١ ، المساعد ٢٢٣/٢

(٣) البيت من الطويل وهو موجود في شرح التسهيل ٩١/٣ ــ ١٠٤ والتصريح ٧١/٢، والهمع ١٠١/٢، والدور واللوامع ١٣٦/٢

(٤) ينظر شرح التسهيل ١٠٤/٣

قال ابن مالك: "قال أبو على فى التذكرة: من قال زيدٌ الحسن يمنين، فلا بأبى أن يقول زيدُ الضاربُ أبوين، والضاربُ الأبوين. والضارب الأبوان. والأبوان فاعل على قولك الحسن الوجه، الأمر فى ذلك كله واحد. ومثله الضارب الرجل إذا أردت الضارب رجله.

قلت: هكذا قال أبو على فى التذكرة، ولم يقيد بأمن اللبس، والصحيح أنّ جواز ذلك متوقف على أمن اللبس. ويكثر أمن اللبس فى اسم فاعل غير المتعدى، فلذلك يسهل فيه الاستعمال المذكور. ومنه قول ابن رواحة الأنصارى ــ رضى الله عنه:

تباركتَ إنى من عذابِكَ خائفٌ *** وإنى إليكَ تائبُ النفسِ باخعُ[1].

..... ومن وروده فى المصوغ من متعد قول الشاعر:

ما الراحمُ القلبِ ظلا ما وإن ظُلِماً *** ولا الكريمُ بمناعٍ وإن حُرِمَا[2][3].

وقال أبو حيان: "وقال الفارسى فى التذكرة: من قال: زيدُ الحس عينين، فلا بأس أن يقول: زيدُ الضاربٌ أبوين، والضاربٌ الأبوين، والأبوان فاعل على قولك: الحسن الوجه، ولم يقيد الفارسى بأمن اللبس، وتبعه ابن مالك إلا أنه قيد جواز ذلك بأمن اللبس، والأحوط ألا يقدم على اقتباس ذلك، حتى يكثر فيه السماع"[4].

---

(١) سبق تخريجه

(٢) البيت من البسيط ولم أهتد إلى قائله: والشاهد فيه "ما الراحمُ القلب" حيث أضاف اسم الفاعل إلى فاعله والبيت موجود فى شرح التسهيل ١٠٤/٣، والمساعد ٢٢٣/٢، والتصريح ٧١/٢، والجمع ١٠١/٢، الدرر اللوائح ١٣٦/٢

(٣) شرح التسهيل ١٠٤/٣

(٤) ارتشاف الضرب ٢٣٥٩/٥

## المبحث الثالث والعشرون

## زيادة "ما" بعد الكاف وربَّ

زعم أبو على الفارسى أن "ما" نكرة موصوفة فى قول الشاعر:

رُبَّما الجاملُ المؤبلُ فيهمُ *** وعناجيجُ بَيْنهَنَّ المِهَارُ[1]

و"الجامل" خبر لمبتدأ محذوف تقديره هوالجامل المؤبل، والجملة الأسمية صفة لـ "ما" وزعم أيضاً أن الأصل فى "كما" فى قول الشاعر:

وطَرفُك إمّا جُئْتَنا فاحْبِسَنَّهُ *** كما يحسبوا أنّ الهوى حيث تنْظُرُ[2]

"كيما" ثم حذفت الياء للتخفيف، والفعل منصوب بالكاف تشبيهاً لها بـ "كى"[3]

ورد ابن مالك الزعم الأول بأن الصحيح أن "ما" فيه زائدة كافة هيأت "ربّ" للدخول على الجملة الاسمية، كما هيأها للدخول على الجملة الفعلية فى قوله تعالى: " رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَـانُواْ مُسْلِمِينَ"[4]

وفى قول الشاعر:

لا يُضيعُ الأمينُ سراً ولكن – رُبَّما *** يُحْسَـبُ الخئونُ أميناً[5]

---

(١) البيت من بحر الخفيف لأبى داواد الأيادى

والشاهد فيه دخول "ربما" على الجملة الاسمية

وهو موجود فى شرح جمل الزجاجىلابن عصفور ١٠٥/١، وشرح التسهيل ١٧٤/٣ وشرح الكافية الشافية ٨١٩/٢، وأمالى ابن الشجرى ٢٤٣/٢، والمعنى ٤٠٨، وأوضح المسالك ٧١/٣، والخزانة ٥٨٦/٩، ٥٨٨

(٢) البيت من الطويل لعمر بن أبى ربيعة وهو فى ديوانه ١٨٩ طبعة بيروت ١٣٧٠هـ وشرح التسهيل ١٧٣/٣، وشرح الكافية الشافية ٨٢٠/٢، والمعنى ١٧٧/١، والمساعد ٢٨١/٢، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٤٩٨.

(٣) ينظر شرح التسهيل ١٧٣/٣، والمعنى ١٧٧/١

(٤) من الآية ٢ من سورة الحجر

(٥) البيت من بحر الخفيف ولم اهتد إلى قائله وهو موجود فى شرح التسهيل ١٧٤/٣، ووجدت قريبا منه قول عمر بن أبى ربيعة

ويجب أن يكون الفعل العامل فى "رب" ماضياً أو فى تأويل الماضى، وإنما كان كذلك، لأنها تفيد ثبوت التقليل فيجب أن يكون الشئ الذى وصف بالتقليل فى المعنى ثابتاً، والإلزم ثبوت الصفة دون الموصوف، والمستقبل ليس ثابتاً إذا لم يدخل فى الوجود، فأما قوله تعالى: (رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ)[1] فيقل تقديره: ربما ودّ، وقيل على إضمار "كان" أى: كان يود فـ "يود" خبر كان، وقيل: خبر الله تعالى لما كان مقطوعاً به لا تردد فيه بوجه كان بمنزلة الواقع لتحققه فهو فى قوة (ربما وَدَّ)[2]

وردّ على الزعم الثانى بأن حذف الياء من "كيما" فيه تكلف لا دليل عليه، ولا حاجة إليه[3] والحق مع ابن مالك فيما ذهب إليه فى الموضعين، لأن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير.

---

لا يخون الخليل شيئاً ولكن – ربما يحسب المضيع أميناً – فى ديوانه ٥٨٠ والهمع ١٤٣/١

(١) ينظر شرح التسهيل ١٧٤/٣

(٢) ينظر الإيضاح العضدى ٢٥٣/١ وما بعدها والمقتصد ٨٣٤/٢ والبيان فى غريب إعراب القرآن ٦٣/٢ وشرح الألفية لابن الناظم ١٨٩/١

(٣) ينظر شرح التسهيل ١٧٣/٣ وما بعدها

## المبحث الرابع والعشرون

## وصف مجرور "رُبّ"

ذهب أبو علي الفارسي – تبعاً للمبرد وابن السراج – إلى لزوم وصف مجرور "رب" نحو ربّ رجل عالم لقيت[1]، وعليه أكثر المتأخرين مع أنه خلاف مذهب سيبويه[2]، وإنما لزم مجرورها الصفة لأمرين:

أحدهما: توفير التقليل لـ "ربّ"، لأن قولك: رب رجلٍ عالمٍ، أبلغ فى التقليل من قولك ربّ رجل، من غير وصف.

الثانى: أنّ قولك: رب رجل عالم لقيت، ردّ على من قال: ما لقيت رجلاً عالماً، فلو لم يذكر الصفة لم يكن الردّ موافقاً.[3]

ويوصف مجرورها بأحد ثلاثة أشياء: بالمفرد كما مثلنا، وبالجملة الفعلية نحو: رب رجل أكرمته، وبالجملة الاسمية، نحو ربّ رجل أبوه قائم، والفعل والفاعل والمبتدأ والخبر فى محل جر على النعت لـ "رجل".[4]

قال أبو على: "والأقيس فيما انجر برب، أن يوصف بفعل وفاعل، أو اسم فاعل، لأن أصل "رُبَّ"، وإن كان كما ذكرنا، فقد صار عندهم النفى، ألا ترى أنها لا تقع إلا صدراً، كما أنّ النفى كذلك، وأن المفرد بعده قد دل على أكثر من واحد، وهذا مما يختص به النفى ونحوه".[5]

وذهب الأخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وابن خروف إلى أنه لا يلزم وصفه[1]، واختاره ابن عصفور[2]، وهو ظاهر كلام سيبويه[3]، ووجّه بأن ما فيها من معنى القلة أو الكثرة يغنى عن الوصف كما فى كم الخبرية، واحتجوا له بقول أمّ معاوية:

---

(١) ينظر الايضاح العضدى ٢٥٢/١، والمقتصد ٨٢٨/٢

(٢) ينظر الكتاب ٥٦/٢ وما بعدها

(٣) ينظر الأصول ٤١٨/١ وما بعدها، وشرح التسهيل ١٨١/٣ وما بعدها، والجنى الدانى ٤٥٠

(٤) ينظر شرح الرضى على الكافية القسم الثانى ١١٨١/٢، والصفوة الصفية الجزء الأول ٣٠٥/١ وما بعدها

(٥) كتاب الشعر ٩٣/١

يا رب قائله غداً  ***  يا لهف أمّ معاويه![4]

وقول الآخر:

ألا رُبّ مولودٍ وليس له أبٌ  ***  وذى ولدٍ لم يَلْدَهُ أبوانِ[5]

ورد ابن مالك مذهب الفارسى ومن تبعه حيث قال "ولا حجة لهم إلاّ شبهتان... وفى كلتا الشبهتين ضعفٌ بيّن. أمّا ضعف الأولى فلترتبها على أن رُبّ للتقليل وقد سبق أنها للتكثير، وعلى تقدير أنها للتقليل فإن النكرة دون وصف صالحة أن يراد بها العموم فيكون فيها تكير، وأن يراد بها غير العموم فيكون فيها تقليل. فإذا دخلت عليها رب على تقدير وضعها للتقليل أزالت احتمال التكثير، كما يزال احتمال التقليل بلا ومن الجنسيتين. فإن وضعت بعد دخول رب اذاد التقليل، فإن كان المطلوب زيادة التقليل لا مطلقة فينبغى ألا يقتصر على وصف واحد، لأن التقليل يزيد بزيادة الأوصاف.

وأما الشبهة الثانية فضعفها أيضاً بين، لأنها مرتبة على أن رب لا تكون إلا جواباً، وعلى أن الجواب يلزم أن يوافق المجاب، وكلا الأمرين غير لازم بالاستقراء. والصحيح أنها تكون جواباً وغير جواب، وإذا كانت جواباً فقد تكون جواباً موصوفاً، وجواباً غير موصوف، فيكون لمجرورها من الوصف وعدمه ما للمجاب، فيقال لمن قال ما رأيت رجلاً: رب رجل رأيت، ولمن قال ما رأيت رجلاً عالماً: رب رجل عالم رأيت. وإذا لم تكن جواباً فللمتكلم بها أن يصف مجرورها وألا يصفه ومن وقوعه غير موصوف قول أم معاوية:

يا رب قائله غداً  ***  يا لهف أمّ معاويه!

---

(١) ينظر شرح التسهيل ١٨٣/٣، والمساعد ٢٨٦/٢، والجنى الدانى ٤٥٠

(٢) ينظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٥٠٠/١، والمقرب ٢١٨/١

(٣) ينظر الكتاب ٥٦/٢

(٤) البيت من بحر الرجز والشاهد فيه اغناء ما فى "ربّ" من معنى القلة أو الكثرة عن وصف مجرورها والبيت موجود فى شرح التسهيل ١٨٢/٣، والمساعد ٢٨٦/٢، والمعنى ١٣٧/١

(٥) البيت من الطويل منسوب لرجل من أزد السراة، والشاهد فيه إغناء ما فى "رب" من معنى القلة أو الكثرة عن وصف مجرورها (قائله)

وهو موجود فى الكتاب ٢٦٦/٢، ١١٥/٤، ١٥٤، والأصول ٣٦٤/١، والمخصص ٢٢١/١٤، والنهاية لابن الخباز ٨٣٢/٣، والتصريح ١٨/٢ والهمع ٢٦/٢، والدرر اللوامع ٣١/١

... والذى يدل على أن وصف مجرورها لا يلزم عند سيبويه تسويته إيّاها بكم، ووصف مجرور كم الخبرية لا يلزم، فكذا وصف ما سُوِّى بها. ومن كلامه المتضمن استغناء مجرورها قوله فى باب الجر: "وإذا قلت رب رجل يقول ذاك، فقد أضفت القول إلى الرجل برب"[1] فتصريحه بكون يقول مضافاً إلى الرجل برُبّ مانع كونه صفة، لأن الصفة لا تضاف إلى الموصوف وإنما يضاف العامل إلى المعمول، فيقول إذن عامل فى رجل بواسطة رب، كما كان مررت من مررت بزيد عاملاً فى زيد بواسطة الباء، كما كان أخذت من أخذته من عبد الله عاملاً فى عبد الله بواسطة من، وهما من أمثلة سيبويه فى باب الجر، وقال فيهما: فإذا أضفت المرور إلى زيد بالباء، وقال أيضاً فقد أضفت الأخذ إلى عبد الله بمن. فجعل نسبة مررت من بزيد، ونسبة أخذت من عبد الله كنسبة يقول من رُبّ رجل إلا أنّ فى هذا المثال إشكالاً بيننا، وذلك أنّ ظاهره يقتضى جواز أن يقال من زيد عجب، إذا عجب من نفسه وهو غير جائز بإجماع، لأن فيه إعمال فعل ضمير متصل فى مفسرة وذلك ممتنع دون خلاف، وقد أخذ أكثر الناس هذا المثال على ظاهرة، فمنهم من خطأ فيه سيبويه ومنهم من صوّبه وتكلّف تأويله. وأحسنهم مأخذاً فى التأويل أبو الحسن بن خروف فإنه قال: يقول سيبويه فقد أضفت القول إلى الرجل برُب كلام حسن، وهو كقوله فقد أضفت الكينونة إلى الدار بفى، وكقوله فقد أضفت إليه الرداءة بفى: قوله أنت فى الدار، وفيك خصلة سوء؟ فرب أوصلت القول إلى قليل الرجال وكثيرهم، كما أوصلت فى الكينونة إلى الدار واستقرار الرداءة إلى المخاطب. ومواضع المخفوض برب مبتدأ ويقول خبره، فكأنه على تقدير: كثير من الرجال يقول ذلك، ولا يخفى ما فى هذا من التكلف، وقد يسر الله لى بحمد الله تخريجه بوجه لا تخطئه فيه ولا تكلف، وذلك بأن يجعل "يقول" مضارع قال بمعنى فاق فى المقاولة، ويجعل ذلك فاعلاً أشير إلى مرئى مذكور كأنه قال: رب رجل يفوق ذلك الرجل فى المقاولة. فبهذا التخريج يؤمن الخطأ والتكلف ويثبت استغناء مجرور رُبّ عن الوصف."[2]

---

(١) ينظر الكتاب ٤٢١/١ بتحقيق هارون

(٢) شرح التسهيل ١٨١/٣ وما بعدها

## المبحث الخامس والعشرون

## المشتمل فى بدل الاشتمال

ذهب أبو على الفارسى فى أحد قوليه إلى أن الأول مشتمل على الثانى فى نحو قولك: سُلِبَ زيد ثوبه، فـ "زيد" مشتمل على "الثوب"، لأن الثوب يتضمنه جسده، وجعل منه قوله تعالى: (قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ * النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ)[1] فالنار بدل اشتمال من الاخدود، لأن الأخدود مشتمل على النار[2] وحينئذ فلابد فيه من الضمير، وذهب البصريون إلى أنه مقدر، وتقديره: النار فيه: وذهب الكوفيون إلى أن "أل" فى النار قائمة مقام الضمير، والتقدير: ناره أو نار فيه، ثم حذف الضمير وعوض عنه "أل"[3]

وذهب الفراء وابن الطراوة إلى أن "النار" بدل كل من كل، ولابد حينئذ من حذف مضاف تقدير: أخدود النار[4]، وذهب ابن خروف إلى أنها بدل إضراب فقال: (وهو فيه أظهر من بدل الاشتمال"[5]

قال الإمام عبد القاهر: "اعلم انك إذا قلت: سلب زيد ثوبه، كان الثوب بدلاً من زيد، من حيث أن الثوب لما اتصل به، واشتمل عليه، صار بمنزلة ما هو جزء منه كقولك: ضرب زيد راسه، وقوله تعالى: (قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ * النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ)[6] – فإن الأخدود اشتمل على النار فصار بمنزلة المتصل بها فأبدلت منه، فهذا بدل الشئ من مكانه. وقوله عز وجل: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ

---

(١) الآيتان ٤، ٥ من سورة البروج

(٢) ينظر المقتصد فى شرح الآيضاح ٢/٩٣٤، الايضاح العضدى ١/٢٨٤

(٣) ينظر المشكل فى إعراب القرآن ٢/٤٦٧، وشرح الرضى على الكافية القسم الأول ٢/١٠٨٦، والدار المصون ١٠/٧٤٥، ومغنى اللبيب ٧٧ والتصريح ٢/١٥٨

(٤) ينظر معانى القرآن للفراء ٣/٣٥٣، والإملاء ٢/٢٨٤، والمساعد ٢/٤٣٦

(٥) شرح جمل الزجاجى لابن خروف ١/٣٤٣

(٦) الآيتان ٤، ٥ من سورة البروج

الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)[1] بدل الشئ من زمانه، لأن القتال واقع فى الشهر كما كان النار كائنة فى الأخدود"[2]

ورجح ابن مالك مذهب الفارسى حيث قال: "ومذهب الفارسى هو الصحيح، لأن الثانى والثالث لا يطردان، لأن من بدل الاشتمال: أعجبنى زيدٌ كلامه وفصاحته، وكرهت عمراً ضجره، وساءنى خالد فقره وعرجه. فالثانى فى هذا وأمثاله غير مشتمل على الأول، فلم يطرد كون الثانى مشتملاً. وأما عدم إطراد الثالث فظاهر، لأن من جملة بدل الاشتمال: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ) والعامل فيه ليس مشتملاً على المتبوع والتابع.[3]

واستدل ابن مالك بقول الشاعر:

إن السيوفَ غدُوّها ورَوَاحها *** تركتْ هوازنَ مثل قرنِ الأعْضَبِ[4]

فغدوها بدل اشتمال من السيوف، وقد روعى المبدل منه فى اللفظ بإرجاع الضمير إليه من الخبر، ولم يراع البدل، ولو روعى لقيل تركا بالتثنية.[5]

قال أبو حيان: "وزعم ابن مالك: أنه قد يكون البدل فى حكم الملغى، فيكون الاعتماد على المبدل منه لا على البدل، واستدل بما لا دليل فيه ألبته"[6]

لكن الفارسى أرتى رأياً آخر فى كتابة الحجة[7] وهو أن الثانى مشتمل على الأول نحو: سلب زيدٌ ثوبهُ. وأعجبنى زيدٌ علمهُ، فالثوب والعلم مشتمل على زيد، وهو قريب من مذهب المبرد والسرافى وابن جنى وابن أبى العافية وابن الابرش حيث ذهبوا إلى أن المعنى المسند إلى المبدل منه مسند إلى البدل فيكون اسناده إلى الأول مجازاً، وإلى الثانى حقيقة، إذ المسلوب فى الحقيقة هو الثوب لا الرجل، والمعجب هو العلم لا زيد[8]

ونلحظ بعد ذلك أن للفارسى فى المسألة وجهين: وابن مالك أيده فى الأول دون الثانى

---

(١) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة

(٢) المقتصد فى شرح الإيضاح ٦٧/١

(٣) شرح التسهيل ٣٣٨/٣

(٤) البيت من الكامل ولم أعثر على قائله وهو فى شرح التسهيل ٣٣٩/٣، والمساعد ٤٣٧/٢، والخزانة ٢٠٠/٥

(٥) ينظر شرح التسهيل ٣٣٩/٣ والخزانة ٢٠٠/٥

(٦) ارتشاف الضرب ١٩٦٩/٤

(٧) ينظر الحجة ٦٥/٢

(٨) ينظر المقتضب ١٦٥/١، وشرح الرضى على الكافية القسم الأول ١٠٨٠/٢، والتصريح ١٥٧/٢

## المبحث السادس والعشرون

## حكم الفصل بين العاطف والمعطوف

منع أبو على الفارسى – تبعاً للبصريين – الفصل بالظرف والجار المجرورين حرف العطف إذا كان على حرف واحد وبين المعطوف فى حالا لسعة والاختيار، وذلك لضعف حرف العطف، فلا يتوسط بينه وبين ما عطفه شئ إلا فى ضرورة الشعر كقول الأعشى:

يوماً تراها كشبْه أردية الـ *** عَصْبِ ويوماً أديمها نَغِلا[1]

وقول الشاعر المخضرم عمرو بن أحمر الباهلى:

أبو حنس يؤرقُنا وطلْقٌ – وعمارٌ وآونةً أُثَالا[2]

وقول الأعشى:

مورثة مالا وفى الحى رفعةً *** – لما ضاعَ فيه من قروءِ نسائكا[3]

حيث فصل الشاعر فى البيت الأول بالظرف "يوماً" بين العاطف الواو، والمعطوف "أديما" وفى البيت الثانى بالظرف "آونة" بين العاطف الواو، والمعطوف "أثالا" وفى البيت الثالث بالجار والمجرور "فى الحى" بين العاطف الواو، والمعطوف "رفعةً"

ولا يجوز عند البصريين فى الاختيار: قام زيدٌ والله عمروٌ،ولا فو الله عمروٌولا ضربت زيداً وفى البيت عمرو،ولا خرج زيدٌ وعندى عمروٌ[4]

---

(١) البيت من المنسرح وهو فى ديوانه بتحقيق الدكتور محمد حسين ٢٣٣، والشعر والشعراء ١٥/١ والخصائص ٣٩٥/٢، ومقاييس اللغة ٢١٨/٢، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٤٧/٢،وشرح الكافية الشافية ١٢٣٨/٣ وشرح التسهيل ٣٨٤/٣، وشرح أبيات معنى اللبيب ١٦٣/٢.

(٢) البيت من بحر الوافر من قصيدة يرثى بها جماعة من قومه، وهو موجود فىالكتاب ٢٧٠/٢ والمسائل العسكرية ١٦٦، والخصائص ٣٧٨/٢ والانصاف ٣٥٤/١، والمقاصد النحوية ٤٢٠/٢، وشرح الاشمونى ٣٣/٢

(٣) البيت من الطويل وهو فى ديوانه ١٢٩، والكامل للمبرد ٢٧٦/٢، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج ٣٠٤/١، والكشاف ٢٧١/١، والخزانة ٤٤٠/٣

(٤) ينظر التسهيل ١٧٨، وشفاء الغليل ٧٩٩/٢

قال أبو علي: "والفصل بين المعطوف وحرف العطف، لا تكاد تجده فى حالة سعة واختيار. فأمّا من قرأ (وَمِن وَرَاء إِسْحَقَ يَعْقُوبَ)[1] بالفتح[2] فلا يخلو من أن تعطفه على الباء الجارة كأنه أراد أنها بُشرت بهما، أو تحمله على موضع الجار والمجرور... والوجه الأول ليس بالسهل، لأن الواو عاطفة على حرف الجر، وقد فصل بينها وبين المعطوف بالظرف، والآخر أيضاً كذلك وإن كان الأول أفحش، وهذا كما أعلمتك إنما تجده فى الشعر"[3]

ورجح أبو على الفارسى وتلميذه ابن جنى فى الآية أن يكون "يعقوب" منصوباً بفعل مضمر تقديره: وهبنا يعقوب، وهو على هذا غير داخل فى البشارة[4] ونسب مكى بن أبي طالب الخفض للكسائى ثم قال: "وهو ضعيف إلا بإعادة الخافض، لأنك فصلت بين الجار والمجرور بالظرف"[5]

وذهب الكوفيون إلى جواز الفصل فى الكلام المنثور إن لم يكن المعطوف فعلاً، نحو: قام زيدٌ، وفى الدار قعد، وزيدٌ يقوم ووالله يقعد، أو اسماً مجروراً لم يعد معه حرف الجر، نحو: مررت بزيد ومن بعده عمرو[6]، صرح بذلك الفراء عند إعراب قوله تعالى: (وَمِن وَرَاء إِسْحَقَ يَعْقُوبَ)[7] حيث عطف (يعقوب) بالجر على (باسحاق) والمعنى أنها بشرت بهما، وقد فصل بينهما بالجار والمجرور الذى هو (وَمِن وَرَاء إِسْحَقَ)[8] واستدلوا أيضاً بقول العجاج:

ربيتهُ حتى إذا تمعددا *** كان جزائى بالعصى أنْ أجْلَدا(9)

---

(١) من الآية ٧١ من سورة هود

(٢) قرأ (يعقوب) الفتح ابن عامر وحمزة وخفص عن عاصم بفتح الباء، والباقون برفعها، ينظر السبعة ٣٣٨، والحجة لابن خالويه ٣٤٧، والانحاف ٢٥٨، والبحر المحيط ٢٤٤/٥

(٣) المسائل العسكرية ١٦٤ وما بعدها بتصرف قليل

(٤) ينظر الحجة للفارسى ٢٢٦/٣، والخصائص ٣٩٥/٢، والدر المصون ٣٥٥/٦

(٥) ينظر مشكل إعراب القرآن ٤٠٩/١

(٦) ينظر ارتشاف الضرب ٢٠٢٤/٤، والدر المصون ١٢/٤

(٧) من الآية ٧١ من سورة هود

(٨) ينظر معانى القرآن للفراء ١٩٧/١، ٢٢/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٩٣/٢

(٩) البيت من بحر الرجز وهو فى ديوانه ٨٦ طبعة ليتزج.

وقول ربيعة بن مقروم:

هلاّ سألت وخُبْرُ قومٍ عندهم *** شفاءُ غيِّك حابرا أن تسألى(١)

وممن أخذ بمذهب الكوفيين ابن مالك حيث جوّز الفصل فى الكلام المنثور وغيره، فقال: "وجعل أبو على الفارسى الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور مخصوصاً بالضرورة... وهو جائز فى أفصح الكلام المنثور إن لم يكن المعطوف فعلاً ولا اسماً مجروراً، وهو فى القرآن كثير كقوله تعالى: (رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً)(٢) وقوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ)(٣) وقوله تعالى: (وَجَعَلْنَا مِن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا)(٤) وقوله تعالى: (اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ)(٥) فلو كان المعطوف فعلاً لم يجز الفصل المذكور بوجه، فلو كان اسماً مجروراً أعيد معه الجار، نحو: مر الآن بزيد وغدا بعمرو. وإن لم يعد وجب النصب بفعل مضمر، كقوله تعالى: (فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ وَمِن وَرَاء إِسْحَقَ يَعْقُوبَ)(٦) فى قراءة حمزة وابن عامر وحفص، أى ووهبنا لها من وراء إسحاق يعقوب، ويجوز جر يعقوب بباء محذوفة وهو أسهل من الجر بمضاف محذوف بعد فصل، كقراءة من قرأ (وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ)(٧)

---

والشاهد فيه جواز تقديم معمول معمول "أنْ" المصدرية عليها، فإن قوله "بالعصا" يتعلق بقوله (أجلدا)، و (أجلدا) معمول "أنْ" والبيت موجود فى المحتسب ٣١٠/٢، والمنصف ١٢٩/١، والإملاء للعكبرى ٦٤/١ وابن يعيش ١٥١/٩، وشرح الرضى على الكافية القسم الثانى ٨٣٩/٢ والخزانة ٤٢٩/٨

(١) البيت من بحر الكامل

والشاهد فيه أن تقدم جابراً على "أنْ" المصدرية نادراً، أو هو منصوب بفعل يدل عليه المذكور، والتقدير: تسألين جابراً،والبيت موجود فى شرح الرضى على الكافية القسم الثانى ٨٣٩/٢ والدر المصون ١٢/٤، والخزانة ٤٣٢/٨، ومعجم شواهد العربية ٣١٩/١

(٢) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة

(٣) من الآية ٥٨ من سورة النساء

(٤) من الآية ٩ من سورة ياسن

(٥) من الآية ١٢ من سورة الطلاق

(٦) من الآية ٧١ من سورة هود

(٧) من الآية ٦٧ من سورة الأنفال والقراءة بالجر عند سليمان بن جماز المدنى كما فى البحر المحيط ٥١٨/٤،والدر المصون ٦٣٨/٥

أى عرض الآخرة"[1]

ونلحظ من النص السابق أن ابن مالك أخذ بمذهب الكوفيين والحق معه فيما ذهب إليه لتوافر الأدلة والشواهد، ولأن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير، وإذا جاز الفصل بغير الظرف فمن باب أولى جواز الفصل بالظرف والجار والمجرور،لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع فى غيرهما

(١) شرح التسهيل ٣/٣٨٤، وينظر شفاء الغليل ٢/٧٩٩، والمساعد ٢/٤٧٨

## المبحث السابع والعشرون

### النعت بـــ "ابن" فى غير النداء

زعم أبو على الفارسى أن "الابن"إذا وقع بين علمين فى غير النداء، وكان صفة لما قبله، كان الحكم فيه أن يحذف التنوين من الموصوف لفظاً. والألف من الابن خطأ، كما هو الحـــال فى النداء، وذلك نحو قولك: جاء زيدُ بنُ عمرو، بحذف تنوين زيد، ولا يجوز تنوينه إلا فى الضرورة، كما فى قول الأغلب العجلى:

جاريةٌ من قيسِ ابْن ثعْلَبَهْ ..... [1]

وإن كان الابن خبرا انعكس الحكم فينون الخبر عنه "زيدٌ" وتثبت ألف "ابن" خطأ فتقول: جاء زيدٌ ابنُ عمروٍ، بتنوين "زيد" وكذا إذا لم يقع الابن بين علمين نحو: يا رجلٌ ابنُ عمرو، ويا زيدٌ ابـــن عمنا، أو فصل بين الصفة والموصوف نحو: يا زيدٌ العالمُ ابنُ سعيدٍ، أو كانت الصفة غير "ابن" نحو: يا زيدٌ العالم، وجعل أبو على الفارسى العلة فى فتح العلم الموصوف بـــ "ابن" هى التركيـــب، لأن حركة المنعوت هى اتباع لحركة نون ابن، لأن الاسمين لما كثرا استعمالهما صار كالاســـم الواحـــد فجاز فيهما من الاتباع والتركيب ما جاز فى الاسم الواحد[2]

قال الرضى: "والعلم المتصف بابن وابنة الجامع للشروط الأربع فىغير النداء يخفف بحذف تنوينه وجواباً، ويحذف ألف ابن خطأ أيضاً نحو جاءنى زيدُ بنُ عمرو، وقوله جاريةٌ من قيس بن ثَعْلَبَهْ، شاذ وإن اختل إحدى الشرائط لم يحذف التنوين لفظاً ولا الألف خطأ"[3]

وخطأ ابن مالك الفارسى فيم نقله عنه ابن برهان، فقال:

---

(١) البيت من مشطور الرجز:وبعده: كريمة أخواتها والعصبة

وهو موجود فى الكتاب ٥٠٦/٣ والمقتضب ٢١٣/٢، والخصائص ٤٩١/٢ وسر الصناعة ٥٣٠/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٢/٣، وشرح التسهيل ٣٩٥/٣، وما يجوز للشاعر من الضرورة ٢١٣، والخزانة ٢٣٦/٢

(٢) ينظر شرح التسهيل ٣٩٥/٣، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٢/٣، والتصريح ١٧٠/٢

(٣) شرح الرضى على الكافية القسم الأول ٤٤٢/١، وينظر ارتشاف الضرب ٢١٨٩/٤

وزعم الفارسي أن نحو: زيدٌ بن عمرو، عند قصد النعت في غير النداء مركبٌ، وأن حركة المنعوت حركة إتباع كحركة ميم "مرء" على لغة من قال: هذا مُرْؤٌ، ورأيت مَرَأً، ومررت بمِرِئٍ، وليس ما رآه في هذا صحيحاً، للإجماع على فتح المجرور الذى لا ينصرف، نحو: صلى الله على يوسف بن يعقوب"[1] وتابعه على ذلك أبو حيان فقال:

"وليس حذف التنوين منه لتركيب الصفة والموصوف، فوقع وسطاً، فحذف وبقي نون "ابن" حرف الإعراب، والدال تابع للنون تبعية الميم في قولك: مُرْءٌ، ومَرْأً، ومِرْءٍ"[2]

ونلحظ أنّ الفارسي له في المسألة وجهان:

أحدهما: أنه إذا كان المنعوت علماً موصوفاً بـ "ابن" مضافاً إلى علم، حذفنا تنوين المنعوت لفظاً وألف "ابن" خطا في النداء وغيره، وأكثر النحويين يذهبون إلى أن التنوين إنما حذف لالتقاء الساكنين، وكان هذا لازماً، لأنهما بمنزلة شئ واحد.[3]

وثانيهما: ما نقله عنه ابن برهان وهو أن حذف التنوين إنما كان لتركيب الصفة مع الموصوف، وهو ما خطأه فيه النحاة كابن مالك وأبي حيان.[4]

---

(١) شرح التسهيل ٣/٣٩٥

(٢) ارتشاف الضرب ٤/٢١٨٩

(٣) ينظر المقتضب للمبرد ٢/٢١٢

(٤) ينظر شرح التسهيل ٣/٣٩٥، وارتشاف الضرب ٤/٢١٨٩

## المبحث الثامن والعشرون

## "إذ ما" بين الحرفية والاسمية

زعم أبو على الفارسى – تبعاً لابن السراج وابن يزيد المبرد فى أحد قوليه – أن "إذ ما" اسم شرط باق على دلالته على الظرفية الزمانية، و "ما" كافة لها عن طلب الإضافة، مهيئة للشرط والجزم، كـ "ما" فى حيث"[1] قال ابن السراج:"وأما الظروف التى يجازى بها، فمتى، وأين، وأنى، وأى وحين، وحيثما وإذما"[2]

وهى عند سيبويه وجمهور النحاة حرف شرط، قال سيبويه فى باب الجزاء فما يجازى به من الأسماء غير الظروف: من، "ما" وأيهم. وما يجازى به من الظروف: أى حين، ومتى، واين،وأنى، وحيثما، ومن غيرهما: إنْ، واذما"[3] وتبعه فى ذلك المبرد فقال: "ومن الحروف التى جاءت لمعنى: إنْ، وإذما"[4] فظاهر كلام المبرد أنها حرف كما ذهب إلى ذلك سيبويه، لكن ابن مالك فى شرح التسهيل وشرح الكافية الشافية ذكر أن "إذما" حرف عند سيبويه، ظرف عند ابن يزيد المبرد، وتبعه فى ذلك خلق كثير كالرضى وأبى حيان والمرادى وابن هشام والزركشى والسيوطى.[5]

وأقول: قد يكون للمبرد رأى آخر فى "إذما" وهو أنها باقية على اسميتها، وهذا ما يفهم من نص الارتشاف، حيث جاء فيه، "خلافاً للمبرد فى أحد قوليه"[6]

---

(١) ينظر الأصول ١٥٩/٢، والإيضاح العضدى ٣٢١/١، والمقتصد ١١١/٢ وما بعدها وشرح التسهيل ٦٧/٤، وارتشاف الضرب ١٨٦٢/٤

(٢) الأصول ١٥٩/٢

(٣) الكتاب ٥٦/٣ وما بعدها

(٤) المقتضب ٤٥/٢

(٥) ينظر شرح التسهيل ٦٧/٤، وشرح الكافية الشافية ١٦٢٠/٣، وشرح الرضى على الكافية القسم الثانى ٩٠٨/٢، والجنى الدانى ٢١٤، والمغنى ٩٢، وأوضح المسالك ٢٠٥/٤، والبرهان فى علوم القرآن ٣٥٩/٢، والهمع ٥٨/٢

(٦) ينظر ارتشاف الضرب ١٨٦٢/٤

و"إذما" عند الفريقين أصلها: "إذْ" الظرفية الملازمة للإضافة إلى الجمل، قطعت عن الإضافة وزيدت عليها "ما" الكافية فتضمنت معنى "إنْ" الشرطية فى التعليق بين فعلين فجزمت حملاً على "إنْ" ونقلت من الدلالة على الماضى إلى الدلالة على المستقبل كباقى أدوات الشرط، وأصبحت "ما" كجزء منها فى هذه الحالة، فسيبويه والجمهور يقولون: لقد تغير نوعها من الاسمية إلى الحرفية كما تغير معناها، والمبرد فى أحد قوليه، وابن السراج والفارسى يقولون: لازالت على حالها ظرفاً، لأن الأصل عدم التغيير.(١)

ونلحظ من كلام ابن مالك مخالفته الصريحة للفارسى حيث يرى أن مذهب سيبويه وجمهور النحاة أقوى من مذهب مخالفيه، فقد قال فى شرح التسهيل عند المقارنة بين "إذما" وبين "حيث":"وحيث بخلاف "إذما" فإنها كانت قبل دخول "ما" عليها اسم زمان ماض خالياً من معنى الشرط، فلما دخلت عليها "ما" صارت أداة شرط بمعنى "إنْ" مختصة بالمستقبل،وزال ما كان فيها من معنى الاسم، ولم نعلم نقلها إلى معنى آخر غير الشرط، فحكمنا بحرفيتها، لأن دلالتها على معنى الحرف متيقنة، ودلالتهاعلى معنى الاسم مشكوك فيها، والحكم بمقتضى ما تيقن أولى"(٢)

وقال فى شرح الكافية الشافية: "والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، لأنها بعد التركيب تدل على المجازاة وهى من معانى الحروف"(٣)

وفى شرح جمل الزجاجى: والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من أنها ركبت مع "ما" فصارت معها كالشئ الواحد وبطلت دلالتها على الظرفية، لأنها إذا كانت باقية على ظرفيتها تكون لما مضى من الزمان، وفعل الشرط مستقبل دائماً فيكون تناقض بين معناها ومعنى الشرط.(٤)

وقال ابن هشام: "وحرف على الأصح وهو "إذ ما"(٥)

---

(١) ينظر التصريح ٢٤٨/٢، والمرشد فى الدراسات النحوية ٢١٨/٤

(٢) شرح التسهيل ٧٢/٤

(٣) شرح الكافية الشافية ١٦٢٣/٣

(٤) ينظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١٩٥/١

(٥) أوضح المسالك ٢٠٥/٤، وينظر المعنى ٨٧/١

## المبحث التاسع والعشرون

### مجئ "مهما" اسم استفهام

ذهب أبو على الفارسى إلى أنّ "مهما" تأتى للاستفهام وأنشد عليه قول عمر بن ملقط:

مَيْمَا لِي الليلةَ مهما لِيَهْ  ***  أوْدَى بنَعْلَيَّ وسِرْبَالَيهْ(١)

فاستفهم بـ "مهما" كما يستفهم بـ "أين" وغيره من الاسماء التى يجازى بها، فمهما اسم استفهام بمنزلة "ما" كأنه قال: ما لِي؟ وموضع "ما" رفع بالابتداء، كما أنه لو قال: أىُّ شئ لى؟ لكان أىّ رفعاً بالابتداء، وجاءت فى قول حسان السعدى:

مهما يكن ريبُ الزمان فإننى  ***  أرى قمرَ الليلِ المُعَذّبِ كالفتى(٢)

فـ "مهما" فى موضع نصب، لأنها وقعت خبراً لـ "كان" كما وقعت فى محل رفع فى البيت الأول[٣] والدليل على أنها اسم رجوع الضمير إليها فى قوله تعالى: (مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا)[٤] فالضميران من قوله "به" و "بها" عائدان على "مهما" عاد الأول على اللفظ، والثانى على المعنى، فإن معناها الآية المذكورة[٥]

واختلف النحويون فى "مهما" هل هى بسيطة أم مركبة والقائلون بتركيبها اختلفوا:

فذهب الخليل بن أحمد إلى أنها مركبة من "ما" و "ما" الأولى التى للجزاء والثانية التى تزاد بعد الجزاء، توكيداً، فلما اجتمع حرفان على لفظ واحد كره اجتماعهما، فأبدل من الألف ها، "ما"

---

(١) البيت من بحر السريع، وهو موجود فى نوادر أبي زيد ٦٢، والمسائل المشكلة ٣١٤، والمسائل العضديات ٤٦، وابن يعيش ٤٤/٧، وشرح التسهيل ٦٩/٤، ومغنى اللبيب ١١٤، وشرح شواهد السيوطى ٣٣٠/١، وشرح أبياته للبغدادى ٣/٦، والخزانة ١٨/٩

(٢) البيت من بحر الكامل وهو موجود فى نوادر أبي زيد ١١٢، والمسائل العضديات ٤٦

(٣) ينظر المسائل المشكلة ٣١٤، والمسائل العضديات ٤٦

(٤) من الآية ١٣٢ من سورة الأعراف

(٥) ينظر شرح الرضى على الكافية القسم الثانى ٩٠٦/٢، والدر المصون ٤٣٢/٥ والمساعد ١٣٦/٣

الأولى الهاء لمقاربة الألف لها وكونها من مخرجها، فصارت "مهما"[1] وقيل زيدت "ما" على "مـا" الشرطية كما تزاد على "إنْ" فى قوله تعالى: (فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى)[2] فعمل العمل المذكور للثقل الحاصل[3]

وذهب الكسائى والأخفش والزجاج والبغداديون إلى أن "مهما" مركبة من "مه" التى هى اسم فعل بمعنى الزجر و "ما" الشرطية ثم ركبت الكلمتان فصارا شيئاً واحداً[4]

وذهب قوم إلى أنها مركبة من "مَهْ" بمعنى اكفف و "مَنْ" الشرطية، فأبدلت نون "مَنْ" ألفـاً كمـا تبدل النون الخفيفة بعد فتحة والتنوين ألفاً[5] قال السمين الحلبى: "وهذا ليس بشئ، بل "مَهْ" على بابها من كونها من انكفف"[6]

وذهب قوم إلى أن "مهما" مركبة من "مَنْ" و "ما" فأبدلت نون "مَنْ" هاء، كما أبدلوا من ألف "ما" الأولى هاء، وذلك لمؤاخاة "مَنْ" "ما" فى أشياء وإن افترقا فى شئ واحد[7]

وقيل بل هى بسيطة ولا تركيب فيها، ووزنها "فَعْلَىَ" والألف للالحاق، وزال التنـوين للبنـاء،أو الألف للتأنيث.[8]

ورجح أبو على الفارسى قول الخليل، فقال وقد جاء أيضاً "مهما" فى الاستفهام"، وهذا يدل على صحة قول الخليل من أنه ما "لحقها" ما" للزيادة "ثم قال: "وقول الخليل أبين"[9]

---

(١) ينظر الكتاب ٥٩/٣ المقتضب ٤١/٢، والأصول ١٥٩/٢، والمسائل العضديات ٤٦، والدر المصون ٤٣١/٥، والخزانة ١٨/٩

(٢) من الآية ٣٨ من سورة البقرة

(٣) ينظر الكتاب ٦٠/٣

(٤) ينظر معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦٩/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٤٦/٢ والغرة لابن الدهان ٨٢/٣، والمساعد ١٣٧/٣

(٥) ر ينظر البحر المحيط ٣٦٣/٦، وارتشاف الضرب ١٨٦٣/٤

(٦) الدر المصون ٤٣١/٥

(٧) ينظر مشكل إعراب القرآن ٣٢٧/١

(٨) ينظر المساعد ١٣٧/٣

(٩) المسائل العضديات ٤٦ وما بعدها، والمسائل المشكلة ٣١٤

وضعف ابن مالك قول الفارسي فقال: "وندر مجئ "مهما" اسم استفهام كقول الشاعر، أنشده أبو علي:

مَهْمَا لِي الليلةَ مهما لِيَهْ *** أوْدَى بنَعْلَيَّ وسِرْبَالِيَهْ

أراد: ما لى الليلة؟ استفهاما على طريق التعجب[1]

وقال أبو حيان بعد ذكره البيت السابق: "ولا دليل فيه لاحتمال أن تكون "مهْ" بمعنى انكفف،و "ما" هى الاستفهامية[2]

وقال السمين الحلبى عن "مهما" : "وقد يأتى للاستفهام، وهو قليل جداً كقوله:

مَهْمَا لِي الليلةَ مهما لِيَهْ *** أوْدَى بنَعْلَيَّ وسِرْبَالِيَهْ

يريد: مالى الليلة مالى؟ والهاء للسكت[3]

ونلحظ من النصوص السابقة أن مجئ "مهما" للاستفهام قليل، وليس بنادر كما زعم ابن مالك وأبو حيان وابن عقيل، إذ هى مقيسة على غيرها من أسماء الشرط كـ "أين" و "متى" فالقياس لا يأباه والسماع ورد به.[4]

---

(١) شرح التسهيل ٤/٦٩

(٢) ارتشاف الضرب ٤/١٨٦٤

(٣) الدر المصون ٥/٤٢٩

(٤) ينظر شرح الرضى على الكافية القسم الثانى ٢/٩٠٦، وشرح أبيات معنى اللبيب ٦/٣

## المبحث الثلاثون

## "لما" ظرف بمعنى "إذ"

ذهب أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني تبعاً لابن السراج – إلى أنّ "لما" تأتي ظرفاً بمعنى حين، وفيه معنى الشرط، وذلك نحو قولهم: لما جئتَ جئتُ، ويقوى قول أبي على أنها جاءت لمجرد الوقت في قول الشاعر:

إني لأرجو مُحْرِزاً أن ينفعا  *** – إياىَّ لما صرت شيخاً قلعاً(١)

والمعنى: حين صرت، فهي اسم مراد به الظرفية الماضية، ويحتمل كون جواب "لما" محذوفاً لفهم المعنى، أى لما صرت شيخاً قلعاً، حصل لى هذا الرجاء(٢)

قال أبو علي: "ألا ترى: أنك تقول: لما جئتَ جئتُ فتوليها الماضي ولا تليه "لم" ويكون ظرفاً، فقد صار فيه ما ليس فى "لم" كما أن "لو" لما أضيفت إليه "لا" صار فيه معنى آخر. فجعل لما على وجهين:

أحدهما: بمنزلة "لم" كقوله ألما تعجبني، وما أشبهه.

والآخر: أن يكون ظرفاً، ويدخل على الماضي، لأن "لما" إذا لم يكن ظرفاً لم يكن له نحو ليس لـ "لم" ألا ترى: أنه يقال جئتُ ولما، فتحذف الفعل الذى لو ظهر لجزمته، ولا تفعل ذلك بـ "لم" فكأنهم لما أدخلوا عليها "ما" لم يخرجوها عن أن تكون كـ "لم" واتسع فيها بأن جعلت ظرفاً، وإن وليها الماضي.... وإنما حسن أن تحذف الفعل بعد "لما" ولم يحسن ذلك فى "لم" لأنهم لما استعملوها ظرفاً فى قولهم: لما جئتَ جئتُ، وقعت موقع الأسماء فأشبهتها، فلما أشبهتها حسن أن يقع الفعل بعدها ولم يحسن ذلك فى "لم" وأخواتها لأنها لم تقع فى مواقع الأسماء فلم تشبهها.(٣)

---

(١) البيت من الرجز وهو موجود فى شرح التسهيل ١٠٢/٤، وشرح الكافية الشافية ١٦٤٤/٣، واللسان (قلع).....

(٢) ينظر الإيضاح العضدى ٣٢٨/١، وكتاب الشعر ٧٠/١، والمقتضد فى شرح الإيضاح ١٠٩٢/٢ وشرح جمل الزجاجى لابن خروف ٦٩٨/٢ وشرح التسهيل ١٠٢/٤، وشرح الكافية الشافية ١٦٤٤/٣

(٣) المسائل المشكلة ٣١٥ وما بعدها، وينظر كتاب الشعر ٧٠/١، والمغنى ٢٨٠

ومذهب سيبويه والمحققين من النحاة أن "لما" حرف لربط جملة بأخرى ربط السببية، فإذا قلت: لما قام زيدٌ قام عمروٌ، أفادت "لما" ربط الجملة بالجملة،كما تفيده "لو" إلا أن "لو" تدل على عدم الوقوع، بالنسبة إلى عدم وقوع الملزوم، ولما تدل على ربط واقع بواقع، ولهذا قيل هى حرف وجوب لوجوب، وقال بعضهم: هى حرف وجود شئ لوجود غيره، وفصّل بعضهم، فقال: إذا كانت الجملتان مثبتين، كانت "لما" حرف وجوب لوجوب، نحو لما قام خالدٌ قام محمدٌ، وإذا كانت الجملتان مفيتين كانت حرف امتناع لامتناع، نحو لما لم يقم لم أقم، وإن كانت الأولى مثبتة فقط نحو: لما قمت لم أقم، كانت حرف امتناع لوجوب، وإن كانت الأولى منفية فقطنحو لما لم تقم قمت كانت حرف وجوب لامتناع، والحق أن كل ذلك راجع لما سبق من أنها حرف وجوب لوجوب، ويأتى جوابها منفياً بـ "ما" نحو قوله تعالى: (فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ)[1] ومصدراً بإذا الفجائية نحو قوله تعالى: (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ)[2] ويأتى جوابها ماضياً لفظاً ومعنى نحو قوله تعالى: (فَلَمَّا أَن جَاء الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ)[3] ويأتى جوابها جملة اسمية،مع إذا الفجائية نحو قوله تعالى: (فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ)[4] وجاء جوابها مقروناً بإذا مع ليس فى قول كعب بن زهير:

حديثُ أناسٍ فلما سمعته *** إذا ليس فيه ما يُبينُ فأعقلُ(٥)

ومقروناً بالفاء نحو قوله تعالى: (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ)[6] وربما كان جوابها ماضياً مقروناً بالفاء نحو قول الأخطل:

---

(١) من الآية ١٤ من سورة سبأ

(٢) من الآية ٦٥ من سورة العنكبوت

(٣) من الآية ٩٦ من سورة يوسف

(٤) من الآية ١٢ من سورة الأنبياء

(٥) البيت من بحر الطويل، وهو فى شرح ديوان كعب بن زهير للسكرى ٤٦ وروايته "ما أبين"، وارتشاف الضرب ١٨٩٧/٤، والمساعد ١٩٩/٣

(٦) من الآية ٣٢ من سورة لقمان

ولما رأى الرحمنُ أن ليس منهم *** رشيدٌ ولا ناهٍ أخاه عن الغدر

فصَبَّ عليكم تغلبَ بن وائلٍ *** فكانوا عليكم مثلَ راغبة البكرْ(١)

أىّ: صب عليكم، أو فهو صبّ عليكم، فيكون نحو: (فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ)(٢) ويجوز كون الجواب محذوفاً، أى انتقم منكم،فصب عليكم، وقد يكون جوابها مضارعاً نحو قوله تعالى: (فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا)(٣) ، فيجادلنا الجواب، ويحتمل الحذف، أى: أخذ يجادلنا.

قال سيبويه: "و (ما) فى "لما" مغيَّرة لها عن حال (لم) كما غيّرت "لو" إذ قلت: (لوما)، ونحوها. ألا ترى: أنك تقول: لّما، ولا تتبعها شيئاً، ولا تقول: ذلك فى (لم)(٤) وقال أيضاً: "(أما لما) فهى للأمر الذى قد وقع لوقوع غيره وإنما تجئ بمنزلة (لو) لما ذكرنا فإنما هما لابتداء وجواب، وكذلك (لولا) و (لوما) فهما لابتداء وجواب، فالأول سبب ما وقع وما لم يقع"(٥)

وتعقب ابن مالك الفارسى فى حكمه باسمية "لما" بعد حكاية مذهب سيبويه بأنها حرف، فقال والصحيح قول سيبويه، واستدل بقوله تعالى: (وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا)(٦) فإن المراد أنهم هلكوا بسبب ظلمهم،لا أنهم أهلكوا حين ظلمهم، لأن الهلاك متأخر عنه، وربما ينوى(٧)

قال سيبويه: "إن اسميتها مشكوك فيها، وحرفيتها ظاهرة، لأنها دالة على معنى الشرط، فتقتضى فيما مضى وجوباً لوجوب، كما تقتضى "لو" امتناعاً لامتناع، والحكم بالظاهر راجح"(٨)

---

(١) البيت من الطويل وهو فى ديوان الأخطل نشر أنطون صالحان ١٣٢ الطبعة بيروت ١٨٩١م، وشرح التسهيل ١٠٣/٤، والخزانة ٤١٨/٤، والمساعد ٢٠٠/٣، ارتشاف الضرب ١٨٩٧/٤

(٢) من الآية ٣٢ من سورة لقمان

(٣) من الآية ٧٤ من سورة هود

(٤) الكتاب ٢٢٣/٤

(٥) الكتاب ٢٣٤/٤ وما بعدها

(٦) من الآية ٥٩ من سورة الكهف

(٧) ينظر شرح التسهيل ١٠٢/٤

(٨) الكتاب ٢٣٤/٤

وقال أبو حيان: " (لما) التعليقية حرف عند سيبويه، تدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية... وذهب ابن السراج وابن جنّى والفارسى إلى أنها ظرف زمان بمعنى حين، والصحيح مذهب سيبويه"[1]

ونلحظ من نص ابن مالك الحكم على مذهب الفارسى ومن معه بالبطلان وذلك مفهوم من قوله والصحيح قول سيبويه، ولا عبرة بقول ابن عقيل فى شرحه على التسهيل: "وقول المصنف كذا وكذا يشعر بثبوت الأمرين لها، وقد عرفت أنهما قولان، قائل أحدهما لا يقول بالآخر، كأنه رأى أنها قد تتجرد للظرفية، بناء على ظاهر ذلك الشاهد، وتأتى للربط مع امتناع عمل الجواب فيها، كما فى صورتى (ما وإذا)، فأثبت لذلك لها الأمرين، وقد عرفت ما فى الشاهدين من الاحتمال، فتعينُ المصير إلى الحرفية أظهر.[2]

(١) ارتشاف الضرب ١٨٩٦/٤ وما بعدها، وينظر الأصول ١٥٧/٢، ١٧٩/٣ والإيضاح العضدي ٣١٩

(٢) ينظر المساعد ١٩٩/٣

## الفصل الثالث

# الآراء التى ليس لابن مالك موقف منها

## المبحث الأول

## ضم نون التثنية

حكى أبو على الفارسي عن أبي عمرو الشيبانى أن ضم نون التثنية مع الألف لغة نحـو : هما خليلان[1] ، ومنه قول فاطمة الزهراء – رضى الله عنها – :" يا حسنانُ يا حسنانُ " [2]

فيجوز أن يكون شبه غير العلم بالعلم ، ألا ترى أن النحويين قد أجازوا فى رجل يسمى تثنية ، أن يجعلوا النون حرف الإعراب ، فيقولوا : هذا زيدانُ وعمرانُ . وكان القياس ألا يعرى من شئ يدل على التثنية ، كما أنه إذا سمى بجمع بالألف والتاء ، لم يعروه مما يدل على حكاية ذلك ؛ إلا أنهم لما قالوا السبعان فى الاسم المخصوص ، فلم يبقوا شيئًا يدل على حكاية التثنية ، جـاز على ذلك تغيير ما سمى بتثنية .[3]

والسبعان تثنية سبع ، وهو اسم جبل ، وقيل موضع معروف فى ديار قيس ، ولا يوجد فى كـلام العرب اسم على فعلان – بفتح الفاء وضم العين – غيره حتى حكم عليه سيبويه بأنه قليل . [4]

قال ابن جنى :" وحكى قطرب أن من العرب من ضم النون فى نحو الزيدانُ والعمـرانُ وهذان من الشذوذ بحيث لا يقاس غيرهما عليهما" [5]

---

١ – ينظر شرح التسهيل ٦٢/١ ، وارتشاف الضرب ٥٥٦/٢ والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٠/١ ، والتصريح ٧٨/١ والهمع ٤٩/١

٢ – ينظر المساعد ٤٠/١

٣ – ينظر كتاب الشعر لابى على الفارسى ١٢٣/١ وما بعدها

٤ – ينظر الكتاب ٢٥٦/٤ ومعجم البلدان ١٨٥/٣

٥ – سر الضاعة ٤٨٩/٢

وقال الرضى :" وقد تضم أيضًا ، نون المثنى" [1] وكلام الرضى يشعر بالقلة ، وذلك لدخول (قد) على الفعل المضارع .

والبصريون لا يجيزون فى نون التثنية إلا الكسر مطلقًا ، وأجاز الكسائى والفراء فتحها مع اليـاء، فى نحو قول الشاعر :-

على أحوذين استقلت عشيةً *** فما هى إلا لمحةٌ وتغيبُ [2]

ونصًا على أن الفتح لا يجوز مع الألف ، وأجاز ذلك بعضهم[3] ومنه قول الشاعر :-

أعرف منها الجيد والعينانا *** ومنخرين أشبها ظبيانا [4]

حيث فتح الشاعر النون من كلمة (العينانا) وهى مثنى عين .

ونلحظ أن ابن مالك نقل حكاية الفارسي فى ضم نون التثنية دون تعليق عليها ، بالجواز أو المنع ، مع أن سيبويه والرضى حكما عليها بالقلة ، وابن جنى حكم عليها بالشذوذ . (٥)

---

١ - شرح الرضى على الكافية القسم الثانى ٦٣٦/١

٢ - البيت من الطويل لحميد بن ثور الهلالى وهو فى ديوانه ٥٥ ومعنى القرآن للفراء ٤٤٣/٢ ، وسر الضاعة ٤٨٨/٢ والمقرب ٤٧/٢ ، وشرح التسهيل ٦٢/١ و شروح الكافية الشافية ١٩٩/١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٠/١ والدرر اللوامع ٢١/١

٣ - ينظر سر الضاعة ٤٨٩/٢ وشرح الراضي على الكافية القسم الثانى ٦٣٦/١ وشرح الاشمونى ٩٠/١ والدرر اللوامع ٢١/١

٤ - البيت من الرجز لرجل من ضبة كما قيل المفضل هو لرؤبة الحجاج بن العجاج ، وهو من ملحقات ديوانه ١٨٧ ، وذخائر الشعر ٢١٨ ، والمقرب ٤٧/٢ والمقاصد النحوية ١٨٤/١ والخزانة ٤٥٢/٧ ، وشرح عقيل ٧١/١

٥ - ينظر الكتاب ٢٦٠/٤ وسر الصناعة ٤٨٩/٢ ، وشرح التسهيل ٦٢/١ ، وشرح الرضى على الكافية القسم الثانى ٦٣٦/١

## المبحث الثانى

### مجئ "زال" تامة

ذهب أبو على الفارسى إلى أنّ "زال" تأتى تامة فى نحو قولك: مازال زيدٌ عن مكانه، أى لم ينتقل عنه، وأنشد قول الأعشى:

*هذا النهارُ بدا لها من همّها* *** ما بُلها بالليلِ زالَ زوالُها[1] [2]

حيث رفع كلمةَ "زوالها" على أنها فاعل "زال" التامة التى مضارعها "يزيل" أو مضارعها "يزول"، ثم قال: "ولا يمنع عندى أن يجوز الاقتصار على الفاعل فيه كما يجوز فى "كان" إذا أريد به "وقع" ويدل على هذا ما حكى فى تصاريف هذه الكلمة من قوله "زيّلْت" و "زايلْت" ثم نقل إلى الأفعال التى تدل على الزمان مجردة من الحدث "كان" وبابه، فيلزمها الخبر ولا يجوز الاقتصار على فاعليها"[3]

ونقل عن أبى عمرو بن العلاء أنه ينشد البيت بالرفع، ويقول هذا إقواء فى الشعر، قال أبو على الفارسى معقباً على كلام أبى عمرو بن العلاء: "يجوز أن يكون أراد: هذا إقواء فى الشعر، ويجوز أن يريد "أفعل" من القوة"[4]

---

١ البيت من البحر الكامل

"زال زوالها": أى زال جانبها زعراً أو فزعاً، يقال: أزال الله زواله، وزال الله زواله يدعو عليه بالهلاك والبلاء.

والشاهد فيه قوله (زوالُها) حيث رفع على أنه فاعل زال التامة، مع أن القافية فى ديوانه منصوبة ففى ذلك إقواء.

والبيت موجود فى ديوانه شرح محمد محمد حسين ٧٧ طبعة بيروت ١٩٧٤، ومعانى القرآن للأخفش ٤٩/١، وفعل وأفعل للأصمعى يتحقيق د/ عبد الكريم الغرباوى ٥١٦ فى مجلة البحث العلمى بجامعة أم القرى – العدد الرابع ١٤٠١هـ، والمسائل البصريات ٥٨٣/١ وإيضاح الشعر ٢٥٦، ٥٨٤، والمنصف لابن جنى ٢١/٢

٢ ينظر المسائل الحلبيات ٢٧٣، والمسائل البصريات ٥٨٣/١، وإيضاح الشعر ٥٨٧، والمساعد ٢٤٩/١

٣ المسائل الحلبيات ٢٧٣، وينظر الكتاب ٣٦٧/٤ وإيضاح الشعر ٥٨٧، وشرح الرضى على الكافية القسم الثانى ١٠٢٩/٢

٤ المسائل البصريات ٥٨٣/١

وأما على رواية "زال زوالَها" بالنصب فـ "زوالها" على هذه الرواية ينتصب انتصاب المفعول به لا انتصاب المصدر وفاعل زال يحتمل أن يكون اسم الله – عز وجل – أو الهم الذى فى البيت. وهو قوله "من همها"، أو الحيال المراد بقوله "ما بالها بالليل" وموضع "بالليل" نصب على الحال، والمعنى: ما بالها بالليل على خلاف رحلتها بالنهار ومفارقتها لنا.[1]

وكأن الأصمعى فى نفسه شئ من تخريج هذا البيت حيث تملص وتحرج من الكلام على تخريجه بالرفع والنصب.

قال أبو على – أيده الله –: "تبرأ الأصمعى من الكلام فى زال زوالها رفعته أو نصبته، لأنه فى النصب مشكل وفى الرفع جمع بين قافية مرفوعة ومنصوبة، والإقواء إنما هو فى جمع بين قافية مجرورة ومرفوعة"[2]

ونلحظ أن ابن مالك نقل مذهب الفارسى دون تعليق عليه لكنه يشتم منه رائحة الضعف حيث يقول "وقد يعضد رأيه" فقد أدخل قد على الفعل المضارع الذى يفيد التقليل، ثم ذكر الرجز :

*وفى حيا بفيه تفجس *** ولا يزال وهو ألوى أليسُ(٣)*

فـ "يزال" تامة، واسمها ضمير، وجملة "وهو ألوى أليس" حال اغنت عن الخبر، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً، والتقدير: ولا يزال متفجساً، وهو ألوى أليس، والتفجس التكبر، والأليس الشجاع[4]

ويؤيد ابن مالك أبو حيان حيث قال: "وأجاز أبو على فى "زال" هذه التى مضارعها يزال أن تكون تامة قياساً، ولا يحفظ ذلك"[5]

---

١ ينظر إيضاح الشعر ٥٨٨ وما بعدها

٢ المسائل المصريات ٥٨٦/١

٣ البيت من بحر الرجز ولم اهتد إلى قائله، وهو موجود فى المنصف ٨٣/٣، وشرح التسهيل ٣٤٢/١

٤ ينظر شرح التسهيل ٣٤١/١ وما بعدها

٥ ارتشاف الضرب ١١٥٨/٣

## المبحث الثالث

## نوع "ما" بعد نعم وبئس

ذهب أبو على الفارسي – فى أحد قوليه – والزمخشرى وكثيرٌ من المتأخرين إلى أن "ما " فى قوله تعالى : إن تبدوا الصدقات فنعما هى [1]" نكرة تامة منصوبة على التميز ، وهى لا تحتج إلى صفة ولا إلى صلة ، والفاعل ضمير مستتر ، والمرفوع بعد "ما " هو المخصوص بالمدح ، وهذا مذهب البصريين ، والتقدير : نعم شيئا إبداؤها ، ثم حذف المضاف فانفصل الضمير ، وصارت فنعما هى[2] : قال أبو على :" وتقديرها عندي : إن تبدو الصدقات فالصدقات نعم شيئا اى : نعم الشئ شيئا ابداؤاها ، فحذف الإبداء وأقيم المضاف إليه مقامه للدلالة عليه ، والدليل على ما ذكرت من حذف المضاف . أنه لا يخلو من ان يكون "هى " ضمير "الصدقات " وقد حذف الإبداء قبلها ، أو ضميره ، ولم يحذف قبله المضاف ، فلو لم تقدر حذف المضاف لكان فى المعنى : ان تبدوا الصدقات فنعم شيئا الصدقات ، فكان المدح واقعا على "الصدقات" ، وليس المعنى على مدح الصدقات ، إنما على أن أبداها وإظهارها محمود وممدوح وإخفاءها وإيتاءها الفقراء خير "[3] وجوز الفارسي أيضا أن تكون "ما " نكرة موصوفة بالجملة التى بعدها والمخصوص إما محذوف كما فى قوله : " نعما يعظكم به [4]" وإما مذكور كما فى قوله تعالى " بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا "[5] [6] فقال " فأما قوله –عز وجل – : إن الله نعما يعظكم به "

فتحتمل " ما " عندى وجهين ، يجوز ان تكون معرفة ، ويجوز أن تكون نكرة ، فإن حملته على انه معرفة كان رفعا وان لم يكن لقوله : " يعظكم " موضع من الإعراب . وان حملته على انه نكرة

---

١ – من الاية ٢٧١ من سورة البقرة

٢ – ينظر ابن يعيش ٤/٤–٥ ، وشرح التسهيل ١٢/٣ ، وتوضيح المقاصد ٩٩/٣ ، والجنى الدانى ٣٢٨

٣ – المسائل المشكلة ٢٥٩

٤ – من الاية ٥٨ من سورة النساء

٥ – من الاية ٩٠ من سورة البقرة

٦ – ينظر شرح الرضى على الكافية القسم الثانى ١١٢٣/٢

كانت منصوبة ، وموضع يعظكم نصبا، لكون وصفا للاسم الموصوف ، وعلى أى الوجهين حملت "ما" فلابد من معرفة مراده فى المعنى محذوفة من اللفظ يختص به المدح الشائع " [1]

ومذهب سيبويه أن " ما " معرفة تامة أى بمعنى " الشئ " فمعنى " فنعما هى " نعم الشئ هى ، فما ، هوالفاعل لكونه بمعنى ذى اللام ، وهى مخصوص ، وقد أخذ برأيه جماعة من النحويين كالمبرد وابن السراج والفارسي فى أحد قوليه "[2]

قال سيبويه :" ونظير جعلهم " ما " وحدها اسما قول العرب أنى مما أن أصنع ،أى من الأمر أن اصنع ، فجعلوا " ما " وحدها اسماً ، ومثل ذلك غسلته غسلاً نعما ، أى نعم الغسل " [3]

فقدر " ما " بالأمر والغسل . ولم يقدرها بأمر ولا غسل فعلم أنها عنده معرفة .

وأجاز الفراء أن تكون " ما " زائدة وكتبت مع الفعل فصارت كلمة واحدة ، فلا محل لها من الاعراب ، والاسم المرفوع بعدها هو الفاعل .[4]

ونلحظ أن ابن مالك اختار فى شرح الكافية الشافية مذهب الفارسى وهو أن " ما " تميز يقول :" ثم بينت أن " ما " فى نعما وبئسما ، نكرة بمعنى شئ ومحلها نصب على التميز ، والفاعل مضمر ، والى هذا ذهب الزمخشرى وكثير من المتأخرين .

وظاهر قول سيبويه أن " ما " فاعلة وأمال اسم معرفة تام ، وندر تمامها معرفة هنا كما ندر تمامها فى باب النعت "[5]

فالواضح أنه يختار – هنا فى الكافية – أن " ما " الواقعة بعد نعم وبئس تمييز ، وعلى ذلك الاختيار سار فى الألفية ، حيث جعله الوجه المقدم فقال :

*وما مميّز وقيل فاعل* *فى نحو نعم ما يقول الفاضل (٦)*

---

١ – المسائل المشكلة ٢٥٢ وما بعدها

٢ – ينظر المقتضب ١٤١/٢ ، والحجة فى القراءات السبع للفارسى ٢٩٩/٢ والمساعد ١٢٦/٢

٣ – الكتاب ٧٣/١

٤ – ينظر معانى القران للفراء ٥٦/١ وما بعدها ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٧/١ ، والكشاف ٢٩٦/١ ، ٤٠٥ ، والبحر المحيط ١٧٦/٢ ٠٠ وما بعدها والدر المصون ٥٠٧/١ وما بعدها

٥ – ينظر شرح ٠ الكافية الشافية ١١١/٢ والجنى الدانى ٢٣٨

٦ – ينظر شرح ابن عقيل ١٦٦/٣

لكنه فى التسهيل وشرحه ذكر ما يدل على عدوله عن هذا الاختيار بأن " ما " معرفة تامة وأنها الفاعل بقوله :" وقد يقوم مقام ذى الألف واللام " ما " معرفة تامة، وفاقا لسيبويه والكسائى لا موصولة خلافا للفراء و الفارسي : وليست بنكرة مميزة ، خلافا للزمخشرى والفارسي فى أحد قوليه "[1]

واستدل على ذلك بأوجه :

أحدهما : أن " ما " مساوية للضمير فى الإبهام ، فلا تكون تمييزاً

الثانى : أنه كثر الاقتصار عليها فى نحو غسلته غسلاً نعما ، والنكرة التالية لا يقتصر عليها الا نادراً

الثالث : ان التمييز فى هذا الباب وفى غيره أيضا ، لابد ان يكون قابلاً لـ" أل " لأن التمييز لا يكون بالأسماء المتوغلة فى البناء ولا المتوغلة فى الإبهام كـ" سىّ " ولا أدخل فى الإبهام والبناء من " ما" كما نص على ذلك ابن عصفور .[2]

الرابع : أن ابن مالك استند إلى قول سيبويه فى الكتاب " ونظير جعلهم " ما " وحدها اسما قول العرب : إن مما أن أصنع ، اى من الأمر أن اصنع فجعل " ما " وحدها اسما ، ومثل ذلك : غسلته غسلا نعما ، آى نعم الغسل "[3]

والظاهر أن ابن مالك قد أطمأن إلى اختياره الثاني من أن " ما " معرفة تامة تقوم مقام المعرف بالألف واللام ، واستبعد اختياره الأول – فى الكافية و الألفية – من كونها تمييزاً ، ما ذهب إليه هو الصحيح لقوة أدلته ، ولمنافاة " ما " للمراد من التمييز فهى مبهمة والتميز إنما يفسر الإبهام فكيف يفسر المبهم مثيله ؟[4]

---

١ – التسهيل ١٢٦ ، وشرحه ١٢/٣ وما بعدها

٢ – ينظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٦٠٠/١ ، وشرح التسهيل ١٢/٣ وما بعدها وتوضيح المقاصد للمرادى ٩٩/٣ ، والهمع ٢٨/٥

٣ – الكتاب ٧٣/١

٤ – ينظر التردد فى بعض اراء ابن مالك النحوية والصرفية بين الكافية والالفية والتسهيل للدكتور مصطفى سيد السمين ٣٨ ، ٣٩ ط /١ مطبعة الامانة ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م

## المبحث الرابع

## حكم تقديم المفضول على اسم التفضيل

ذهب أبو على الفارسى فى التذكرة إلى أن مجرور "من" الداخلة على المفضل عليه، إن كان مما لـــه الصدارة فى الكلام أو مضافاً لماله الصدارة، فإنه يجب تقديمه على اسم التفضيل، كأن يكون اسم استفهام، أو مضافاً إليه، وذلك نحو ممن أنت خيرٌ؟ ومن أى الطلاب أنت أذكى؟ وندر تقديم "منِ" ومجرورها فى غير ذلك، كقولك فىالرمة:

فلا عيبَ فيها غيرَ أنّ سريعَها *** قطوف وألاّ شئَ منهنّ أكسلُ(١)

وكقول الفرزدق:

قالت لنا أهلا وسهلا وزّودت *** جنى النحلُ أو بل ما زودتْ منه أطيبُ(٢)

وكقول جرير بن عطية الخطفى:

إذا سايرتُ أسماءُ يوماً ظعينةً *** فأسماءُ من تلك الظعينةِ أملحُ(٣)

حيث تقدمت من الجارة للمفضل عليه، على اسم التفضيل فى الأبيات الثلاثة، والأصل فى البيت الأول: وأن لا شئ أكسل منهنّ، وفى البيت الثانى بل ما زودت أطيب منه، وفى البيت الثالـــث: فأسماءُ أملح من تلك الظعينة، وهذا نادر، لأن الأصل أن تلى "من" التفضيلية أفضل التفضيل، لأنها من تمام معناه، أو تلى معموله، كما جاء فى قول أوسى بن حجر:

---

١ البيت من الطويل وهو فى شعره بتصحيح وتنقيح سير تشارلس ليال ٦٨ طبعة دار المعارف، وشرح الكافيةالشافية ١١٣٤/٢، وشرح التسهيل ٥٤٠/٣، والفرائد الجديدة ٦٨٦/٢، وشرح ابن عقيل ١٨٥/٣ وشرح الأشمونى ٣٩/٣

٢ البيت من الطويل للفرزدق من أبيات يقولها فى امرأة ن بنى ذهل بن ثعلبة قرته وحملته وزودته وهو موجود فى ديوانه بتحقيق عبد الله الصاوى ٣٢ طبعة القاهرة ١٣٥٤هـــ - ١٩٣٦م، والمسائل الحلبات ١٧٧ وشرح التسهيل ٥٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٣٣/٢ وشرح ابن عقيل ١٨٤/٣، والهمع ١٠٤/٢

٣ البيت من الطويل

وهو موجود فى شرح ابن عقيل ١٧٦/٣، وأوضح المسالك ٢٩٣/٣ والهمع ١٣٤/٢، والدر اللوامع ١٨١/٢

فإنا رأينا العُرضَ أحوح ساعةً *** إلى الصونِ من رَبطٍ ملاءٍ مُسَهّم(١)

حيث ولى أفعل التفضيل احوج" معمولة "ساعةً"، لأنها ظَرف لأحوج[٢]

قال قد فصل بين "أحوج" وبين ما هو من صلته "إلى الصَوْنِ من رَبطٍ" بما ليس من صلته" ساعةً"[٣]

ورأينا ابن مالك بعد نقله لهذه المسألة يقول: ذكر هذه المسألة أبو على الفارسى فى التذكرة، وعلى هذا الأصل تقول: ممن كان زيدٌ أفضلَ، وممن ظننت زيداً أفضلَ،وهى من المسائل المغفول عنها[٤]

ونلحظ أن الفارسى منع جواز هذه المسألة فى المسائل الحلبيات حيث قال: "أفعل" هذا لا يقوى قوة الفعل فيعمل فيما قبله، ألا ترى أنك لا تجيز ممن أنت أفضلُ، ولا ممن أفضلُ أنت، فتقدم الجار عليه لضعفه أن يعمل فيما تقدمه"[٥]

قال أبو حيان: "وإذُ وقع فيه الخلاف من الفارسى، فينبغى المنع حتى يسمع مثل هذا التركيب عن العرب، وإن كان القياس يقتضى جوازه"[٦]

---

١ البيت من الطويل وهو فى ديوانه بتحقيق الدكتور محمد يوسف نجم ١٢١ طبعة دار صادر بيروت ١٩٧٩م،والتكملة للفارسى ص ٣٠٨، والمخصص لابن سيدة ٨٦/١٦، وابن يعيش ٦١/٢، ١٠٤/٦، وشرح الرضى على الكافية القسم الثانى ٧٧٦/١ والخزانة ٢٦٣/٨

٢ ينظر كتاب التكملة لابى على الفارسى ٣٠٨

٣ ابن يعيش ٦١/٢، ١٦٤/٦

٤ ينظر التسهيل ١٣٣ وشرحه ٥٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٣٤/٢

٥ المسائل الحلبيات ١٧٧

٦ ارتشاف الضرب ٢٣٣١/٥

المبحث الخامس

## الممنوع من الصرف صفة

حكى أبو على الفارسى: ابد بهذا من أوّلَ، بالفتح على أنه مجرور ممنوع الصرف للوصفية ووزن الفعل، لأنه وصف أصلى ومؤنثة على "فعْلى" – بضم الفاء – فهو اسم تفضيل نحو أكبر وأعظم وأقرب وأدنى[1] كما هو مذهب سيبويه: حيث يقول، "وسألت الخليل عن قولهم: مُذْ عامُ أوّلُ، ومُذْ عامٍ أول، فقال: أوّلُ ههنا صفة، وهو أفْعُلُ من عامك، ولكنهم ألزموه هنا الحذف استخفافاً، فجعلوا هذا الحرف بمنزلة أفضل منك" وإذا قلت: عامُ أوّلُ، فإنما جاز هذا الكلام لأنك تعلم بـه أنك تعْنى العام الذى يليه عَامُك، كما أنك إذا قلت: أوّلُ من أمس، أو بعدَ عدٍ، فإنما تعنى الـذى يليه أمسٍ، والذى يليه غُدٌ"[2]

ويقول الفارسى: "ومن ذلك أوّلُ"، تقول هذا رجلٌ أوّلُ، فلا تصرف، تريـد: أوّلَ مـن غـيره فتحذف الجار مع المجرور، وهو فى تقدير الإثبات، فلذلك لم تصرف. وفى التنزيل (فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى)[3] ، أى السر وأخفى من السر[4] ، وقال الشاعر:

*يا ليتها كانت لأهْلى إبلا *** أو هَزُلتْ فى جَدْبِ عامٍ أوّلا (٥)*

فلم يصرف أوّل، لأنه صفة معناه أوّلَ من عامك"[6]

فإذا كان صفة هكذا كما ذهب إليه سيبويه وحكاه الفارسى، فإنه يؤخذ حكم أفعـل التفـضيل، فيضاف إلى النكرة نحو: هذا أوّلُ رجلٍ ورد إلينا ويستعمل بـ "منْ" نحو ما رأيته مـذ أولَ مـن

---

١ ينظر شرح التسهيل ٦٣/٣، وأوضح المسالك ١٦٢/٣

٢ الكتاب ٢٨٨/٣

٣ من الآية ٧ من سورة طه

٤ ويجوز أن يكون فعلاً ، والتقدير: وأخفى الله عن عباده غيبه ينظر الدر المصون ١٤/٨

٥ البيتان من الرجز ولم اهتد إلى قائلهما:

وهما موجودان فى الكتاب ٤٦/٢، والتكملة ٣٠٦ والتعليقة ١٠٣/٣، والمخصص ٩٦/١٦ ،ابن يعيش ٣٤/٦، ٩٧، ٩٨ ولسان العرب "وأل" ٢٤٣/١٤

٦ التكملة ٣٠٥ وما بعدها

أمس، ويضاف إلى المعرفة نحو قوله تعالى: (وَأَنَاْ أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ)[1] وتدخل عليه "أل" نحو الأول، والأوّلان، والأوّلون، والأوائل،والأولى، والأوليان، والأوليات،والأوّل، ومما يخصه من الأحكام أنه إذا نويت إضافته جاز أن يبنى علىالضم نحو أبدأ بهذا أوّلُ نريد أول الأشياء، ولا يجوز ذلك فى غيره، لا تقول: أبدأ بهذا أسبق تريد: أسبق الأشياء، وتقول: ما رأيته أول من أمس، على معنى: ما رأيته يوماً أوّل من أمس.

وأما إذا كان اسماً مجرداً عن الوصفية، فإنه يجرى مجرى "أفكل" وهو معروف فتقول: ماله أوّلٌ ولا آخرٌ، بالتنوين والتنكير[2]

قال أبو على: "إذا سميت "بأوّلَ" فجلته "أوّل" الذى يصحبه "منك" المحذوف منه صرفته فى النكرة، كما أنك لو سميته "بأفضل" وحذفت "منك" لصرفته فى النكرة، لأن هذا إنما يكون بمنزلة "أحمر"، إذا كان معه "منك"، فإذا لم يكن معه صار بمنزلة "أفكل". وأما إذا سميته "بأوّل" الذى هو اسم بمنزلة "أفكل" فهو منصرف فى النكرة، وهو أجدر بالانصراف"[3]

وقال الرمانى: "وتقول: ما تركتُ له أولا ولا آخراً، فتجريه ها هنا مجرى "أفكل"، وعلى كلا الوجهين إذا صار اسماً علماً ثم نكرته صرفته"[4]

ونلحظ أن كلمة "أوّل" تستعمل صفة فتمنع من الصرف للوصفية ووزن الفعل، وتستعمل اسماً منكراً فينصرف وهو الأجدر بالانصراف كما نص عليه الفارسى[5]

ونلحظ كذلك موافقة ابن مالك لمذهب الفارسى حيث اكتفى بنقل كلامه دون تعليق عليه.

---

١ من الآية ١٤٣ من سورة الأعراف

٢ ينظر الكتاب ٣/

٣ التعليقة ١٠٢/٣

٤ شرح الرمانى للكتاب ٣/ت ٣٩٨ (مخطوط) بمكتبة ملة فيض الله تمت رقم ١٩٨٤، وإبراهيم باشا تحت رقم ١٠٧٤ - ١٠٧٥

٥ ينظر التعليقة ١٠٢/٣

## المبحث السادس

## الباء تأتى بمعنى " منْ " التبعيضية

ذكر أبو على الفارسى ـــ تبعاً للكوفيين ـــ فى كتابه التذكرة أنّ الباء الجارة تأتى بمعنى "مِنْ" التبعيضية وذلك إذا كان المجرور بها بعضاً مما قبلها أو مما بعدها، وذلك نحو قوله تعالى: (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ)[1] أى منها وجعل منه قول الشاعر:

*فلثمتُ فاها آخذا بقَرونِها  ***  شُرْبَ النزيف ببرد ماء الحَشرَجِ(٢)*

وقول أبي ذؤيب الهذلى:

*شربن بماء البحر ثم ترفعت  ***  متى لججٍ خُضْرٍ لهن نئيجُ(٣)(٤).*

ـــ قال الفراء: فى قوله تعالى: "من أنصارى إلى الله"[5] المفسرون يقولون: من أنصارى مع الله، وهو وجهٌ حسنٌ"[6]

---

(١) من الآية ٦ من سورة الإنسان.

(٢) البيت من الكامل وهو منسوب لعمر بن أبي ربيعة، وهو فى ديوانه ١٢٠ طبعة بيروت ١٣٧٠هـ، ونسب لعبيد بن أوس فى شرح أبيات مغنى اللبيب ٣١٣/٢، والمقاصد النحوية ٢٧٩/٣، والدور اللوامع ١٤/٢

(٣) البيت من الطويل وهو فى ديوان الهذليين ٥١/١ مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٥ والخصائص ٨٥/٢، وسر الصناعة ١٣٥/١ ، ٤٢٤، وتأويل مشكل القرآن ٥٧٥، ومقاييس اللغة ٢٩٦/٥، ومعنى اللبيب ١٠٥/١ والتصريح ٢١٢، والأشباه والنظائر ٥٥/٣، والخزانة ٩٧/٧ وما بعدها وفيه شاهدان: أحدهما موافقة الباء لمن التبعيضية فى قوله (بماء البحر) أى من ماء البحر وهو المقصود هنا.

والثانى: مجئ متى جاره موافقة لمن أو وسط فى قوله متى لجج.

(٤) ينظر شرح التسهيل ١٥٣/٣، وشرح الكافية الشافية ٨٠٧/٢ والمغنى ١٠٥/١ والجنى الدانى ٤٣، والخزانة ٩٨/٧ وما بعدها.

(٥) من الآية ١٤ من سورة الصف.

(٦) معانى القرآن للفراء ١١٢/٣

وليس هذا الرأى مقصوراً على الكوفيين، بل إنّ المبرد من نحاة البصرة قد أخذ به، حيث قال فى الكامل: "وحروف الخفض ، يبدل بعضها من بعض إذا وقع الحرفان فى معنى بعض المواضع، قال الله جل وعز "أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ"(١) أى عليه، وقال ابن الطثرية:

عَدَتْ عليه تنفضّ الطَلّ بعدما *** رأتْ حاجب الشمس استوى فترفعاً(٢)

أى عنه، وهكذا كثير جداً"(٣) وقال فى المقتضب: "فمن ذلك قوله – عز وجل –: (يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ)(٤) أى بأمرالله

وقال: (وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ)(٥) أى: على. وقال: (أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ)(٦) أى: عليه وقال الشاعر:

هُمّ صَلّبوا العَبدىَ فى جذْعِ نَخلةٍ *** فلا عطستَ شَيبانُ إلاّ بأجْدعَا(٧)

وقال الآخر:

اذا رضيت علىّ بنو قشير *** لعمر الله أعجبنى رضاها(٨)

أى: عنّ"(٩) وهو اختيار ابن هشام كذلك، حيث قال عن مذهب الكوفيين والفارسى: "ومذهبهم أقل تعسفاً"(١٠) وعقد فى أوضح المسالك فصلا لذكر معانى

---

(١) من الآية ٣٨ من سورة الطور

(٢) البيت من بحر الطويل وهو فى ديوانه ٧٨

(٣) الكامل للمبرد تحقيق الدكتور أبو الفضل ابراهيم ٩٧/٣ وما بعدها ط/٢ بيروت دار الفكر العربى

(٤) من الآية ١١ من سورة الرعد

(٥) من الآية ٧١ من سورة طه

(٦) من الآية ٣٨ من سروة الطور

(٧) البيت من الطويل لسويد بن أبى كاهل فى شرح شواهد المغنى ٩٧٤/١ ونسب لمرأة من العرب فى الخصائص ٣١٣/٢

(٨) البيت من الوافر للقحيف العقيلى، وهو موجود فى معانى القرآن للأخفش ٥١/١ – ١٤٠، والخصائص ٣١١/٢، والمقتضب ٣١٨/٢، والإنصاف ٦٣٠/٢، وشرح التسهيل ٦٠/٣، وشرح الكافية الشافية ٨٠٩/٢، وأوضح المسالك ٤٣/٣، وشرح ابن عقيل ٢٥/٣

(٩) المقتضب ١٣١/٢

(١٠) مغنى اللبيب ١٥١

حروف الجر[1]، واختاره الهروى فى الأزهية[2] والأزهرى فى التصريح[3] والصبان[4] والخضرى[5] وغيرهم من المعاصرين كأمثال الأستاذ عباس حسن[6]

وذكر ابن مالك أن الأجود من رأى الفارسى أن يكون ذلك من باب التضمين ضمن الفعل (شربن) معنى الفعل (روين) فعومل معاملته، والعرب تضمن الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف[7]

ومن هنا غلط من جعل بعض الحروف تقوم مقام بعض كما يقولون فى قوله تعالى: (لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ)[8] أى: مع نعاجه، وقوله (مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ)[9] أى: مع الله، ونحو ذلك والتحقيق ما قاله نحاة البصرة من التضمين، فسؤال النعجة يتضمن جمعها وضمها إلى نعاجه، وكذلك قوله تعالى: (وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ)[10] ضمن معنى يزيغونك ويصدونك وكذلك قوله تعالى: (وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا)[11] ضمن معنى نجيناه وخلصناه، وكذلك قوله تعالى: (يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ)[12] ضمن معنى يروى بها، ونظائره كثيرة.[13]

وقد اختار مذهب البصريين ابن جنّى وابن الشجرى، قال ابن جنّى: "هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه، وذلك أنهم يقولون: إن (إلى)

---

(١) ينظر أوضح المسالك ٣/٢١

(٢) ينظر الأزهية ١٦٢

(٣) ينظر التصريح ٢/٣٠١

(٤) ينظر حاشية الصبان ٢/١٢

(٥) ينظر حاشية الخضرى ١/٤٣

(٦) ينظر النحو الوافى ٢/٤٩٢

(٧) ينظر شرح التسهيل ٣/١٥٣، وارتشاف الضرب ٤/١٦٩٨

(٨) من الآية ٢٤ من سورة ص

(٩) من الآية ١٤ من سورة الصف

(١٠) من الآية ٧٣ من سورة الإسراء

(١١) من الآية ٧٧ من سورة الأنبياء

(١٢) من الآية ٦ من سورة الإنسان

(١٣) ينظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣١/٢٤٣، وشرح التسهيل ٣/١٥٣ ومعنى اللبيب ٥١

تكون بمعنى (مع)، ويحتجون لذلك بقوله سبحانه: (مَنْ أَنصَارِي إِلَـى اللَّـه)[1]، أى: مـع الله. ويقولون: إنّ (فى) تكون بمعنى (على)، ويحتجون بقوله عز اسمه: (وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ)[2] أى عليها" وغير ذلك مما يوردونه، ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنا نقول: إنه يكـون بمعناه فى موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه. "ثم قال: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر. وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إيذاناً بأن الفعل فى معنى ذلك الآخر، فلذلك جئ معه بالحرف المعتاد مع ما هو فى معناه، وذلك كقوله عز اسمه: (أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَآئِكُمْ)[3] وأنت لا تقول رفثت الى المرأة، وإنما تقول: رفثت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا بمعنى الإفضاء، وكنـت تعـدى أفضيت بإلى، كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ (إلى) مع الرفث، إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه"[4] وهو اختيار ابن الشجرى حيث قال: "وقوله: (وَلا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ)[5] أى لا تتجاوز عيناك، من قولهم: لا تعد هذا الأمر" ولكنه أوصله إلى المفعول بـ (عن) حملا على المعنى" فحمل (لا تعد عيناك عنهم) على لا تصرف عيناك عنهم" ولهذا نظائر فى القرآن، وفى شعر العرب، فمنها تعدية الرفث بـ (إلى) فى قوله تعالى جده: (أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَآئِكُمْ)[6] وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، ولكنه جئ به محمولاً على الإفضاء"[7]

والحق أن ابن مالك تردد فى اختياره فى هذه المسألة فمرة اختار النيابة كما ذهب إليها الكوفيـون والفارسى، حيث قال: "وقد جاء (من) بمعنى (على) فى قوله تعالى: (وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا

---

(١) من الآية ١٤ من سورة الصف

(٢) من الآية ٧١ من سورة طه

(٣) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة

(٤) الخصائص ١٠٣/٢ وما بعدها

(٥) من الآية ٢٨ من سورة الكهف

(٦) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة

(٧) أمالى ابن الشجرى ٣٢٢/١

بِآيَاتِنَا)[1] أى على القوم، وكذلك قال أبو الحسن الأخفش، وإليه أشرت بذكر الاستعلاء فى معانى "مِنْ"[2] وقال فى الألفية:

*بَعْض وبيِّن وابتدئ بالأمكنة *** بمِنْ وقد تأتى لبدء الأزمنة*

وقال:

*"على" للاستعلا ومعنى (فى) و "عن" بـ "عَنْ" تجاوزاً عَنِى مَنْ قَدْ فَطِنْ*

وكذا بقية الحروف عدد لكل منها أكثر من معنى.[3]

ومرة أخرى اختار التضمين كما ذهب إليه البصريون، فقال: "والأجود فى هذا أن يضمن "شربن" معنى "روين" ويعامل معاً معاملته"[4]

---

(١) من الآية ٧٧ من سورة الأنبياء

(٢) ينظر شرح التسهيل ١٣٦/٣ وما بعدها

(٣) ينظر شرح ابن عقيل ١٥/٣، ٢٢ وما بعدها

(٤) ينظر شرح التسهيل ١٥٢/٣ وما بعدها

## المبحث السابع

### إعراب أسلوب (عمرك الله)

ذهب أبو على الفارسى إلى أن قولهم عَمْرَكَ اللهُ، مصدر متضمن معنى القسم الطلبى، والمراد عَمْرَكَ اللهُ تعبيرا، فأضيف المصدر إلى المفعول "الكاف"، ورفع الفاعل (الله)[1] وقيل المعنى ذكّرتُكَ بالله تذكيراً يعمرِّ القلب، ولا يخلو منه، وهو مصدر على حذف الزوائد، والتقدير: تعميرك الله، أى تذكيرك بالله، فيروى بنصب لفظ الجلالة على إسقاط الخافض، وهو رواية أهل العربية، ومنه قول عمر بن أبى ربيعة:

*أيها المنكحُ الثريا سُهَيْلا* *** *عَمْرَك اللهَ كيف يلتقيان(٢)*

بنصب لفظ الجلالة (الله) وفى رواية ابن الأعرابى برفعها من إضافة المصدر إلى مفعوله، ورفع الفاعل به على حد قول الفرزدق:

تنقى يداها الحصى فى كلِ هاجرة نفْى الدراهيم تنقادُ الصيارِيف

حيث أضاف المصدر "نفى" إلى مفعوله "الدراهيم" ورفع به الفاعل "تنقاد" وهو مصدر على "تفعال" نحو تذكار وتقتال وتبياع بمعنى الذكر والقتل والبيع، وليس هذا مخصوصاً بالضرورة، ففى الحديث، "وحج البيت من استطاع إليه سبيلا"[3] والمعنى وأن يحج البيت المستطيعُ، لكنه قليل. قال السمين الحلبى: "ويجوز حينئذ فى الجلالة وجهان: النصب والرفع، فالنصب على أنه مصدر مضاف لفاعله وفى ذلك معنيان، أحدهما: أن الأصل: أسألك بتعميرك الله، بوصفك الله تعالى بالبقاء، ثم حذف زوائد المصدر (التاء والياء) الثانى: أن المعنى: بعبادتك الله، والعمر: العبادة، حكى

---

(١) ينظر شرح التسهيل ١٩٧/٣، وشرح الكافية الشافية ٨٧٠/٢ وما بعدها

(٢) البيت من الخفيف وهو فى شرح ديوانه للأستاذ عبد أعلى مهنى ٤١٦ طبعة بيروت ١٩٨٦ - ١٤٠٦ هـ، والشعر والشعراء ٤٦٢/٢، وابن يعيش ٩١/٩ وكشف المشكل ٥٧٨/١، والخزانة ٢٨/٢

(٣) ينظر صحيح مسلم تحقيق محمد فؤادعبد الباقى ٤٢/١ طبعة البحوث العلمية والافتاء بالسعودية ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠م، وسنن الترمذى تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ٦٥/٢ ط/٢ دار الفكر بيروت ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م.

ابن الأعرابي "عَمَرْتُ ربي" أى: عبدته، وفلان عامر ربه، أى عابده، وأما الرفع: فعلى أنه مضاف لمفعوله"[1]

وحكى أبو على الفارسى عن الأخفش أن أصله:بتعميرك الله، ثم حذف زوائد المصدر والفعل "الياء والتاء والياء" والفعل "عمّر" فانتصب ما كان مجروراً بها[2]

ويدل على ما قاله الأخفش، وأنه ليس منصوباً على إضمار فعل، إدخال باء الجر عليه قول عمر بن أبي ربيعة:

بِعَمرْكَ هل رأيتَ لها سَمِيًّا *** فشاقَكَ أَمْ لقيتَ لها خَدِيناَ(٣)

وإنما وجب حذف الفعل هنا لوجود الفاعل أو المفعول بعد المصدر مضافاً إليه، أو بحرف الجر، لأن حق الفاعل والمفعول به أن يعمل فيهما الفعل ويتصلا به، فاستحسن حذف الفعل فى بعض المواضع، إمّا إبانةً لقصد الدوام واللزوم كما فى (عمرك الله) وإمّا لتقدم ما يدل عليه، كما فى قوله تعالى (كِتَابَ اللّهِ عَلَيْكُمْ)[4] و (صبغة الله)[5]،[6]

وقيل: تعميرك الله: انتصب (تعميرك) ولفظ الجلالة على أنهما مفعولان، أى أسألك الله تعميرك،وقيل تعميرك منصوب بأسألك، ولفظ الجلالة منصوب بالمصدر، وهو عمر بمعنى تعمير.[7]

جوّز المبرد والسيرافى أن ينتصب المصدر (عَمْرَكَ الله) بفعل قسم محذوف، تقديره: أقسم عليك بعَمْرك الله، أى بتعميرك الله، أى بإقرارك له بالدوام والبقاء، ويكون جوابه محذوفاً، فيكون الكاف فى محل رفع ولفظ الجلالة فى محل نصب[8] ولا يكون فى القسم إلا مفتوح العين وفيه فى غير

---

(١) الدر المصون ١٧٤/٧

(٢) ينظر المحتسب ١٠٠/١ وابن الشجرى ٣١٥/١ وما بعدها، وشرح الكافية الشافية ٨٧٠/٢ وما بعدها وشرح التسهيل ١٩٧/٣

(٣) البيت من الوافر وهو فى ديوانه ٤١٥، وإرتشاف الضرب ١٧٩٥/٤ والدرر اللوامع ٥٤/٢، والخزانة ٥١/١٠

(٤) من الآية ٢٤ من سورة النساء

(٥) من الآية ١٣٨ من سورة البقرة

(٦) ينظر شرح التسهيل ١٩٧/٣، وارتشاف الضرب ١٧٩٤/٤ وما بعدها

(٧) ينظر إرتشاف الضرب ١٧٩٥/٤

(٨) ينظر المقتضب وحاشيته ٣٢٦/٢ وما بعدها وابن يعيش ٩١/٩ وما بعدها

القسم لغتان: "عَمْر" و"عُمْر" وهما لغتان فصيحتان، وهناك لغة ثالثة وهى "العُمُر" بضم العين والميم.(١)

قال ابن خروف "ومما ألحق بباب القسم وليس منه وإنما هى استعطافات: "عَمْرُكَ اللهَ إلا فعلت" و "قعْدَكَ الله لما فعلتَ"، و "نشدَك اللهَ أن لو فعلتَ" و "قعيدَكَ اللهَ افعل ولا تفعل وهل فعلتَ؟" ولا يكون فيها إلا النصب بإضمار فعل"(٢)

والظاهر من كلام سيبويه أن (عَمْرَكَ الله) منصوب على المصدر، وهو مضاف إلى المفعول الأول "الكاف" ونصب المفعول الثانى (الله)، لأن عَمَرَ تضمن معنى السؤال فتعدى إلى مفعولين، والأصل عمّرتكَ الله تعميرا، فحذف الزوائد من المصدر، وأقيم مقام الفعل مضافاً إلى المفعول الأول ونصب المفعول الثانى.(٣)

والصحيح أنّ نصبه إذا كان دعاء يكون على المصدرية، وإذا كان قسماً نصب كنصب أسماء القسم المحذوف منها حرف الجر، كأنه قال: أقسم عليك بتعميرك الله، أو أقسم عليك بعبادتك اللّه.(٤) ويفهم مما

---

(١) ينظر معانى القرآن وإعرابه للزجاج ١٨٣/٣، واللسان (ع.م.ر) ٦٠١/٤

(٢) شرح جمل الزجاجى لابن خروف ٥٢٠/١

(٣) ينظر الكتاب ٣٢٢/١ وما بعدها، وشرح الرضى على الكافية القسم الأول ٣٦٥/١

(٤) ينظر الدرة الصيفة الجزء الأول ٣٢٩/١

المبحث الثامن

## مجئ "أو" بمعنى "بل"

ذهب أبو على الفارسى وتلميذه ابن جنى – تبعاً للكوفيين – إلى أنّ "أو" تأتى بمعنى "بل" للإضراب مطلقاً،واستدلوا بقراءة أبي السمّال العدوى: (أَوَكُلَّمَا عَاهَدُواْ عَهْداً)[1] ساكنة الواو[2] على أن "أو" بمعنى "بل"، ولا يصح أن تكون "أو" هذه فى قراءة أبي السمّال العدوىَ حرف عطف كقراءة الجمهور "أوكلما" بتحريك الواو، لأن واو العطف لم تكن فىموضع علمناه ساكنة، وإنما يسكن بعدها مما يخلط معها فيكونان كالحرف الواحد، نحو قوله تعالى: (وَهُوَ اللَّهُ)[3] ، وقوله سبحانه: (وَهُوَ وَلِيُّهُمْ)[4] بسكون الهاء، فأمّا واو العطف فلا تسكن لسببين:

أحدهما: أنها فى أول الكلمة والساكن لا يبتدأ به.

والآخر: أنها وإن اعتمدت على همزة الاستفهام قبلها فإنها مفتوحة، والمفتوح لا يسكن استخفافا، وإنما يكون ذلك فى المضموم والمكسور نحو: كرْم وعلْم الله.

فإذا كان الأمر كذلك كانت "أو" هذه حرفاً واحداً، إلاّ أنّ معناها معنى بل للترك والتحول، فهى بمنزلة أم المنقطعة[5] نحو قول العرب: إنها لأبل أم شاء، فكانه قال بل أهى شاء؟ فكذلك معنى "أو" ها هنا، حتى كأنه قال: "وما يكفر بها إلا الفاسقون، بل كلما عاهدوا عهداً نبذ فريق منهم"، ويؤيده ويؤكده قوله تعالى من بعده: (بَلْ أَكْثَرُهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ)[6] ، فكأنه قال: بل كلما عاهدوا عَهْداً، بل أكثرهم لا يؤمنون.

حكى الفراء: اذهبْ إلى زيد أو دعْ ذلك فلا تبرح اليومَ، والمعنى: بل دع ذلك فلا تبرح اليوم، وجعل منه قول ذى الرمة:

---

(١) من الآية ١٠٠ من سورة البقرة

(٢) فى المحتسب ٩٩/١، ومختصر شواذ القرآن ١٦، والبحر المحيط ٣٢٣/١ والدر المصون ٢٥/٢

(٣) من الآية ٣ من سورة الأنعام

(٤) من الآية ١٢٧ من سورة الأنعام

(٥) ينظر الحجة للفارسى ١٩٩/١، ٤٥٣وما بعدها والمحتسب لابن جنى ٩٩/١ وما بعدها

(٦) من الآية ١٠٠ من سورة البقرة

بدتْ مثلَ قرْنِ الشمس فى رونق الضحى *** وصورتها أو أنت فى العين أملحُ(١)

فالمعنى عنده: "بل أنت فى العين أملح" كذلك قال فى قوله تعالى: (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ)(٢) معناه: بل يزيدون(٣).

وذهب الأخفش والجرمى وبعض الكوفيين إلى أنّ "أو" هنا بمعنى الواو فتتفق القراءتان قراءة الجمهور وقراءة أبي السمال العدوى، وقد ثبت ورود "أو" بمنزلة الواو كثيراً فى القرآن الكريم كقوله تعالى: (وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا)(٤) وقوله تعالى: (وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا)(٥)، فلتكن هذه القراءة كذلك(٦)

وذهب الزمخشرى إلى أنّ "أو" الساكنة فى قراءة أبي السمال عاطفة على "الفاسقين"(٧) وقدره بمعنى إلا الذين فسقوا أو نقضوا يعنى أنه عطف الفعل على الاسم، لأنه فى تأويله، وذلك كقوله تعالى: (إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا)(٨) أى: الذين اصدقوا وأقرضوا(٩) واشترط سيبويه والبصريون لدلالة "أو" على الاضراب شرطين:

أحدهما: أن تسبق بنفى أو نهى، والآخر: أن يعاد معها العامل نحو: لستَ بشْراً أو لستَ عمرْاً، ولا تضرب زيداً ولا تضرب عمراً، وأطلق ذلك الكوفيون(١٠)

---

(١) البيت من الطويل، وهو فى ملحقات ديوانه ١٨٥٧، والخصائص ٤٥٨/٢، والمحتسب ٩٩/١، والإنصاف ٤٧٨/٢،والدر المصون ١٦٧/١، والخزانة ٦٦/١١

(٢) الآية ١٤٧ من سورة الصافات

(٣) ينظر معانى القرآن للفراء ٧٢/١، ٣٩٣/٢، والدر المصون ٢٥/٢

(٤) من الآية ١١٢ من سورة النساء

(٥) من الآية ٢٤ من سورة الإنسان

(٦) ينظر معانى القرآن للأخفش ٣٤/١، ٤٩١/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤٩٥/١، والجنى الدانى ٢٣٠، والتصريح ١٤٦/٢، والخزانة ٢٥٨/١٠

(٧) من الآية ٩٩ من سورة البقرة

(٨) من الآية ١٨ من سورة الحديد

(٩) ينظر الكشاف ٣٠٠/١

(١٠) ينظر الكتاب ١٨٨/٣و شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٣٦/١، وارتشاف الضرب ١٩٩١/٤ والتصريح ١٤٦/٢

ونلحظ أن ابن مالك نقل قول الفارسي عن ابن برهان فى شرح اللمع دون أن يعلق عليه، فـــدّل ذلك على قبوله[1]

(١) ينظر شرح التسهيل ٣/٣٦٣

# خاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى به تتم الصالحات ، وبفضله تعلو الدرجات ،والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على نبيه ورسوله سيد السادات .

وبعد فلغنا بعد ما مر من دراسة نستطيع أن نوجز ما انتهى إليه البحث فيما يأتى :

أولا: قدمت فى التمهيد خلاصة مركزة عن ابن مالك وأبى على الفارسي، كما أشرت في التمهيد أيضا إلى قيمة كتاب شرح التسهيل والجديد الذي قدمه ابن مالك فيه، وبينت منهجه في عرض أراء النحاة.

ثانياً: يعد كتاب شرح التسهيل مرجعا مهما لدراسة آراء المتقدمين والمتأخرين من النحويين، ومنهم أبو على الفارسي، فقد اشتمل كتاب شرح التسهيل على اثنين وخمسين رأيا للفارسي.

ثالثاً: وافق ابن مالك الفارسي فى أربعة عشر رأيا ، وخالفه في ثلاثين، ولم يكن له موقف واضح في ثمان منها .

رابعا : وافق الفارسي سيبويه في ستة آراء وخالفه في خمسة عشر ، وباقي الآراء لم يكن لسيبويه فيها ذكر .

وثبت من موقف الفارسي من سيبويه أنه لم يكن متعصبا لآراء سيبويه ، بل كان يعمل فكره ويحتكم الى ما توفر لديه من أدلة ، ثم يختار المذهب الصحيح الذي يوافق مذهب سيبويه أو يخالفه .

خامسا : وافق الفارسي الكوفيين في تسعة آراء :

الأول : أن " لو " تأتى مصدرية .

الثانى : منع الإخبار بالجملة الفعلية عند تقديم المفسر نحو " زيداً أجله أحرز " .

الثالث : جواز زيادة " أصبح " و "أمسى " في التعجب .

الرابع : أن " لا سيما " تكون من أدوات الاستثناء .

الخامس : في الفصل بين فعل التعجب ومنصوبه.

السادس : في أنّ الباء تأتى بمعنى " من " التبعيضية .

السابع : في مطابقة عطف البيان لمتبوعه في التعريف والتنكير .

الثامن : في مجئ " أو " بمعنى " بل " للإضراب مطلقا .

التاسع : في وقوع الجملة الاسمية بعد " لو " الشرطية .

وخالفهم في ستة آراء:

الأول : في أن " أل " تأتى عوضا من الضمير .

الثانى : في جواز تقديم خبر ليس عليها .

الثالث : في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلى .

الرابع : في نوع " ما " بعد " نعم " و" بئس " .

الخامس : في التعجب مما زاد على ثلاثة أحرف .

السادس : في حكم الفصل بين العاطف والمعطوف .

سادساً : أسجل لأبى على الفارسي فى كل ما تقدم – فيما وافق فيه غيره ، أوانفرد به – أنه كان مجتهدا ، غير مقلد ولا منقاد ؛ لأنه كان يختار ما يوافق أدلته وأصوله النحوية .

سابعاً : تحامل ابن مالك على الفارسي في بعض الآراء كما ظهر ذلك جليا في زيادة "أصبح " و" أمسى " وفى حكم تقديم خبر " ما " الحجازية عليها ، وفى حقيقة اللام بعد " إن " المخففة .

وهناك بعض الفوائد الجزئية الأخرى تركت تسجيلها خوف الإطالة

والله أعلم .

## ثبت المصادر والمراجع


- إتحاف ذوى الاستحقاق لابن غازى تحقيق د/مصطفى السمين رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية
- إرتشاف الضرب لأبي حيان تحقيق د/ مصطفى أحمد النماس ٨٩
- الأزهية فى علم الحروف للهروى تحقيق عبدالمعين الملوجى دار المعارف دمشق ١٤٠٢هـ
- الأشباه والنظائر للسيوطى تحقيق طه عبدالرءوف سعد نشر مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥هـ
- الأصول فى النحو لابن السراج تحقيق د/ عبدالحسين الفتلى ط/١ مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ
- أعراب القرآن للنحاس تحقيق زهير غازى زاهد ط/٢ عالم الكتب
- الأغانى لأبى فرج الأصبهانى طبعة دار الثقافة
- أمالى المرتضى تحقيق محمد ابو الفضل مطبعة عيسى الحلبى ١٣٧٣هـ
- أمالى بن الحاجب تحقيق هادى حسن حمودى طبعة بيروت ١٩٨٥م
- الأمالى لأبى على إسماعيل القالى – دار الفكر – بيروت
- الإملاء للعبكرى – مطبعة عيسى الحلبى من دون تاريخ
- أنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى تحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم ط/١ دار الفكر العربى بالقاهرة ١٩٨٦م
- الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى ، نشر محمد محى الدين عبدالحميد دار الفكر

## ثبت المصادر والمراجع


- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك تحقيق محمد محى الدين عبدالحميد صبرى بيروت
- إيضاح الشعر للفارسى تحقيق د/حسن هنداوى ط دار الفكر حقق ١٩٨٧م
- الإيضاح للعضدى لأبى على الفارسي تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود ط /١ مطبعة دار التأليف بالقاهرة ١٣٨٩هـ
- البحر المحيط لأبى حيان – دار الفكر – ١٩٩٢ م
- البرهان فى علوم القرآن للزركشى /تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط/٢ مطبعة البابى الحلبي ١٩٧٢م
- بغية الوعاة للسيوطى تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم ط /١ طبعة عيسى الحلبى ١٣٤٨ هـ
- البلغة فى تاريخ أللغة للفيروز أبادى تحقيق محمد المصرى – منشورات وزارة الثقافة
- البيان فى غريب إعراب القرآن لأبن الأنبارى تحقيق طة مصطفى السقا طبعة الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٠ م
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادى ، مكتبة الخانجى ١٩٣١م
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ط/٣ المدينة المنورة ١٩٨١م
- التبصرة والتذكرة للصيمرى تحقيق د/فتحى احمد مصطفى ط/١ دار الفكر ١٤٠٣هـ
- تحفة الاحوذى بشرح الترمذى
- تذكرة النحاه لأبى حيان تحقيق عفيف عبدالرحمن ط/١ مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٦م
- التردد فى بعض آراء ابن مالك النحوية والصرفية بين الكافية والألفية والتسهيل د/ مصطفى سيد السمين ط/١ مطبعة الأمانة ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م

## ثبت المصادر والمراجع


- تعليق الفرائد تحقيق د/ محمد المفدى ط/١ ١٩٨٣م
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي تحقيق وتعليق د/ عوض بن محمد الفوزى ط/١ مطبعة الأمانة ١٩٩٠م
- تخليص الشواهد و تلخيص الفوائد لابن هشام الأنصارى ، تحقيق د/ عباس مصطفى الصالى ط/١ دار الكتاب العربى بيروت ١٩٨٦م
- توضيح المقاصد للمرادى تحقيق عبدالرحمن سليمان ط/١ مكتبة الكليات الازهرية
- التوطئة لأبي الشلوبين تحقيق يوسف أحمد المطوع ط/١ دار التراث العربى بالقاهرة
- الجني الداني للمرادى تحقيق طه محسن مؤسسةدار الكتب جامعة المفصل ١٣٩٦هـ
- حاشية الأمير على مغنى اللبيب للسيد محمد مطبعة دار إحياء الكتب بالقاهرة
- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل للألفية طبعة الحلبى بمصر ١٩٤٠م
- حاشية الدماميني ٥٦ طبعة القاهرة ١٣٠٥هـ
- حاشية الصبان على شرح شرح الاشمونى طبعة عيى الحلبى
- حاشية ياسين على التصريح مطبعة عيسى الحلبى
- الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه تحقيق عبدالعال سالم مكرم ط/٢ دار الشروق بيروت ١٩٧٧
- الحجة للفارسى فى علل القراءات السبع تحقيق د/ على النجدى ناصف واخرين ط/٢ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣
- خزانة الأدب للبغدادى تحقيق عبدالسلام هارون ط/٣ مكتبة الخانجى ١٩٨٩م
- الخصائص لابن جنى تحقيق محمد على النجار دار الكتاب العربى بيروت لبنان
- الدر اللوامع للشنقيطى – طبعة مصر ١٣٢٨هـ

## ثبت المصادر والمراجع


- الدر المصون للسمين الحلبي تحقيق أحمد محمد الخراط ط/١ –دار القلم للطباعة دمشق ١٩٨٦
- ديوان المتنبي للمعرى تحقيق د/ عبدالمجيد دياب طبعة القاهرة ١٩٨٦م
- السبعة فى القراءات لابن مجاهد تحقيق د/ شوقى ضيف ط/٢ دار المعارف بالقاهرة
- سر صناعة الإعراب لابن جنى تحقيق د/ حسن هنداوى طبعة دار القلم دمشق ١٩٨٥
- سرالصناعة لابن جنى تحقيق حسن هنداوى ط/١ دار القلم ١٩٨٥م
- سنن الترمذى تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف ط/٢ دار الفكر بيروت ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م
- السنن الكبرى للنسائى تحقيق حسن عبدالمنعم شلبى ط/١ مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٢١هـ ٢٠٠١ ط/٢
- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلى ط/٢ دار السيرة بيروت ١٣٩٩هـ
- شرح جمل الزجاجى لابن خروف الاشبيلى تحقيق سلوى محمد عرب طبعة جامعة ام القرى مكة المكرمة ١٤١٩هـ
- شرح ابن عقيل تحقيق محمد محى الدين عبدالحميد ط/١٦ دار الفكر بيروت
- شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى تحقيق د/عبدالعزيز رباح وزميله ط/١ دار المامون للتراث ١٩٧٣م
- شرح الأبيات المشكلة للاعراب لابى على الفارسى تحقيق د/ حسن هنداوى دار القلم دمشق ط/١ دائرة العلوم والثقافة بيروت ١٩٨٧م
- شرح الاشمونى على الألفية طبعة دار إحياء الكتب العربية – القاهرة
- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد وزميله ط/١ دار هجر للطباعة والنشر ١٩٩٩٠م

## ثبت المصادر والمراجع


- شرح الرضى على الكافية تحقيق د/ حسن بن محمد الحفظى وزميله بحيس بشير مصرى ط/١ جامعة الامام١٩٩٦م
- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د/ عبدالمنعم هريدى ط/١ دار المامون للتراث أم القرى ١٤٠٢هـ
- شرح الكتاب لأبى سعيد السيرافى على حواشي كتاب سيبويه المطبعة الأميرية• ببولاق ١٣٢٦هـ
- شرح المفصل لابن يعيش نشر مكتبة المتنبى بالقاهرة
- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور تحقيق د/صاحب أبو جناح – مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ١٤٠٠هـ
- شرح شواهد المغنى للسيوطى تصحيح وتعليق محمد محمود الشنقيطى منشورات مكتبة الحياة – بيروت
- الشعر والشعراء لابن قتيبة الدينورى تحقيق احمد محمد شاكر دار إحياء الكتب العربية القاهرة ١٩٤٦م
- شفاء الغليل فى إيضاح التسهيل لأبى عبدالله السلسيلى تحقيق عبدالله الحسينى البركاتى ط/١ مكتبة الخانجى
- شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك مكتبة القدس – القاهرة
- صحيح البخاري طبعة عيسى الحلبى
- صحيح مسلم بشرح النووي ط/٢ دار احياء التراث العربى بيروت ١٩٧٢م
- صحيح مسلم تحقيق محمد فؤاد عبدالباقى ط/٢ ١٣٧٤هـ
- صحيح مسلم تحقيق محمد فؤاد عبدالباقى طبعة البحوث العلمية والإفتاء بالسعودية ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م

## ثبت المصادر والمراجع


- الصفوة للصفية فى شرح الدرة الألفية للنيلى تحقيق د/ محسن بن سالم العميدى ط/١ جامعة أم القرى ١٤٢٠هـ
- ضرائر الشعر لابن عصفور تحقيق السيد إبراهيم محمد ط/٣ دار الأندلس بيروت١٩٨٢م
- طبقات الشافعية للسبكى تحقيق محمود الطناحى وزميله – ط/١ المطبعة الحسنية بالقاهرة
- عدة السالك الى تحقيق أوضح المسالك لمحمد الدين عبدالحميد مطبوع مع أوضح المسالك – صيدا – بيروت
- الفتح الربانى لابن عياشة طبعة /١ جامعة الإمام ١٤١٧هـ
- فوات الوفيات لابن شاكر الكتيف تحقيق الدكتور إحسان عباس – دار الثقافة بيروت
- الكامل للمبرد تحقيق د/ محمد أحمد الدالى ط/٢ بيروت مؤسسة الرسالة ١٤١٣هـ
- الكتاب لسيبويه تحقيق عبدالسلام هارون ط/٣ عالم الكتب ١٩٨٣م
- الكشاف طبعة التجارية بالقاهرة ١٩٥٣م
- كشف المشكل فى النحو لعلى بن سليمان الحيدرة اليمنى ط/١ مطبعة الإرشاد ببغداد ١٤٠٤هـ
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها للقيسى تحقيق د/ محى الدين رمضان ط/٢ مؤسسة بيروت ١٩٨١م
- لسان العرب لابن منظور دار المعارف بيروت
- اللمع لابن برهان العكبرى تحقيق د/ فائز فارس ط/١ مطابع الكويت ١٩٨٤م
- المباحث الكاملية للاندلسى رسالة دكتوراه للباحث شعبان عبدالوهاب محمد كلية دار العلوم جامعة القاهرة

## ثبت المصادر والمراجع


- المبسوط فى القراءات العشر لابن مهران تحقيق سبيع حمزة حاكمى مطبعة مجمع اللغة العربية دمشق ١٩٨٦م
- مجالس العلماء للزجاجى تحقيق عبدالسلام هارون ط/٢ مطبعة المدنى بمصر ١٩٨٣م
- مجمع الأمثال للميدانى تحقيق محمد محى الدين عبدالحميد – مطبعة السنه المحمدية ١٩٥٥م
- المحتسب لابن جنى تحقيق على النجدى ناصف وعبدالفتاح شلبى لجنة إحياء التراث ١٩٦٩م
- مختصر شواذ القرآن لابن خالويه – مكتبة المتنبى بالقاهرة
- مرآة الجنان لليافعى
- المرشد فى الدراسات النحوية د/ على احمد مطبعة الأمانة شبرا – مصر
- المسائل البصريات للفارسى تحقيق محمد الشاطر احمد محمد احمد ط/٢ مطبعة المدنى القاهرة ١٩٨٥م
- المسائل الحلبيات أبي على الفارسي د/ حسن هنداوى ط/١ دار القلم دمشق بيروت ١٩٨٧م
- المسائل العسكرية للفارسى تحقيق محمد الشاطر احمد ط/١ مطبعة المدنى مصر
- المسائل المشكلة المعروفة البغداديات للفارسى د/ صلاح الدين السنكاوى مطبوعات العانى – بغداد
- المسائل المنثورة للفارسى تحقيق مصطفى الحدرى – دمشق
- المستقصى من أمثال العرب للزمخشرى دار الكتب العلمية بيروت ط/٢ ١٩٧٧م
- مسند الإمام احمد – المكتب الاسلامى للطباعة والنشر بيروت ١٩٧٨م

## ثبت المصادر والمراجع


- المشكل فى إعراب القرآن للقيسى تحقيق د/ حاتم الضامن ط/٣ مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٧م
- معانى القرآن للأخفش تحقيق د/ فائز فارس ط/٢ طبعة الكويت ١٩٨١م
- معانى القرآن للفراء تحقيق محمد على النجار – دار النشر بيروت
- معاني القرآن للنحاس تحقيق الشيخ محمد على الصابوني طبعة أحياء المركزالاسلامى لجامعة ام القرى ط/١٩٨٨م
- معانى القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق د/ عبدالجليل شلبى منشورات المكتبة العصرية بيروت
- معجم الأدباء لياقوت الحموي – دار المأمون القاهرة ١٩٣٨م
- معجم البلدان لياقوت الحموي دار صار بيروت ١٩٥٥م
- معجم شواهد العربية لعبدالسلام هارون
- المغنى تحقيق مازن المبارك ومحمد على حمدالله ، مراجعة سعيد الأفغاني دار الفكر بيروت ١٩٧٩
- المفردات فى غريب القرآن للراغب الاصبهانى تصحيح د/ محمد احمد خلف الله نشر مكتبة الانجلو المصرية
- المفصل فى اللغة العربية للزمخشرى ط/٢ دار الجيل – بيروت
- المقاصد النحوية للعينى – طبع على حاشية خزانة الادب ط/١ بولاق
- المقتصد فى شرح الإيضاح لعبدالقاهر الجرجانى ، تحقيق د/ ناظم بحر المرجان – المطبعة الوطنية عمان ١٩٨٢م
- المقتضب للمبرد تحقيق د/ محمد عبد الخالق عضيمة – مطابع الأهرام التجارية – القاهرة ١٣٩٩هـ

## ثبت المصادر والمراجع


- المقرب لابن عصفور تحقيق احمد الجواري وعبدالله الجبورى مطبعة العانى بغداد ١٩٧١م
- منحة الجليل تحقيق شرح ابن عقيل محمد محى الدين عبد الحميد ط/٢ دار الفكر
- المخصص لابن سيده طبعة دار الفكر بيروت ١٩٧٨م
- المنصف شرح تصريف المازني لابن جنى تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ط/١ مصطفى الحلبى ١٩٥٤م
- النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة لابن تغرى بردى الاتابكى مطبعة دار الكتب بالقاهرة
- النحو الوافى لعباس حسن ط/١١ دار المعارف
- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء لأبى لبركات الانبارى مكتبة المنار الاردن ١٩٨٥م
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للتلمسانى تحقيق د/ احسان عباس دار صادر بيروت ١٩٦٩م
- النكت فى تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمرى تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان ط/١ الكويت ١٩٨٧
- الهمع تحقيق عبدالسلام هارون ود/ عبدالعال سالم مكرم طبعة السعادة بمصر ١٣٢٧هـ
- وفيات الاعيان لابن خلكان تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ط/٣ مطبعة السعادة بمصر ١٩٤٨م

| فهرس الموضوعات | | |
|---|---|---|
| م | عنوان الموضوع | رقم الصفحة |
| ١. | المقدمة | |
| ٢. | تمهيد – ابن مالك ، حياته وآثاره | |
| ٣. | شرح التسهيل وعناية النحاة به | |
| ٤. | أبو علي الفارسي : حياته وآثاره | |
| ٥. | الفصل الأول : الآراء التي وافق فيها ابن مالك أبا علي الفارسي | |
| ٦. | المبحث الأول : باب الموصول | |
| ٧. | المبحث الثاني : وقوع (الذي) مصدرية غير محتاجة إلى عائد | |
| ٨. | المبحث الثالث : "لو" المصدرية | |
| ٩. | المبحث الرابع : إلحاق الكاف الحرفية بـ (حسبت) | |
| ١٠. | المبحث الخامس: " اتخذ" المتعدي الى واحد أو أكثر | |
| ١١. | المبحث السادس : حكم حذف الفاعل | |
| ١٢. | المبحث السابع : حمل " غير " على "إلا " في الاستثناء | |
| ١٣. | المبحث الثامن :"إلاّ " لا يليها نعت ما قبلها | |
| ١٤. | المبحث التاسع : :تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر | |
| ١٥. | المبحث العاشر : إعراب " حبذا " | |
| ١٦. | المبحث الحادي عشر :الفصل بين فعل التعجب ومنصوبه | |
| ١٧. | المبحث الثاني عشر : النعت بـ"ما "المصدرية | |
| ١٨. | المبحث الثالث عشر : مطابقة عطف البيان لمتبوعه في التعريف والتنكير | |
| ١٩. | المبحث الرابع عشر :"لو" الشرطية | |

فهرس الموضوعات


| م | عنوان الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| ٢٠. | الفصل الثانى : الآراء التى خالف فيها ابن مالك أبا على الفارسى | |
| ٢١. | المبحث الأول : الأسماء الستة | |
| ٢٢. | المبحث الثانى : منع "حمدون " من الصرف للعلمية والعجمة | |
| ٢٣. | المبحث الثالث : إعراب جمع المؤنث السالم | |
| ٢٤. | المبحث الرابع : " من " نكرة تامة | |
| ٢٥. | المبحث الخامس : "أل" غير المعرفة | |
| ٢٦. | المبحث السادس "أل" عوض من الضمير | |
| ٢٧. | المبحث السابع : حكم الإخبار بالجملة الفعلية عند تقديم المفسر | |
| ٢٨. | المبحث الثامن : نوع الخبر شبه الجملة | |
| ٢٩. | المبحث التاسع : عطف الأخبار المتعددة لمبتدأ | |
| ٣٠. | المبحث العاشر : حكم تقديم خبر ليس عليها | |
| ٣١. | المبحث الحادى عشر : زيادة " أصبح " و " أمسى " | |
| ٣٢. | المبحث الثانى عشر : حكم تقديم خبر "ما " الحجازية عليها | |
| ٣٣. | المبحث الثالث عشر اضطراب أبى على فى "ليس " | |
| ٣٤. | المبحث الرابع عشر : دخول الباء على خبر " ما " التميمية | |
| ٣٥. | المبحث الخامس عشر : حقيقة اللام بعد " إنْ" المخففة | |
| ٣٦. | المبحث السادس عشر : لعل المخففة | |
| ٣٧. | المبحث السابع عشر : ناصب المفعول معه | |
| ٣٨. | المبحث الثامن عشر: الاستثناء بـ "لاسيما " | |
| ٣٩. | المبحث التاسع عشر :جواز توسط أفعل التفضيل بين حالين | |

فهرس الموضوعات


| م | عنوان الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| ٤٠. | المبحث العشرون : الاعتراض بأكثر من جملة | |
| ٤١. | المبحث الحادى والعشرون : التعجب مما زاد على الثلاثة | |
| ٤٢. | المبحث الثانى والعشرون : إجراء اسم الفاعل مجرى الصفة المشبهة | |
| ٤٣. | المبحث الثالث والعشرون : زيادة "ما" بعد الكاف وربَّ | |
| ٤٤. | المبحث الرابع والعشرون : وصف مجرور "رُبَّ" | |
| ٤٥. | المبحث الخامس والعشرون : المشتمل فى بدل الاشتمال | |
| ٤٦. | المبحث السادس والعشرون : حكم الفصل بين العاطف والمعطوف | |
| ٤٧. | المبحث السابع والعشرون : النعت بـ "ابن" فى غير النداء | |
| ٤٨. | المبحث الثامن والعشرون : "إذ ما" بين الحرفية والاسمية | |
| ٤٩. | المبحث التاسع والعشرون : مجئ "مهما" اسم استفهام | |
| ٥٠. | المبحث الثلاثون "لما" ظرف بمعنى "إذ" | |
| ٥١. | الفصل الثالث : الآراء التى ليس لابن مالك موقف منها | |
| ٥٢. | المبحث الأول : ضم نون التثنية | |
| ٥٣. | المبحث الثانى : مجئ "زال" تامة | |
| ٥٤. | المبحث الثالث : نوع "ما" بعد نعم وبئس | |
| ٥٥. | المبحث الرابع : حكم تقديم المفضول على اسم التفضيل | |
| ٥٦. | المبحث الخامس : الممنوع من الصرف صفة | |
| ٥٧. | المبحث السادس : الباء تأتى بمعنى " منْ " التبعيضية | |
| ٥٨. | المبحث السابع : إعراب أسلوب لعمرك | |
| ٥٩. | المبحث الثامن : مجئ "أو" بمعنى "بل" | |

| فهرس الموضوعات | | |
|---|---|---|
| م | عنوان الموضوع | رقم الصفحة |
| ٦٠. | الخاتمة | |
| ٦١. | المصادر والمراجع |  |